# ابن مكي الصقلي ( ت ٥٠١ هـ ) ونظرية تحليل الأخطاء
# في ضوء كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجَنان"

أ.د/ ممدوح إبراهيم محمود محمد
أستاذ فقه اللغة بكلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكلية
اللغة العربية بأسيوط جامعة الأزهر الشريف

# ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) ونظرية تحليل الأخطاء في ضوء كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجَنان"

**أ.د. ممدوح إبراهيم محمود محمد**
**أستاذ فقه اللغة بكلية اللغة العربية**
**فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأزهر الشريف**

**تاريخ تقديم البحث: ٢٦/ ١٠/ ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ٤/ ١٢/ ١٤٤٤ هـ**

**الملخص:**

يرصد هذا البحث منهج ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـــ) في تحليل الأخطاء اللغوية المنتشرة على لسان أهل صقلية، في ضوء نظرية تحليل الأخطاء وهي إحدى النظريات الغربية الحديثة، حيث عمد ابن مكي الصقلي إلى جمع الأخطاء التي شاعت في لسان أهل صقلية، واستعملوها في أدائهم اللغوي، فجمع مادتها من المستعمل اللغوي على ألسنتهم، حيث استمع إلى كلام أهل صقلية العوام والخواص في عصره وهو القرن الخامس الهجري؛ إيمانًا منه بأن هذا العلم يؤخذ من الأفواه، وحين انتهى ابن مكي من جمع مادته صنفها تصنيفًا لم يسبق إليه ووصفها وصفًا دقيقًا وحلل كثيرًا منها تحليلا لغويا، مما جعل كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" يلتقي مع أسس نظرية تحليل الأخطاء اللغوية الحديثة، ومنها: اختيار عينة البحث والدراسة، والمصطلحات اللغوية الدالة على الأخطاء، وتحديد الأخطاء وتعيينها، وتصنيفها، وتوصيفها، وبيان أسباب وقوعها، وتصويبها، وغيرها من الأمور التي تبرهن على سبق علماء العرب — خاصة ابن مكي الصقلي- إلى تناول الأخطاء اللغوية، ووضعهم الملامح الرئيسة لمنهج دراستها. فقد تبلورت لديه أسس منهج تحليل الأخطاء وإجراءاته المختلفة بصورة واضحة تفوق من سبقه من العلماء الذين تصدوا لمعالجة هذه الظاهرة. ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١. هل لأسس هذه النظرية الحديثة وجود يمكن استنباطه من تراث العرب القديم؟

٢. ما المنهج الذي اعتمد عليه ابن مكي الصقلي في رصده للأخطاء المنتشرة في صقلية وتحليله لها ومدى دقته في ذلك؟

٣. ما مدى التوافق الفكري بين ما ذكره ابن مكي الصقلي وما ذكره أصحاب هذه النظرية الحديثة في الغرب؟

**الكلمات المفتاحية:** ابن مكي الصقلي- منهج - تحليل الأخطاء- كتاب تثقيف اللسان.

# Ibn Makki al-Siqilli (d. 501 AH) and the theory of error analysis : In the light of his book “tathqif allisan watalqih aljinan”

**Prof : Mamdouh Ibrahim Mahmoud Mohammed**

Professor of Philology at the Faculty of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University and Faculty of Arabic Language Assiut, Al-Azhar University

**Abstract:**

This research investigates Ibn Makki al-Siqli’s (d. 501 AH) approach in analyzing the linguistic errors that were widespread in the language of the common people in Sicily, in the light of the theory of error analysis. This is one of the modern western theories. In his book, Ibn Makki al-Siqli collected the errors that were common in the language of the people of Sicily. He collected the material from the spoken language of the people of Sicily, commoners and elites in at his time, that is the fifth century AH; Ibn Makki classified material in an unprecedented way, described it in precisely and analyzed it linguistically. Tathqif Allisan wa Talqih Aljinan meets the foundations of the theory of analyzing modern linguistic errors. The book includes choosing a sample for research and study, linguistic terminology indicating errors, identifying and specifying errors, classifying them, describing them, explaining the reasons for their occurrence, and correcting them. , This proves the precedence of Arab scholars - especially Ibn Makki al-Saqili - in dealing with linguistic errors, and providing a methodology for studying them.

This research aims to answer the following questions:

1 .Can this theory be detected in ancient Arabic traditions?

2 .What is the approach that Ibn Makki al-Siqli employed in his monitoring and analysis of the widespread errors in Sicily, and how accurate was it?

3 .What is the extent of intellectual compatibility between what Ibn Makki al-Siqilli mentioned and what was mentioned by the exponents of this modern theory in the West?

**Keywords:** Ibn Makki al-Siqilli - methodology - analysis of mistakes - book of cultivating the tongue

بسم الله الرحمن الرحيم

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أفصح من نطق بالضاد، وأبلغ من نطق بالخطاب سيدنا محمد النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذا بحث نرصد عن طريقه مدى رقي الفكر العربي القديم في تنقية اللغة العربية من شوائب اللحن الذي أصابها على لسان أهلها والمتعربين من غير أهلها، ومدى ما وصلوا إليه من عمق الفكر ودقته وأصالته في جمعه الأخطاء اللغوية على لسان الناطقين بالعربية من أهلها أو من المتعربين مما جعل لهم السبق والريادة في الجمع والتحديد والوصف والتصنيف والتحليل ورصد الأسباب وسبل المعالجة، فسبقوا علماء اللغة الغربيين المحدثين اللذين كان لهم فضل التنظير والتأطير لهذه النظرية على الأسس ذاتها التي سار عليها بعض علمائنا القدامى. ولا يهدف هذا البحث إلى عرض أخطاء العوام ولا تحليلها في ذاتها، ولا يهدف كذلك إلى حصرها، ولا يرمي للرد على ابن مكي ونقد بعض آرائه؛ لما يتطلبه ذلك من حديث طويل ليس هذا مجاله، ولكنه يسعى إلى بيان منهجه في جمعه أخطاء أهل بلده صقلية في القرن الخامس الهجري، وكيفية تصنيفه لها، ومنهجه في تحليله لها في ضوء أسس نظرية تحليل الأخطاء ومبادئها التي أوجدتها الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، والوقوف على ملامح التلاقي بينهما، ومعرفة مدى وجود هذه النظرية في الفكر اللغوي العربي القديم من خلال كتاب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في بيان وجود جذور هذه النظرية الحديثة في التراث العربي في ضوء ما أورده ابن مكي الصقلي في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

أما أسباب اختيار هذا البحث فتتضح من خلال بيان منهج ابن مكي الصقلي في رصده وجمعه أخطاء أهل بلده صقلية في عصره وهو القرن الخامس الهجري، خاصة أن هذه الأخطاء قد جمعها ابن مكي من أفواه الناس في عصره، واللغة الشفهية تمثل المصدر الرئيس للهجات المستعملة على لسان أهلها، فمجموع الأخطاء اللغوية التي رصدها ابن مكي الصقلي تمثل لغة العصر الذي يعيش فيه المؤلف، كما تمثل التطور الذي أصاب اللغة العربية في هذا المكان وهذا الزمان خاصة، وهي تحتك باللغات المجاورة فتؤثر وتتأثر، وتعطي وتأخذ. وكذا نرصد تحليله لها، ومدى الوقوف على الأسباب، والمراحل التي مرت بها.

وأما أهمية البحث فتكمن في بيان جهود ابن مكي في جمع الأخطاء اللغوية في صقلية، وكذا في بيان كيفية معالجة الأخطاء اللغوية الواردة على لسان أهل صقلية في ضوء القوانين اللغوية التي وضعها ورسم حدودها نحاتنا الأوائل من ناحية ثانية. كما تظهر أهميته في معرفة دور العربية العامية الصقلية في وجود الأخطاء اللغوية وانتشارها في هذه الجزيرة الكبيرة، ومدى تأثر العربية بلغة أهل صقلية الأصلية التي هي مزيج ثقافي من لهجات عربية وغير عربية، وكذا في بيان أهمية هذه النظرية — نظرية تحليل الأخطاء – وأهدافها والفائدة منها في معالجة ظاهرة اللحن.

أما أهمية المدونة فإن كتاب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" يدخل في دائرة اهتمام المتخصصين في علوم اللغة العربية وآدابها تحديدًا والباحثين في الموضوعات ذات الصلة بوجه عام؛ حيث يقع كتاب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" ضمن نطاق تخصص علوم اللغة ووثيق الصلة بالفروع الأخرى مثل الشعر، والقواعد النحوية، والصرف، والأدب، والبلاغة، والآداب العربية، وهو أحد الكتب التي تظهر فيها نظرية تحليل الأخطاء بوضوح إذ تظهر فيه عوائد غير العربية على العربية وهو مجال النظرية الرئيس، كما أنه يعد أصدق نتاج لكلام أهل صقلية عامة.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

١. إثبات أصالة تحليل الأخطاء وتصويبها تطبيقًا في التراث العربي.

٢. بيان المنهج الذي اعتمد عليه ابن مكي الصقلي في رصده للأخطاء المنتشرة في صقلية وتحليله لها ومدى دقته في ذلك.

٣. معرفة المقياس الصوابي الذي اعتمد عليه ابن مكي الصقلي وموقفه من حركة التنقية اللغوية.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يعنى بالرصد والتتبع للظاهرة موضع الدراسة، وجاء في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية البحث وسبب اختيار المدونة وأهميتها، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ومنهجه، وخطته. وأما التمهيد فكان عن التعريف بابن مكي وكتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

وجاء المبحث الأول بعنوان: نظرية تحليل الأخطاء نشأتها وتطورها، وموقف الدراسات العربية القديمة من هذه الظاهرة في ضوء "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

أما المبحث الثاني فكان عنوانه: منهج ابن مكي الصقلي في تحليل الأخطاء في ضوء كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وبعد فإني أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت فيما صبوت إليه إنه نعم المولى ونعم النصير، والله أسأل أن يكـــون هذا العمل خالصًا لوجهـــه الكريم، وأن ينفعني يوم العـــرض عليه، وإن كان فيه من تقصير فالله الكامل والنقص في الناس شامل، وهذه سنة الله في خلقه آملا في تصويب ما به من خطأ أو تكميل ما فيه نقـــص.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (سورة هود الآية ٨٨)

## التمهيد

### التعريف بابن مكي الصقلي، وبكتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان

### أولا: التعريف بابن مكي الصقلي:

هو: عمر بن خلف بن مكي الصقلي، أبو حفص: قاض، لغويّ محدث أندلسي. ولي قضاء تونس وخطابتها. وكانت خطبه من إنشائه، وكان يخطب بالخطب البديعة، كل جمعة خطبة من إنشائه، من تصانيفه: تثقيف اللسان، دال على غزارة علمه وكثرة حفظه. ومن شعره:

يا حريصا قطع الأيام في ... بؤس عيش وعناء وتعب

ليس يعدوك من الرزق الذي ... قسم الله فأجمل في الطلب

توفي ابن مكي سنة (٥٠١ هـ = ١١٠٧ م).[1] أما عن شيوخه الّذين أخذ عنهم فمنهم "محمد بن علي بن الحسن بن البر أبو بكر التميمي الصقلي"، وعبد الحق بن محمد بن هارون القرشي الصقلي (ت ٤٦٦ هـ) والشيخ حسن بن رشيق القيرواني أبو علي، الأديب الشاعر اللغوي (ت ٤٥٦ هـ).

### ثانيا: التعريف بكتاب تثقيف اللسان:

يعد كتاب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصقلي من أهم المؤلفات التي عنيت بالتصويب اللغوي وحركة التنقية اللغوية، فالكتاب كما يتضح من عنوانه وهو "تثقيف اللسان" يقوم موضوعه على تصحيح الأخطاء

---

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة — القفطي ٢/ ٣٢٩، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – الفيروزآبادي صـ ٢٢٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي ٢/٢١٨، والأعلام – خير الدين الزركلي ٥/ ٤٦.

اللغوية الشائعة بين عامة الناس، وقد شمل أيضًا تصحيح الأخطاء التي تجري على ألسنة المتخصصين مثل: غلط قرّاء القرآن، وكذا أهل الحديث، والفقه، وأهل الوثائق أو كتاب الدواوين، والطب، وأهل السماع، وكذلك توضيح قواعد الكتابة العربية، وتصحيح التصحيفات في الألفاظ والأعلام وغير ذلك. وكذلك شمل الكتاب لحن العامة والخاصة- وهو أغلب أبواب الكتاب! بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى المهمة. وقد عني فيه "ابن مكي الصقلي" بجمع الأخطاء اللغوية الشائعة في عصره وفي بلده جزيرة صقلية، فجمعها من أفواه عامة أهل صقلية ومن الكتب التي تضمنت بعض الأخطاء اللغوية التي وقع فيها الخاصة والمثقفون وعمل على تصويبها، وقد تميز هذا الكتاب بحسن الجمع والعرض ودقة التصنيف حتى عد من أبرز الكتب تصنيفًا في هذا الباب، وهو التصنيف الذي لو طالعه علماء اللغة الغربيون المحدثون لأدركوا تمامًا أنهم مسبوقون في تحليل الأخطاء أسسًا ومنهجا - وربما تأطيرا وتنظيرًا - وليسوا سابقين كما زعموا. ويرجع تاريخ تأليف هذا الكتاب إلى ما بين ٤٥٦هـ/ ٤٦٠هـ على حسب رأي د/ عبد العزيز مطر الذي استدل على ذلك بأن ابن مكي عرض مادة كتابه على "ابن البر التميمي" الذي ترك صقلية إلى الأندلس عام ٤٦٠هـ، وفي هذا العام أو بعده بقليل هاجر ابن مكي إلى تونس ومن هنا يمكن القول: إن تثقيف اللسان ألف قبل هذا التاريخ، ثم يمكننا أن نزيد تاريخ التأليف تحديداً بعد عام ٤٥٦ه الذي توفي فيه ابن رشيق على الأرجح؛ وذلك لأن ابن مكي يذكره بقوله: رحمه الله.[1]

(١) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة — د/ عبد العزيز مطر صـ ١٥١.

أما السبب في تأليفه هذا الكتاب "تثقيف اللسان وتنقيح الجنان" فقد ذكر ابن مكي الصقلي عدة أسباب منها: هجوم الفساد على اللسان، وانتشار الغلط في الناس حتى وقع بهم في تصحيف المشهور من حديث النبي – ﷺ – واللحن في الواضح المتداول منه، وتعمد الوقف في مواضع لا يجوز الوقف عليها من كتاب الله – ﷻ –. ومنها: أن "كثيراً من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، فربما سخر المخطئ من المصيب، وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب، وتساوى الناس في الخطأ واللحن إلا قليلًا". ومنها أيضًا: "أن رجلًا قِبَلَهُ تخصصٌ وفِقْه وحفظ للأخبار والأشعار، وقد سمع كلامًا فيه ذكر الشدق، فلما سمعه بالدال –غير معجمة– أنكره، وتعجب من أن يجوز ذلك، وليس يجوز سواه، ثم سألني، ورغب إليّ أن أجمع له مما يصحف الناس في ألفاظهم، وما يغلط فيه أهل الفقه، وما قدرت على جمعه فأجبته إلى ما سأل. وقد صرح بهذه الأسباب في مقدمة كتابه.[1]

وقد تميز ابن مكي في كتابه هذا بحسن التصنيف والتبويب على نحو لم يسبق إليه، حيث خص كل باب بما يحدد نوع الخطأ وقسمه الذي يندرج تحته – على النحو الذي سنجده في حديثنا عن منهجه في تصنيف الأخطاء — وإن لم يراع ترتيب المواد داخل هذه الأبواب باستثناء البابين الأول والثاني (التصحيف، والتبديل) اللذين رتب موادهما حسب الحرف الذي يقع فيه التصحيف أو التبديل، وقد تردد في عرض مادته بين الإيجاز تارة والإطناب

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٥ – ١٨.

تارة ثانية، فاقتصر أحيانًا على ذكر الخطأ والصواب من دون تعليل أو تفسير أو استدلال، وأطنب أحيانًا أخرى بذكر علة الخطأ أيًّا كان نوعه وهو ما يتوافق مع النظرية الحديثة في تحليل الأخطاء حيث تعنى عناية تامة بتفسير هذه الأخطاء وتعليلها وبيان أسبابها – في حين لم نجد لذلك أثرًا في مؤلفات سابقيه مثل (لحن العامة) للكسائي، و(إصلاح المنطق) لابن السكيت، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(الفصيح) لثعلب. ولعله قد تأثر في هذا بالزبيدي، وهو في كل ذلك يستدل على الصواب بذكر الأمثلة والشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وشعر العرب والأمثال مع ذكر مورد المثل ومضربه أحيانًا والاكتفاء به أحيانًا أخرى، وكذا ذكر أقوال العلماء وإن اختلفت، وذكر الأخبار المتعلقة بالتصويب، وسنبين منهجه تفصيلا عند حديثنا عن مراحل نظرية تحليل الأخطاء عنده في كتابه، وذلك في المبحث الثاني من هذا البحث إن شاء الله.

أما أهمية الكتاب فقد كان وضحها د/ إحسان عباس بقوله: "كتاب تثقيف اللسان أصدق نتاج لصقلية بعامة، ولمدرستها اللغوية بخاصة، كما أنه – في بابه – خير أثر صقلي قاوم الفناء لنتصور منه كثيرًا من جوانب الحياة اللغوية في تلك الجزيرة. ويقول لنا مؤلفه إنه كتبه استجابة لرغبة سائل سأله أن يجمع له مما يصحفه الناس في ألفاظهم، وما يغلط فيه أهل الفقه، فلما انتهى من الكلام في التصحيف خطر له أن يضم إليه غيره — كما ذكر في مقدمته – فليس لدينا ما هو أصدق من هذا الكتاب تعبيرًا عن الشعور باستقلال صقلية في طابعها اللغوي في كل ما خلفه الصقليون، وربما ابتز منا

هذا الثناء؛ لأنه رمز لوعي قومي في نفس مؤلفه، ودليل على معاناته تجربة للرصد والتحري والإصغاء لما يقرأ ويسمع، وربما استحق حبه تقديرنا لخضوعه للإشراف العلمي الصحيح، وأخذه بتوجيه أستاذه". (١) ثم يقول: "والنتيجة التي ننتهي إليها في هذا البحث أن لغة التأليف لم تكن سليمة – إلى جانب لغة الكلام – أو أنها على الأقل لم تكن تُرضي أهل اللغة القائمين بالمحافظة عليها. والفقهاء على وجه الخصوص هم الواقعون تحت تهمة التهاون في لغتهم، وهي تهمة ترجع إلى ما قبل هذا العصر إذ نراها عند ابن فارس وأبي حيان التوحيدي قبل ذلك. وهذه مشكلة تواجه الصحة في التعبير قبل أن تواجه الجمال فيه، وربما استطعنا أن نلتمس شيئًا منها فيما كتبه ابن حوقل، فقد حاول أن يسخر من الصقليين في بلاغتهم وتندر على رجل رآه في المسجد الجامع ببلرم (٢) وفي يده قصة مهر، وهو مقبل على قراءتها وكلما مر له فصلٌ داوم على تقريظه لحسن ما تأتّى له من المعاني الجيدة والشروط البديعة واستيفاء أسباب البلاغة. ومعنى هذا الخبر أن كتّاب العهود والوثائق كانوا قد تطاولوا إلى مقام أهل الكتابة الفنية، وهو قلب للأوضاع؛ لأن البلاغة ليست عنصرًا من العناصر التي لا بد أن تستوفيها أوراق العقود وتعابير الشروط. ومن هذا نرى أن صحة التعبير التي كانت لازمة لأصحاب الوثائق

(١) ينظر: العرب في صقلية – دراسة في التاريخ والأدب – د/إحسان عباس صـــ ١١١.

(٢) بَلَرْمُ: بفتح أوله وثانيه، وسكون الراء، وميم، معناه بكلام الروم المدينة: وهي أعظم مدينة في جزيرة صقلية في بحر المغرب على شاطئ البحر... ومدينة بلرم مستطيلة وسوقها قد أخذ من شرقها إلى غربها، وهو سوق يعرف بالسماط مفروش بالحجارة، وتطيف بالمدينة عيون من شرقها إلى غربها. ينظر: معجم البلدان (١/ ٤٨٣).

قد أهدرت، وحاول القائمون عليها أن يمسحوها بمسحة من جمال ليخفوا قبح الخطأ فيما يكتبون..... ولكن اللغة تقلبت على أسنة أقلامهم حتى كادت تكون عامية، ومرجعنا في تصور هذه الناحية كتاب تثقيف اللسان". (١)

**المقياس الصوابي عند ابن مكي الصقلي:**

"كان لاتساع رقعة الإسلام واتصال العرب بغيرهم من جرّاء الفتوح ودخول أعداد كبيرة في الإسلام تأثير كبير في فصاحة اللغة وسلامتها، فقد بدأ التحريف يتطرق إلى اللغة، كما بدأ الداخلون في الإسلام من أبناء الشعوب الأخرى يتعلمون العربية ويعالجون التفاهم بها مع العرب، فلقيت على ألسنتهم صنوفًا من التغيير وضروبًا من الانحراف والفساد في أصوات كلماتها وأوزانها وفي نحوها وأساليب تركيبها". (٢) وتفشي اللحن وامتد ذلك إلى تلاوة القرآن الكريم، وقد بدأ اللحن يعلن عن نفسه ولم يشمل العامة وحدهم بل شمل الخاصة أيضًا. وأول لحن سمع بالبادية (هذه عصاتي)، وأول لحن سمع بالعراق (حيّ على الفلاح) (٣) وكان اللحن مذمومًا، وقد ورد ذم اللحانين كثيرًا، قال مسلمة بن عبد الملك: "اللحن في الكلام أقبح

(١) ينظر: العرب في صقلية – دراسة في التاريخ والأدب صـــ ١١١ وما بعدها بتصرف.

(٢) ينظر: مناهج التصويب اللغوي – د/ نعمه رحيم العزاوي صـــ ١٣ – مجلة المورد مج ٦، ع١ سنة ١٩٧٧م.

(٣) ينظر: البيان والتبيين – الجاحظ ٢/ ٢١٩.

من الجدري في الوجه، وقال عبد الملك: "اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب النفيس". (١)

فالقدماء عدوا كل تغير أو مخالفة للغة التي دونوها ضمن حدود معينة لحنًا مهما كانت طبيعة ذلك التغير، أو تلك المخالفة، وبذلك نراهم وسعوا دائرة اللحن حتى كادت معظم المصطلحات الدالة على التغير اللغوي تنضوي تحتها. وعلى الرغم من أن علماء العربية القدامى تواضعوا على هذا الاتجاه في توسعة دائرة اللحن والخطأ، نراهم غير متفقين غالبًا في وجهة نظرهم نحو الاستعمال اللغوي الصحيح الذي عدوه معيارًا للحكم على الخطأ والصواب، ولا أدل على ذلك من الاختلاف بين المدرستين البصرية والكوفية حول اعتماد بعض القبائل المقيمة في سواد الكوفة أساسًا في الاحتجاج.(٢) أما أصحاب كتب اللحن الذين خصصوا لموضوع اللحن مؤلفات مستقلة فقد كانت لهم رقابة صارمة تنظر بعين نافذة إلى ملايين البشر في مجتمع مترامي الأطراف واسع الأرض فتسجل في إحصاءات متعاقبة مقادير اللحن ونماذج الأخطاء الدائرة على الألسن بعد أن وضع النحو وصارت العربية صناعة ودربة. فكانت تلك الحركة تنظر إلى العامة أول الأمر وهم يرسلون أحاديثهم بغير التزام أو إعراب فوجدتهم ينحرفون عن السنن أكثر مما يصيبون، وسجلت لهم ذلك دون ملال أو كلال، لكنها رأت أن تنصرف إلى مراقبة

---

(١) ينظر: عيون الأخبار - ابن قتيبة ٢/ ١٥٨.

(٢) ينظر: المدارس النحوية – د/ شوقي ضيف صـ ١٥٩، والعربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب – يوهان فك صـ ٦١.

الخاصة من العلماء والأدباء لتنبه على أخطائهم وتشير إلى وجه الفصاحة والصواب، فكانت حصيلة هذا عشرات من المصنفات اللغوية العاملة على تنقية اللغة العربية من كل شائبة أو تحريف وتلك هي حركة التصحيح اللغوي المبتدئة بأول تنبيه على أقدم لحن عربي. (١) وقد عرفت تلك المؤلفات بكتب لحن العامة، إلا أن اللغويين الذين تصدوا لتثقيف الألسن وتقويم اعوجاجها لم يتفقوا على مقياس محدود يتم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ، فمنهم من سلك مسلكًا متشددًا بالوقوف عند ما سمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح وما عداه فهو خطأ. ومنهم من ذهب إلى التساهل وتجويز النطق بالنادر والرديء ما دام ذلك واردًا في لهجة من لهجات العرب. (٢)

وقد كان اللغويون القدامى الذين عرضوا للخطأ اللغوي وجدّوا في مقاومته على فريقين، الأول متشدد يقف عند الأفصح ويمنع ما عداه. والثاني متساهل يرفض ما لم تتكلم به العرب، ويجيز كل ما تكلمت به، ويساوي بين القبائل في الفصاحة والبيان، فهم من جانب تشددوا في قياسهم اللغوي وطبقوا معيارية صارخة، ومن جهة ثانية كشفوا الألفاظ التي تكلم بها المولدون سواء ما ورد على لسان العامة أم الخاصة، والخاصة تعني الشعراء المحدثين الذين كشف النقد اللغوي سمات التجديد اللغوي والفني في شعرهم من خلال مقارنة استعمالاتهم في استعمالات القديم. (٣)

---

(١) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث - د/ محمد ضاري حمادي صـــ ١٥.

(٢) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة صـــ ٤٧، وفصول في اللغة والنقد - د/نعمة رحيم العزاوي صـــ ٦.

(٣) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث صـــ ٣٦.

فالمتشددون يعدون كل كلام مخالف لكلام القبائل الفصيحة خطأ ولحنًا وكان الأصمعي على رأس المتشددين، ومنهم الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) في كتابه "البهاء فيما تلحن فيه العامة"، وثعلب (ت ٢٩١) في كتابه "الفصيح"، والسجستاني (ت ٢٤٨) في كتابه "لحن العامة"، وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في كتابه "أدب الكاتب"، وأبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩) في كتابه "لحن العامة"، وأبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) في كتابه "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف"، والحريري (ت ٥١٠ هـ) الذي ساءه أن تتغلب الأخطاء اللغوية على ألسنة الخاصة من المثقفين وأرباب العلم والأدب، فألف كتابه "درة الغواص في أوهام الخواص"، وموفق الدين البغدادي (ت ٦٢٩ هـ) فهؤلاء جميعًا لم يعتدوا إلا بالأفصح، وترك ما سواه وإن كان من إحدى اللهجات المشهود بفصاحتها كأسد وطيء وتميم والحجاز. (١)

أما اللغويون المتساهلون وأغلبهم من المتأخرين فهؤلاء يعتدون باللهجات العربية كلها فيصححون ما ورد عن لهجة منها؛ لأن من رأيهم أن كل لهجة في نفسها وعند أهلها فصيحة وإلا عدلوا عنها إلى غيرها، فمعيار التخطئة عندهم ألا يحتمل الكلام التأويل، وألا يكون عليه من لسان العرب دليل، وأن من اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يكد يلحن أحدًا ويمثلهم ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان"، وابن هشام اللخمي الأشبيلي (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه "المدخل إلى تقديم اللسان

(١) ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية – د/عبد الفتاح سليم صـ ٤٢ وما بعدها، ومناهج التصويب اللغوي ص١٤.

وتعليم البيان"، ورضي الدين الحنبلي (ت ٩٧١ هـ)، والشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) في كتابه "شفاء الغليل فيما ذكر العرب من الدخيل". [١]

وكان ابن هشام اللخمي أكثرهم توسعًا حيث يرى أنه لا لحن في الكلام إلا عند عدم الدليل من لهجات العرب أيًّا كانت هذه اللهجات، وأيًّا كان طريقها في الرواية ثابتًا أم غير ثابت، معزوة إلى أحد أم غير معزوة، بل إنه اعتد بلهجات غير عربية الأصل مثل لهجة أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية كما ذكر الفارابي. [٢] فهم متأثرون بلغات العجم. ومن ذلك قولهم: "إنحاص أي إحّاص، وإذا كانت لهجة شامية فكيف تلحن بها العامة". [٣]

وعلى هذا يكون أصحاب نزعة التوسع وقبول وجوه اللغة فريقين، أحدهما يقف عند المسموع عن العرب، وهو في هذا الأمر لا يختلف عن أصحاب نزعة التشدد إلا في درجة الاحتجاج به. والآخر يخطو خطوة متقدمة وإن لم يقصد الفصيح والجائز بالمسموع عن العرب.

أما موقف ابن مكي صاحب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" فيتضح تفصيلًا فيما يلي:

١. كان يميل إلى التوسع في قبول ما نطقت به العامة إذا كان جاريًا على لهجة عربية ضعيفة، غير رديئة.

---

(١) ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية صـ ٤٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٦٧.

(٣) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان – ابن هشام اللخمي صـ ٤٣.

٢. يعترف ابن مكي أحيانًا بأن ما أجازه ضعيف وأن غيره هو الأفصح نحو قوله: "ويشددون الميم من الدم. والصواب: تخفيفها، وقد جاء فيه التشديد، ولكنها لغة ضعيفة.[١] وكذلك قولهم في عائشة: "عيشة ليس بمنكر، إلا أنها ضعيفة".[٢] وقولهم: "رجل لغوي: والصواب: لغوي، بضم اللام، منسوب إلى اللغة. وقد جاء لغوي، كما جاء أموي، إلا أنها ضعيفة جدًا، والفصحى أموي؛ لأنه منسوب إلى أمية. كما تقول: طهوي إذا نسبت إلى طهية".[٣]

٣. كان يجيز أمثلة ردها إلى لغة تميم مع أنها ليست أفصح اللغتين، ومن ذلك قولهم: "شعير، وسعيد، وشهدت على بكذا، ولعبت، بكسر الأول. وهكذا جائز، وكذلك كل ما كان وسطه حرف حلق مكسورا، فإنه يجوز أن يكسر ما قبله، كقولك: بعير ورغيف، ورحيم. وهي لغة لبني تميم. وزعم الليث أن من العرب قوما يقولون في كل ما كان على فعيل: فعيل، بكسر أوله، وإن لم يكن فيه حرف حلق، فيقولون: كثير، وكبير، وجليل، وكريم، وما أشبه ذلك". [٤]

٤. كان يجيز أمثلة أخرى يستند فيها إلى أنها من المسموع عن العرب دون تحديد.[٥] نحو قولهم: "الكِثرة، بكسر الكاف، حكيت عن العرب، إلا

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٢٧

(٢) ينظر: السابق صـ ١٨٩.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٤٩.

(٤) ينظر: السابق صـ ١٨٦.

(٥) ينظر: السابق صـ ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩

أن الكَثرة بالفتح، أكثر وأفصح". [1]

٥. كان يقبل الاحتجاج ببعض اللهجات المذمومة لدى اللغويين كفحفحة هذيل. [2]

٦. كان ابن مكي يرفض أي تطور في الاستعمال ليس له سند له من كلام العرب الفصيح وإن لم يكن الأفصح مما كان له من الصواب حظ، أو جرت به أقلام المؤلفين المتقدمين من خاصة العلماء. ويبدو هذا من قوله: "فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم، مما لا يجوز في لسان العرب، أو مما غيره أفصح منه وهم لا يعرفون سواه". [3]

(١) ينظر: السابق صـــ ١٨٨.

(٢) ينظر: السابق ١٨٨.

(٣) ينظر: السابق صـــ ١٨.

**المبحث الأول: نظرية تحليل الأخطاء نشأتها وتطورها، وموقف الدراسات العربية القديمة من هذه الظاهرة في ضوء "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان"**

تحليل الأخطاء هو أحد مجالات علم اللغة التطبيقي، إذ ظهر في القرن العشرين فرعان من فروع الدراسات التطبيقية في مجال تعليم اللغات وهما: علم اللغة التقابلي، وتحليل الأخطاء. "ويفضل علم اللغة التطبيقي مصطلح التحليل التقابلي، بدلًا من علم اللغة التقابلي؛ إذ المقصود هنا تحليل لغوي يجري على اللغة التي هي موضع التعليم واللغة الأولى للمتعلم". (١)

فالتحليل التقابلي يقصد به: إجراء دراسة يُقارَن فيها بين لغتين أو أكثر من عائلة لغوية واحدة أو أكثر أو من عائلات لغوية مختلفة مبينًا عناصر التشابه والاختلاف بينها؛ بهدف تيسير المشكلات التي تنشأ في مجال تعليم اللغات الأجنبية. ويتم ذلك من خلال التنبؤ بالصعوبات التي يُتوقع أن يواجهها الدارسون عند تعلمهم اللغة الأجنبية.(٢) فهو يقابل لغتين من فصيلتين مختلفتين كالعربية والإنجليزية أو العربية والفارسية، أو مستوى بمستوى آخر، أو بنية بأخرى، أو نظاما بنظام، بهدف إيجاد أوجه التشابه والاختلاف، وذلك لغرض تعليمي، فإذا كان أحد أبناء اللغة الإنجليزية يود تعلم العربية فالصعوبات التي تواجهه ترجع في المقام الأول إلى اختلاف لغته الأم وهي اللغة الإنجليزية عن اللغة التي يريد تعلمها وهي العربية، كما أن

---

(١) علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية – د/ عبده الراجحي صـ ٤٩.

(٢) ينظر: اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي - جاك ريتشاردز صـ ١١٩، وعلم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية صـ ٥٠.

هناك فروقا فردية تجعل بعض الأفراد قادرين على تعلم اللغات الأجنبية أسرع من غيرهم، ولكن علم اللغة التقابلي لا يهتم بهذه الفروق الفردية، بل يهتم بالفروق الموضوعية، ولذا فهو يقابل مستويين لغويين اثنين بهدف بحث أوجه الاختلاف بينهما، والتعرف إلى الصعوبات الناجمة عن ذلك.(١) ويهدف التحليل التقابلي إلى ثلاثة أهداف:

١. فحص أوجه الاختلاف والتشابه بين اللغات.

٢. التنبؤ بالمشكلات التي تنشأ عند تعليم لغة أجنبية والناتجة عن الاختلاف بين اللغتين، ومحاولة تفسير هذه المشكلات التي تمثل صعوبة على المتعلم.

٣. الإسهام في تطوير مواد دراسة لتعليم اللغة الأجنبية.(٢)

ويزعم اللغويون في أمريكا من أمثال تشارلز فريز (Fries ١٩٤٥) و روبرت لادو (Lado ١٩٥٧) أن التحليل التقابلي طوّر ومُورِس في الخمسينيات والستّينيات من القرن العشرين؛ كتطبيق لعلم اللغة البنيوي في تعليم اللغة. وظهر نتيجة لتطبيق نظرية علم النفس السلوكي (سيلينكر Selinker ١٩٥٧) وعلم اللغة البنيوي (بلومفيلد Bloomfield, ١٩٣٣) في تعليم اللغة.(٣) ويرى آخرون أن هذا الاتجاه — (التحليل التقابلي) – قد

---

(١) التحليل التقابلي "أهدافه ومستوياته" – فريدة مولوج – المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية، المجلد ١ العدد ٢ صـــ ١٤٥، ١٤٦.

(٢) ينظر: الخطأ في تحليل الأخطاء – جاكلين شاختر صـــ ١٧٤، وعلم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية صـــ ٥١، ٥٢، والتحليل التقابلي "أهدافه ومستوياته" – فريدة مولوج صـــ ١٤٩.

(٣) علم اللغة التطبيقي في التراث العربي الجاحظ نموذجا — د/ جاسم علي جاسم صـــ ٣٠٥.

ظهر بصورة جلية، وأضحى منهجًا أو أسلوبًا في تعليم اللغات في أواخر العقد الخامس من القرن العشرين على أيدي البنيويين الأمريكيين، وفي مقدمتهم روبرت لادو(Robert Lado ١٩١٥- ١٩٩٥م) من خلال كتابه: "علم اللغة عبر الثقافات" (Linguistics Across Cultures) الصادر عام ١٩٥٧م، وهذا النوع من التحليل يسمى بـــ التحليل القبلي؛ لأنه يساعد في التنبؤ بالصعوبات التي يحتمل أن تواجه الدارسين عند تعلم لغة ثانية غير لغتهم الأم، وذلك بسبب اختلاف لغتهم الأم عن اللغة الهدف المراد تعلمها ، كما أنه يساعد في التنبؤ بالنقاط التي يسهل تعلمها في اللغة الهدف بسبب تشابهها في لغتهم الأم. (١)

وعلى الرغم من أن التحليل التقابلي حقق نفعًا في تطوير المواد الدراسية لمتعلمي اللغة الثانية، إلا أن الدراسات اللغوية التحليلية للأخطاء الناتجة عن هذا الاتجاه، وقفت على أوجه قصور فيه، وكان من أبرزها: أن هذا التحليل لا يمكنه التنبؤ بكل المشكلات التي تواجه متعلم اللغة الأجنبية، خاصة المتعلقة بنظم الجمل (النحو).(٢) بل قد يتنبأ بمشكلات أو أخطاء قد يظهر بعضها، وقد لا تظهر. (٣) فضلًا عن أن أنصار هذا الاتجاه ركزوا على أثر التداخل اللغوي بين اللغة الأم والمستهدَف تعلمها في وقوع الأخطاء، فقد عزوا كثرة أخطاء المتعلمين إلى النقل السلبي من اللغة الأم إلى اللغة الهدف، وتجاهلوا آثار

(١) المنهج التقابلي وتحليل الأخطاء – د/ بدر بن علي العبد القادر صـــ ٣، ٤ بتصرف.

(٢) ينظر: اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي صـــ ١١٩، والخطأ في تحليل الأخطاء صـــ ١٧٤، ١٧٥.

(٣) اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها – د/ نايف خرما، ود/ علي حجاج صـــ ٩٥.

اللغة الواحدة في التعلم، [1] والتي تكون سببًا من أسباب وقوع الأخطاء. وعلى أثر هذا ظهر اتجاه أو منهج جديد في تحليل الأخطاء على يد اللغوي الإنجليزي كوردر(Corder).

أما (تحليل الأخطاء) "فمصطلح آخر يستخدمه علم اللغة التطبيقي في تعليم اللغة، وهو الخطوة التالية للتحليل التقابلي، ولعله ثمرة من ثمراته، لكنه يختلف عنه وعن المقارنة الداخلية في أنهما يدرسان اللغة، أما هو فيدرس لغة المتعلم نفسه، لا نقصد لغته الأولى وإنما نقصد لغته التي ينتجها وهو يتعلم".[2]

وعلى هذا فتحليل الأخطاء تحليل بعدي؛ لأنه يقوم بتحليل كتابات دارسي اللغة تحليلًا فعليًّا لبيان درجة شيوع هذه الأخطاء. وفرق بعضهم بين المصطلحين فجعل التقابل اللغوي مختصًا بدراسة اللغة نفسها من خلال المقابلة بين اللغة الأم واللغة الهدف، أما تحليل الأخطاء فيدرس لغة المتعلم نفسه التي أنتجها سواء كتبها أم تحدث بها.

**تعريف تحليل الأخطاء:**

الخطأ لغة: ضد الصواب، وأخطأ يخطئ إذا سلك سبيل الخطأ عمدًا وسهوًا. [3] أما اصطلاحًا فهو: "الانحراف عما هو مقبول في اللغة العربية حسب المقاييس التي يتبعها الناطقون بالعربية الفصحى". [4] أو هو: "خروج

---

(١) أسس تعلم اللغة وتعليمها صـــ ١٨٣، ٢٠١.

(٢) علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية صـــ ٥٣.

(٣) لسان العرب – ابن منظور (خ ط أ).

(٤) المنهج التقابلي وتحليل الأخطاء صـــ ١٥ نقلا عن: الأخطاء الشائعة في الكلام لدى طلاب اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى – د/ عبدالعزيز العصيلي – رسالة ماجستير صـــ ي.

المتكلم عن قواعد اللغة ونظامها وهي ناتجة إما عن تعلم فاسد، وإما عن جهل بتلك المقاييس التي تضبط اللغة وتحكمها، وتتسم الأخطاء اللغوية بكونها تظهر باستمرار في لغة المتكلم". (١)

وقد وصف (بروان) الأخطاء اللغوية عمومًا بأنها "تظهر في أربع صور هي: أخطاء إضافة، أو حذف، أو استبدال، أو رتبة". (٢)

أما مصطلح (تحليل الأخطاء) فقد عرفته هويدا الحسيني بأنه: "العملية التي يقوم الباحث فيها بدراسة الأخطاء بدءا من تحديدها إلى توصيفها إلى تصنيفها منتهيا بتفسيرها" (٣) ويمكننا تعريفه بأنه: العملية التي يقوم الباحث فيها بجمع أخطاء المتكلمين باللغة لخروجهم عن قواعد اللغة الصحيحة ونظامها، وذلك بمعالجتها وتفسيرها وبيان أسبابها.

---

(١) ينظر: دراسة الأخطاء اللغوية عند دراسة اللغة العربية الفصحى حديثا - صـــ ٨ نقلا عن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية — عبد الرحمن الحاج صالح — منشورات المجمع الجزائري اللغة العربية / الجزائر ٢٠٠٧ صـــ ١٦٥

(٢) ينظر: أسس تعلم اللغة وتعليمها صـــ ٢١٠، ودراسة الأخطاء اللغوية عند دراسة اللغة العربية الفصحى حديثا صـــ ٨ نقلا عن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية — عبد الرحمن الحاج صالح — منشورات المجمع الجزائري اللغة العربية / الجزائر ٢٠٠٧ صـــ ١٦٥.

(٣) المنهج التقابلي وتحليل الأخطاء صـــ ١٧ نقلا عن: الأخطاء اللغوية الشائعة في كتابات الدارسين في برامج تعليم اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى دراسة ميدانية — هويدا الحسيني — رسالة ماجستير بكلية التربية جامعة المنصورة ١٩٨٨م صـــ ١٤.

**أهمية نظرية تحليل الأخطاء:**

لتحليل الأخطاء أهمية كبيرة يستفاد منها في عدة مجالات، ومن أبرزها في مجال اللغة العربية ما يلي:

١. إن دراسة الأخطاء تفتح الباب لدراسات أخرى نكتشف من خلالها أسباب ضعف الدارسين في برامج تعليم اللغة الثانية، اقتراح أساليب العلاج المناسبة. (١)

٢. كذلك دراسة الأخطاء تعد من أهم الدراسات في تحديد المستوى الفصيح من غيره، وتوضيح الخلل اللغوي وسببه ومعالجته.

٣. كذلك تساعد دراسة تحليل الأخطاء على الحفاظ على اللغة العربية وتنقيتها من شوائب اللحن وهو ما أدركه علماؤنا الأوائل، إذ لولا اهتمام العرب قديمًا بجمع اللحن ودراسته وبالتصويب اللغوي له ما بقيت العربية الفصحى قرابة خمسة عشر قرنًا من الزمان لم تتغير تغيرًا جوهريًا يذكر وذلك بشهادة علماء الغرب أنفسهم مثل "ستنكيفيتش" وغيره إذ قال: "من المؤكد ـــ بطريقة أو بأخرى ـــ أن اللغة العربية لغة متميزة، لقد عاشت خمسة عشر قرناً لم تتغير في أثنائها تغيراً جوهرياً، إنها غالباً ما تكسب و لم تخسر البتة".(٢) وما بقيت الوحدة اللغوية العربية على حالها طيلة هذه القرون على الرغم من تفرقهم واتساع رقعتهم الجغرافية بعد الفتح الإسلامي وما أصاب بعض بلادهم من عوامل الاحتلال الأجنبي والغزو الفكري والثقافي. فالعربية

---

(١) تحليل الأخطاء – الموقع التربوي للدكتور وجيه المرسي أبو لبن

(٢) في علم اللغة ـــ د/ محمد محي الدين أحمد محمود صـــ ٦.

الفصيحة معروفة بأنها اللسان العربي المشترك بين الناطقين به في كل مكان وزمان، وقد نزل به القرآن الكريم كما تكلم به رسول الله – ﷺ – في حديثه، وهو لسان المسلمين الأول ولسان العرب الوحيد الذي به يتكلمون ويكتبون ويتواصلون؛ فهو من أوثق العرى الرابطة بينهم قديمًا وحديثًا، يتكلم به الجميع بلا عناء ولا تكلف يذكر، فيفهمه الجميع بلا إشكال؛ ولهذا كان من أهم شعائر الإسلام الجامعة به تؤدى العبادات، وأكبر دعائم الوحدة الموحدة بين الأمة، وأوسع روابط الأخوة الشاملة بين جميع المسلمين وغيرهم ممن يتكلم به سواء أكان عربي الأصل أم لا، وما كانت الدعوة إلى استعمال العامية محل الفصحى من الاستعماريين الغربيين ومن سار على نهجهم في بعد من بعض العرب المحدثين إلا للقضاء على هذه الوحدة اللغوية التي هي من أوثق العرى الرابطة بينهم قديمًا وحديثًا كما ذكرت.

٤. أن كتب اللحن وتحليل الأخطاء على اختلافها وتنوعها وكثرتها يمثل بعضها لغة بلدانها في عصر مؤلفها مما يجعلها صورة كاشفة عن تاريخ العربية عبر حياتها الممتدة وفي مناطقها المختلفة.

**نظرية تحليل الأخطاء النشأة والتطور:**

تحليل الأخطاء – كما ذكرت – هو مصطلح من مصطلحات علم اللغة التطبيقي في تعليم اللغات واكتسابها. وقد ظهر هذا المصطلح أو هذا الاتجاه (تحليل الأخطاء) في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات وكان مضادًا للتحليل التقابلي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الخطأ الاعتماد على نتائج التحليل التقابلي في التعرف على المشكلات اللغوية التي تواجه دارسي

اللغات الأجنبية. [1] وقد نشأ هذا المنهج — عند بعضهم – كرد فعل على عجز التحليل التقابلي في تحليل الأخطاء وبيان أسبابها بصورة كاملة ومحددة، ولا يعني هذا انفصامهما، فتحليل الأخطاء في جوهره هو تحليل تقابلي، لكنه بَعدي، يلحق بالتقابل، ويصف الأخطاء اللغوية ويفسرها ويبين أسبابها المختلفة سواء اللغوية أو غير اللغوية؛ لذا يعد "تحليل الأخطاء" الخطوة التالية للتحليل التقابلي، ولعله ثمرة من ثمراته. فتحليل الأخطاء حل محل التحليل التقابلي بسهولة حين تبين أن بعض الأخطاء فقط ترجع إلى تأثير المتعلم بلغته الأم، وأنه لا يقع في كل الأخطاء التي يتوقعها التحليل التقابلي، وأن الدارسين الذين ينتمون إلى لغات مختلفة يقعون في أخطاء متشابهة وهم يتعلمون لغة أجنبية واحدة. [2]

ويرى علماء اللغة في أمريكا وأوربا أن علم اللغة التطبيقي هو نتاج حضارتهم الحديثة، وخاصة نظرية تحليل الأخطاء. ويدّعون أن هذه النظرية ظهرت وتأسست في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين. وأن مؤسسها هو العالم اللغوي الأمريكي الفرنسي الأصل: كوردر ت ١٩٦٧م (Corder) في كتاباته عن تحليل الأخطاء. وقد ظهرت هذه النظرية لتعارض نظرية التحليل التقابلي (Contrastive Analysis) التي ترى أن سبب الأخطاء هو: التدخل، والنقل من اللغة الأم إلى اللغة الهدف. لكن

---

(١) فروع اللسانيات التطبيقية ومجالاتها — مجلة الأثر صـــ ١٣٢.

(٢) ينظر: أسس تعلم اللغة وتعليمها صـــ ٢٠٦. ونظرية علم اللغة التقابلي في التراث العربي — د/ جاسم علي جاسم، ود/ زيدان علي جاسم – العدد: ٨٣– ٨٤ – جمادى الآخر ١٤٢٢هـ/ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م – السنة الحادية والعشرون/ مجلة التراث العربي بدمشق صـــ ٢٤٣.

كوردر وآخرين عارضوا هذا الاتجاه؛ وقالوا: "إن سبب الأخطاء ليس التدخل من اللغة الأم فحسب، بل هناك أسباب أخرى داخل اللغة الهدف، وهذه الأسباب تطورية. مثل: أسلوب التعليم، والدراسة، والتعود، والنمو اللغوي، وطبيعة اللغة المدروسة، والتعميم، والسهولة، والتجنب، والافتراض الخاطئ، وغيرها. كل هذه العوامل لها أثرها فيما يواجهه الدارسون من مشكلات. وذلك بغض النظر عن أوجه التشابه والاختلاف بين لغة الدارسين، واللغة الثانية التي يتعلمونها في غالب الأحيان". بينما يرى أصحاب نظرية تحليل الأخطاء: أنه عن طريق تحليل الأخطاء فقط نستطيع أن نتعرف على حقيقة المشكلات التي تواجه الدارسين في أثناء تعلمهم للغة، ومن نسبة ورود الخطأ نستطيع أن نتعرف على مدى صعوبة المشكلات أو سهولتها، وبناء على هذا، فلا حاجة لنا إلى التحليل التقابلي".[1] وقد حدد (كوردر) الهدف من تحليل الأخطاء بأنه يهدف إلى تفسير الخطأ لغويًّا ونفسيًّا بهدف مساعدة الدارس على التعلم، وذلك بعد تصنيف الأخطاء لديهم من حيث يبين مجالات اختلاف قواعد التحقيق في اللغة الهدف عنها في لهجة الدارس.[2] كما بين أن هناك ثلاثة أسباب أساسية للخطأ هي: نقل اللغة وهو خطأ

(١) علم اللغة التطبيقي في التراث العربي الجاحظ نموذجا – مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد (٤٠)، العدد (٢) سنة ٢٠١٣م صـــ ٣٠٧، ونظرية تحليل الأخطاء في التراث العربي – د/جاسم علي جاسم – مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٧٩) ،السنة (٣٤) ٢٠١٠ صـــ ١٥٣، ١٥٤.

(٢) المقارنة بين علم اللغة التقابلي وتحليل الأخطاء – يوكي سوريا دارما صـــ ٧١.

بسبب وجود تداخل اللغة الأم، وخطأ تطور بسبب عملية التعلم نفسه، ومادة اللغة المتاحة وهو خطأ بسبب أخطاء الأساليب في تعلم المادة.[1]

## تحليل الأخطاء في الدراسات العربية القديمة، وموقف ابن مكي الصقلي منها:

يرى أحد الباحثين المحدثين أن علم اللغة التطبيقي قد أُهْمِلَ إهمالًا شديدًا في التراث العربي من قبل الباحثين، و لم يوُفوه حقه من البحث والدراسة، على الرغم من أن هذا العلم ضارب الجذور عند العرب منذ أيام الخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، والجاحظ، وغيرهم. ويعد الجاحظ رائد هذا الميدان وأستاذه بحق، لا كما يُزعَم من أنه أمريكي – أوربي النشأة في العصر الحديث.[2] فاللغويون العرب القدامى قد تناولوا الأخطاء الشفوية خاصة والكتابية عامة بشيء من البحث والدراسة والتفصيل. وكانوا رواد هذا الميدان منذ القرن الثاني للهجرة، وذلك بسبب اللحن الذي يعرف بأنه خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلام أو تركيبه أو إعرابه؛ بفعل الاستعمال الذي يشيع أولاً بين العامة من الناس ويتسرب بعد ذلك إلى لغة الخاصة.

---

(١) تحليل الأخطاء في التعبير الشفوي بالتطبيق على معهد دار السلام الحديث كونتور جاوى الشرقية – محمد خير الدين ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ صـــ ٣٧، ٣٨.

(٢) علم اللغة التطبيقي في التراث العربي (الجاحظ نموذجا) صـــ ٢٩٥.

وقد طرأ اللحن على لغتنا العربية منذ بدء الإسلام، ثم طغى عليها فترة حكم الأمويين؛ وذلك لكثرة المخالطين للعرب من الأعاجم الذين هجروا لغتهم واستعملوا لغة الفاتحين بحكم الغلبة. فبعد عَقْدَيْن من القرن الأول الهجريّ أخذت اللغةُ العربية تلتقي بلغاتٍ أخرى مع انتشار الإسلام في العراق، وفارس، والشام، ومصر، وبلاد المغرب، وغيرها من البلاد التي دخل أهلها في الإسلام أفواجًا، واتخذوا العربية لسانًا لهم، مُستبدلين بلغاتهم لغة قرآنهم، وحَمَلَةِ دينهم إليهم، ولكن عربية هؤلاء – الذين اعتنقوا الإسلام – لم تكن بالطبع خالصة مما عَلِق بها من لغاتهم القومية، كما أن ألسنتهم لم يستقم أمرها وهي تنطق الكلمات العربية. وزاد ذلك بصورة ملحوظة في العصر العباسي بسبب سيطرة الفرس وتوليهم المناصب العليا في هذا العصر وما كانوا عليه من ولائهم للعنصر الفارسي فكثرت الكلمات الفارسية في الشعر العربي كما في شعر زيد العبادي والأعشى وغيرهما، ففسد اللسان العربيّ لذلك وكاد يذهب لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين وصار ذلك مرجحًا لبقاء اللغة العربية المضريّة من الشعر والكلام إلا قليلًا بالأمصار، وبلاد فارس وأرض الهند والسّند وما وراء النّهر وبلاد الشّمال وبلاد الرّوم وذهبت أساليب اللّغة العربيّة من الشّعر والكلام إلّا قليلا يقع تعليمه صناعيًا بالقوانين المتدارسة من كلام العرب وحفظ كلامهم لمن يسّره الله تعالى لذلك. فلمّا ملك التّتر والمغول بالمشرق و لم يكونوا على دين الإسلام ذهب ذلك المرجّح وفسدت اللّغة العربيّة على

الإطلاق و لم يبق لها رسم في الممالك الإسلاميّة بالعراق وخراسان. وهو ما وضحه ابن خلدون في مقدمته.(١)

فالفرس مثلا خاصة في العصر العباسي "كان لهم كما كان لغيرهم من الروم والسريان والنبط والقبط والأحباش دور في العيوب التي ظهرت في المنطق العربي ومن أهمها: اللحـــــــن أو اللكنـــة أو العجمـــــة. وإن ارتبطت الأمة الفارسية بأوثق الروابط وأقوى الصلات بالأمة العربية حيث تجاور العرب والفرس قبل الإسلام وتبادلوا التجارة وقامت بينهم الحروب فأثر الفرس في العرب وتأثروا بهم، وإن التاريخ قد سجل لنا وجود علاقات سياسية وروابط تجارية واجتماعية بين هذين الشعبين قبل ظهور الإسلام، ومن المتعارف عليه أن المجاورة تقضي بحكم الضرورة بوجود صلات لغوية:"(٢) وأن هذه الصلات بلغت منتهاها من القوة بعد أن دخل الإسلام بلاد فارس، فبعد أن تم الفتح العربي لبلاد فارس زالت الحواجز والسدود كافة بين العرب والفرس ودخل الفرس في أخوة الإسلام وأقبلوا على تعلم اللغة العربية وتكلموا بها وبرعوا فيها، وكذلك العرب فقد تعلم بعضهم الفارسية وتكلموا بها. وقد كان للفارسية أثر في الانحرافات التي اعترت اللسان العربي، فالفارسي قد يتعلم العربية ويجيدها ويبرع فيها، ولكن لسانه العربي الجديد لا يخلو مع ذلك من أثر لغته الأصلية، والعربي قد يتعلم الفارسية

(١) ينظر: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر – ابن خلدون صـــ ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) اللغة العربية ومكانتها في إقليم خوارزم – هند حسين طه – مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب/ العدد (الخامس) صـــ ٥٠٥.

فيعلق بلسانه بعض ما في لغة الأعاجم ويعيش معهم في مصر واحد فيتأثر لسانه في هذه المخالطة. ومن أهم العيوب التي أحدثها تزاحم الفارسية والعربية في لسان واحد اللحن واللكنة أو العجمة.[1] بل إن ذلك أثّر في العرب أنفسهم إذ لما "فلما فتح المسلمون الأمصار كثر الأعاجم وأسرى الحروب ودخل الإسلام منهم ألوفٌ وأصبحوا لهم إخوانًا وشركاء في الدين وتم بينهم التزاوج والتناسل فنشأ للعرب فتية من فتياتهم الأعجميات اختلطت عليهم ملكة العربية لتلقيهم عن آبائهم عربية فصيحة وعن أمهاتهم خليطًا منها ومن الأعجمية، وكذلك كان الشأن في المتعربين من الأعاجم إذ أصبحت لهم لغة تخاطب عربية مشوبة بشيء من اللحن والكلمات الدخيلة وغير ذلك من أنواع التغيير والتبديل والتصحيف والتحريف". [2] وهذا الاختلاط العربي بالجنس الأعجمي ولّد لهجة مزدوجة من اللغة الفصحى والمفردات الأعجمية ظهر فيها أثر الطرائق النطقية للشعوب التي اعتنقت الإسلام على نطقهم بالعربية مما يبين مدى التأثير والتأثر بين البيئة الأصلية، والبيئة الجديدة التي انتقلوا إليها بعد اعتناق الإسلام وإتقان العربية، وقد ذكر الجاحظ (ت ٢٥٥ ه) أمثلة عديدة دلل بها على صحة ذلك.[3] يقول أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ): "فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدين أخلاط الأمم، وسواقط البلدان، فوقع الخلل في

(١) الأدب المقارن – د / طه ندا صـ ٥٤، والمعجم العربي نشأته وتطوره ١/ ٢١ – ٢٥

(٢) دراسات أدبية في عصر بني أمية – د/ علي الخطيب صـ ٨١.

(٣) البيان والتبيين ١/ ٦٩ – ٧١.

الكلام، وبدأ اللحن في ألسنة العوام". [1] فنشأ بسبب ذلك ما يعرف في الدراسات الحديثة بمصطلح الازدواجية اللغوية. وقد تنبه لذلك قديمًا علماء العرب القدامى فسعى علماء العربية سعيًا حثيثًا للحفاظ عليها وصيانتها وتنقيتها مما يعلق بها من شوائب الأخطاء اللغوية على لسان الناطقين بها من غير أهلها بعد اعتناقهم الإسلام بسبب وجود تداخل بين اللغة الأم واللغة الهدف، فوضعوا مختلف المؤلفات اللغوية التي حوت أنظمة اللغة وقواعدها. فنشأ النحو العربي قديمًا لتحقيق عددٍ من الغايات النبيلة، من أبرزها: محاربة اللحن الذي بدأ يظهر في ألسنة العامة والخاصة نتيجة عوامل عدة أهمها عدم الإعجام، وعدم الشكل، والاختلاط بالأعاجم. ومن غاياته وأهدافه أيضا محاصرة صُوَر الانحراف اللغويِّ في جميع مستوياته المختلفه، والمحافظة على سلامة اللغة من التغيير وهو ما بدا واضحًا في كلام أبي الأسود الدؤلي المشهور حين سمع قارئًا يلحن في قراءة قول الله – ﷻ –: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [2] فقرأ (ورسولِه) بكسر اللام فأخطأ وتحول المعنى إلى ضده، وكذا في وضعه الحركات لضبط المصحف الشريف وحمايته من اللحن باستعمال النقط للدلالة على الحركات كمظهر من مظاهر التشكيل لبنية الكلمة وإعرابها كما هو معلوم وكان أول من فعل هذا قبل أن يضع الخليل بن أحمد الشكل المستخدم حتى الآن، فمنذ النشأة الأولى للنحو العربي وحركةُ

(١) لحن العوام صـــ ٥٩.

(٢) سورة التوبة من الآية (٣).

التّصحيح اللغويّ تسيرُ معه جنبًا إلى جنب في معالجة هذه الظاهرة، والتنبيه والتحذير من خطرها في استغلاق الأفهام، وبيان أثرها في الانحراف اللغوي، وإن اختلفت عنه في المسلك؛ لأنها اتخذت من رصْد الخطأ وتسجيل المخالَفات اللغوية طريقًا لمعرفة الصواب وتوضيحه وبيان علته أحيانًا. وعلى الرغم من جهودهم هذه التي بذلوها في تنقية اللغة وصونها مما قد يشوبها إلا أن ملامح الأخطاء أو اللحن والانحراف عن قواعد اللغة ونظامها المتفق عليه تسرّبت إلى العربية وأخذت في الانتشار حتى أضحت ظاهرة متفشية، خاصة بعد اتصال العرب بغيرهم من العجم، وتداخلِ العربية مع غيرها من اللغات، ومن ثمّ بدأ العلماء مرحلة جديدة لحماية اللغة ومقاومة مظاهر الأخطاء التي اعترت مستوياتها المختلفة، فأخذوا يُعالجونه، وبخاصة بعد أن انتقلتْ عَدْوَى اللحن من غير العرب إلى العرب أنفسهم، الذين عايشوهم، وربَطَهم بهم نَسَبٌ وصِهْر! فألّفوا كتب اللحن وعنونوها بعناوين مختلفة، وسعوا إلى جمع الأخطاء وتصويبها، بل إن هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحًا وتأصيلًا حيث خصت بمؤلفات مستقلة عند العلماء القدامى الذين أَلّفوا كتبا في هذا المجال، وكانت تهدف إلى خدمة الفصحى، وتقويم ألسنة العامة بل والخاصة، وتصحيح أخطائهم. وأطلقت على هذه الأنواع من المؤلفات أسماءٌ تناسب الهدف الذي من أجله أُلّفت — كما سيأتي – مما يدل دلالة واضحة على الأخطاء التي يرتكبها الناس في أحاديثهم وكتاباتهم وإن لم تستعمل هذه المؤلفات كلمة خطأ في عناوينها.

وقد بدأ التأليف في هذا الفن في القرن الثاني الهجري، مما يعني أن الظاهرة بدأت في حياة اللغة بعد الإسلام في وقت مبكر إذ وضع الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩هـــ) كتابه: "ما تلحن فيه العامة" وهو أول كتاب مستقل بهذه الظاهرة أو النظرية ظهر في هذا المجال ويُعد هذا الكتاب باكورة الأعمال اللغوية التطبيقية في تحليل الأخطاء في اللغة العربية، ثم توالت بعده الكتب تُفَصِّل في الموضوع بشكل دقيق لما يقع فيه الناسُ من أخطاء مثل: "لحن العامة" للفراء (ت ٢٠٧ ه)، و"ما يلحن فيه العامة" لأبي عبيدة معمر ابن المثنى (ت ٢١٠ هـ)، و"ما يلحن فيه العامة" للأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، و"ما خالفت فيه العامة لغات العرب" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، و"ما يلحن فيه العامة" لأحمد بن نصر الباهلي (ت ٢٣١ هـ)، و"إصلاح المنطق" لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) وهو مشترك بين لحن العامة والخاصة، و"ما يلحن فيه العامة" لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٨ هـ)، و"لحن العامة" لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) و"أدب الكاتب" لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) وهو مشترك بين لحن العامة ولحن الخاصة، و"الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" لابن السيد البطليوسي (٢٨٢ هـ)، و"الفصيح" لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، وهناك كتب عدة ألفت في لحن الخاصة ومنها على سبيل المثال: "النحو ومن كان يلحن من النحويين" لأبي زيد عمر بن شبة (٢٦٢ هـ)، و"التنبيه على حدوث التصحيف" لحسن بن حمزة الأصفهاني (ت ٣٦٠ هـ)، و"التنبيهات على أغاليط الرواة" لأبي القاسم علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥ هـ)، و"شرح ما يقع فيه

التصحيف والتحريف" لأبي أحمد الحسن العسكري (ت ٣٨٢ هـ)، و"تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لأبي حفص عمر بن مكي (ت ٥٠١ هـ)، و"درة الغواص في أوهام الخواص" للحريري (ت ٥١٦ هـ)، و"تقويم اللسان" لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).... إلخ. [١] ومنها: "التنبيه على غلط الجاهل والنبيه" لابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ)، و"خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام" لابن بالي القسطنطيني (ت ٩٩٢ هـ)، و"شرح درة الغواص" لأبي الثناء محمود بن عبد الله الألوسي (١٢٧٠ هـ)، وغير ذلك من الكتب. وكان بعض هذه الكتب الراصدة لحركة اللحن في المجتمعات الإسلامية الناطقة بالعربية تمثل لغة العصر الذي يعيش فيه المؤلف، كما تمثل التطور الذي أصاب اللغة وهي تحتك باللغات المجاورة فأثر وتأثرت على النحو الذي سيأتي بيانه في هذا البحث.

وبمطالعة كتاب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" لابن مكي الصقلي يتبين لنا أن منهج التأليف في اللحن أخذ يتطور وتتضح ملامحه عن ذي قبل فيما يشبه أن يكون نظرية تعالج الأخطاء وتدرسها دراسة علمية، وكان ابن مكي الصقلي ممن تجلى هذا التطور في مؤلفاتهم إذ يتضح لنا أن منهج "ابن مكي الصقلي" في جمعه وتحليله الأخطاء اللغوية المنتشرة عند أهل صقلية في عصره وهو القرن الخامس الهجري وفي مختلف طبقات المجتمع كالقرّاء والفقهاء والأطباء وغيرهم، مما جعله يتلاقى مع عناصر نظرية تحليل الأخطاء التي

(١) ينظر: اللحن في اللغة العربية تاريخه وأثره – د/ يوسف أحمد المطوع صـ ٢١١ - ٢٥٠، ومصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري - د/ أحمد محمد قدور صـ ٥٦.

عُرفت في النصف الثاني من القرن العشرين على يد "كوردر". وهذا إن دل فإنما يدل على أن هذه النظرية اللغوية الحديثة أصولها قديمة، وأن "ابن مكي الصقلي" قد طبق خطواتها الإجرائية تطبيقًا كاملًا وإن لم يُنظِّر لها ويصيغها في صورة نظرية لغوية، بل جاءت عناصرها متفرقة في كتابه – كغيره ممن سبقه من علماء العربية – قبل أن يظهرها الغرب في صورة نظرية لغوية، وقد فاق فيها ابن مكي كل من سبقه من علماء العرب تحديدا وتصنيفًا، فكان تصنيفه لهذه الأخطاء على غير ما كان عليه عند من سبقوه في هذا المجال، إذ كان أقرب إلى النظرية الحديثة حيث صنفها في ثلاثة وأربعين بابًا وسيأتي توضيح ذلك عند حديثنا عن مرحلة توصيف الأخطاء، ويتضح ذلك بصورة واضحة لا لبس فيها من خلال التعرف على المراحل أو الخطوات التي تسير فيها نظرية تحليل الأخطاء وتطبيقها على ما جاء في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

فالله – ﷻ – سخر من عباده عبر القرون والأزمان في مختلف البلدان الناطقة بالعربية من أهلها أو من غير أهلها من المتعربين من يعمل على صون لغة القرآن الكريم التي تكفل بحفظها من اللحن، فيصوب ما يعتري ألسنة الناس من خطأ في أية صورة من صوره، ويرد الانحراف، وينبه إلى الصحيح، حتى يدرك أبناء اللغة الذين صارت اللغة إليهم اكتسابًا ما وقع فيها من اعوجاج فيعودوا إلى الصحة والسلامة. وما ذكر في هذه المؤلفات عامة وفي تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي خاصة يتفق كثيرًا مع ما جاء في نظرية تحليل الأخطاء في جميع مراحلها وخطواتها الإجرائية التي حددها المحدثون

من علماء اللغة في الغرب. فهم قد استعملوا في هذه المؤلفات عدة مصطلحات تدل في جميعها على الأخطاء مثل: اللحن، والتصحيف، والتحريف، والرطانة، والغلط، والسهو، وزلة اللسان، والأوهام، وسقطات العلماء... إلخ. وهذا إن دل فإنما يدل على أن اللغويين العرب القدامى كانوا رواد هذه النظرية بلا جدال. و لم يسبقهم إليها أحد من قبل. و لم يكن هذا الموضوع جديداً في الدراسات اللغوية الحديثة، بل إنه قديم قدم الدراسات العربية منذ القرن الثاني للهجرة وإن لم يأخذ طابع النظرية.

## المبحث الثاني

## منهج ابن مكي الصقلي في تحليل الأخطاء في ضوء كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجَنان"

تخضع مادة الأخطاء عند تحليلها لعدة مراحل، هي: جمع الأخطاء وحصرها وتحديدها، وتصنيفها، وتوصيف الأخطاء، حيث يتم بيان نوع الخطأ في ضوء كل مستوى لغوي ووصفها. وتفسير الأخطاء وبيان أسبابها اللغوية وغير اللغوية، وتصويب الأخطاء. (١) وهذه المراحل جميعها تتداخل فيما بينها، ويصعب الفصل بينها، فكل منها يعتمد على الأخرى ويؤدي إليها؛ لأن التفسير الصحيح للأخطاء التعبيرية سواء كانت منطوقة أم مكتوبة يعتمد اعتماداً كبيراً على الوصف الدقيق لهذه الأفكار المعبّر عنها. ولا يمكن أن يبدأ الوصف إلا بعد التعرف عليها، وكل ذلك يؤدي إلى تصحيحها ومعالجتها. وقد أشرت فيما سبق إلى أن مسألة تحليل أخطاء أبناء العربية الناطقين بها من أهلها أو من غير أهلها من المتعربين كانت هي المسيطرة على فكر اللغويين العرب القدماء ومؤلفاتهم، فراحوا يجمعونها تحت مسميات اللحن والأغلاط والغلطات والتصحيف والتحريف والتقويم والإصلاح والأوهام والتثقيف والتلقيح... وغيرها من المصطلحات ذات الطبيعة الواحدة الهادفة إلى جمع ما خالف القواعد

---

(١) علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية صـ ٥١، واللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها صـ ١٠٢ - ١٠٣.

اللغوية وانحرف عنها ومن ثمّ تصويبه. وإنْ سعت جميعها إلى ذكر الأخطاء وتصويبها؛ صيانة للغة من التحريف.

وسيتضح لنا من خلال الحديث عن هذه المراحل أن ابن مكي الصقلي قد تبلورت لديه أسس منهج تحليل الأخطاء وإجراءاته المختلفة بصورة واضحة تفوق من سبقه من العلماء الذين تصدوا لمعالجة هذه الظاهرة ومنهم أبو بكر الزبيدي – وإن تأثر أحيانًا ببعضهم ونقل عنهم – ابتداءً من جمع المادة، وانتهاءً بتصويب الأخطاء وعلاجها، فبعض هذه المؤلفات التي سبقته افتقر إلى دقة المنهج من حيث التنظيم والتبويب والترتيب وبيان أسباب الأخطاء كما في لحن العامة للكسائي على سبيل المثال، في حين عُرف صنف آخر منها اتضحت فيه المنهجية العلمية من حيث التبويب وتفسير الأخطاء، وبيان أسباب حدوثها، وسمّى د/ حسين نصار أصحابها بأصحاب المناهج، ومنهم ابن مكي الصقلي، حيث تركوا فوضى التأليف.[1] كما سيتضح لنا أن ما ذكره في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" يتفق كثيرًا مع ما ذكره علماء اللغة المحدثون في الغرب في هذه الظاهرة التي جعلوا منها نظرية علمية ذات إطار منهجي ومعرفي في مجال علم اللغة التطبيقي ولا سيما مجال تعليم اللغات الذي هو أهم وأبرز مجالاته، وهذا إن دل فإنما يدل على أن تحليل الأخطاء قديم في نشأته وأسسه وإن تداخلت، إلا أنه لم يأخذ طابع النظرية العلمية على النحو الذي رأيناه عند علماء الغرب المحدثين.

(١) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره ١/٨٠ – ٨٥.

وفيما يلي بيان لهذه المراحل في الدراسات العربية القديمة في ضوء ما ذكره ابن مكي الصقلي في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان".

**أولا: منهج ابن مكي في جمع الأخطاء:**

تعد مرحلة جمع الأخطاء هي أولى المراحل التي اعتمد عليها أصحاب نظرية تحليل الأخطاء؛ لأنه لا يمكن للمحلل اللغوي معالجة الأخطاء من دون جمعها أولا وتحديدها ثانيًا ومن ثم وصفها وتفسيرها ومعالجتها، ففي هذه المرحلة يتم رصد وتسجيل واستخراج الأخطاء التي تخترق قاعدة من القواعد اللّغوية للغة العربيّة، وبمراجعة تراثنا اللغوي في هذا المجال نجد أنهم لم يكونوا على طريقة واحدة فيها، بل تعددت طرقهم واختلفت في جمعهم للأخطاء اللغوية. فأكثر علماء اللغة الذين سبقوا إلى التأليف في اللحن قد عمدوا إلى كتب مَن سبقوهم ورسائلهم واستمدوا منها أكثر مادة كتبهم وزادوا عليها بعضًا مما شاع على الألسن في زمانهم، فتشابه ما جمعوه، أما أبو حفص عمر بن مكي (ت ٥٠١ هـ) فقد نهج نهجًا مغايرًا لذلك فلم يجمع مادة كتابه من كتب العلماء ورسائلهم، و لم يأخذها عن شيوخه وأساتذته، حيث جمع الأخطاء اللغوية المنتشرة في لسان أهل صقلية عامتهم وخاصتهم قي عصره وهو القرن الخامس الهجري بطريقتين: شفاهية وكتابية، وأغلبها أخذها شفهيًّا مما سمعه من أغلاط الناس في عصره، وهو ما يمثل اللغة الحية المنطوقة التي لا تأنق فيها ولا تكلف ولا تدقيق وإن وردت في لسان من يوثق بعلمهم. ولا ريب أن جمع المادة من المسموع يحقق لها قدرًا عظيمًا من المصداقية والواقعية، فالمتكلم لا يلجأ إلى تنميق كلامه، ومراجعته أثناء حديثه؛ لذا

فمادة الأخطاء اللغوية تتخذ "من وقائع لغوية حقيقية وواقعية تجري في سياق عفوي طبيعي".[1] مما يكشف لنا عن أخطاء لا ندركها في اللغة المكتوبة التي يخضعها كاتبها للمراجعة والتدقيق، ولها أيضا دور رئيس في بيان الخصائص اللغوية للمجتمعات الناطقة بالعربية في بيئاتها المختلفة ذات التأثيرات الداخلية والخارجية العميقة عليها. وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه حيث ذكر أنه "أجمع له – (لكتابه) – مما يصحف الناس في ألفاظهم، وما يغلط فيه أهل الفقه، وما قدرت على جمعه..... فأضفت إلى ذلك غيره من الأغاليط التي سمعتها من الناس، على اختلاف طبقاتهم، مما لا يوجد في كتب المتقدمين التنبيه على أكثره؛ لأن كل من ألف كتابًا في هذا المعنى فإنما نبه على غلط أهل عصره وبلده، وأهل البلدان مختلفون في أغاليطهم، فربما يصيب هؤلاء فيما يغلط هؤلاء، وربما اتفقوا في الغلط... وكذلك غَلَطُ أهلِ الأندلس، ربما وافق غَلَط أهل بلدنا، وربما خالفه، حكى الزبيدي: أنهم يقولون في التِبْن: تَبْن، وفي النَوْتِي: نَوتي، وفي القُبِّيط: قُبِّيد، ومثل ذلك كثير مما لا غلط عندنا فيه، ولا حاجة بنا إلى التنبه عليه. فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم مما لا يجوز في لسان العرب، أو مما غيره أفصح منه وهم لا يعرفون سواه، ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه، وإن كان غيره أفصح منه؛ لأن إنكار الجائز غلط". [2] ولعله تأثر في ذلك بأبي بكر الزبيدي رائد هذا الفن في الأندلس، فلم يقف العلماء على كتاب قبل "لحن العوام" للزبيدي

(١) تحليل الخطاب وتعليم مفردات العربية للناطقين بغيرها – د/ وليد العناتي صـ ٩٦.

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٧.

يرصد أخطاء عوامها. ولم يقتف كلاهما أثر غيرهما في بلادهما، ولم يكونا كغيرهما من علماء المشرق الذين سبقوهما إلى التأليف في اللحن حين عمدوا إلى كتب مَن سبقوهم ورسائلهم واستمدوا منها أكثر مادة كتبهم وزادوا عليها بعضًا مما شاع على الألسن في زمانهم، فتشابه ما جمعوه. وكثير ممن جاء بعدهما لم ينهج هذا النهج، بل كان اعتماده الرئيس على استنباط الأخطاء من كتب السابقين من دون التقيد بزمان أو مكان محدد على النحو الذي كان موجودا عند علمائنا الأوائل، فجاءت دراساتهم دراسة للظاهرة نفسها وفي حد ذاتها نجد هذا واضحًا عند ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في كتابه "تقويم اللسان" حيث جمع الأخطاء اللغوية التي وقع فيها الخواص من كتب العلماء فقط. [١] في حين جمع ابن هشام اللخمي بين المنهجين فجمع الأخطاء اللغوية من كتب من سبقه، وما سمعه من عامة أهل زمانه في الأندلس.[٢]

ومن خلال ما جمعه ابن مكي في كتابه ندرك أن الخطأ أصاب لغة العامة في صقلية ثم سرى إلى لغة الكثير من الخاصة من أبناء عصره؛ لذلك نقف عنده على أخطاء لشرائح اجتماعية مختلفة كالقراء، وأهل الحديث، وأهل الفقه، وأهل الوثائق، وأهل الطب، وأهل السماع ويقصد بهم الشعراء، وهم "المثقفون الذين نالوا قسطًا وافرًا من المعرفة. وعلى هذا فالعامة عنده هم الذين لا يحسنون علمي اللغة والنحو بعد أن خرجت اللغة من أن تكون

(١) ينظر: تقويم اللسان – أبو الفرج الجوزي صـ ٥٥ – ٥٧.

(٢) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي صـ ١٠٥ وما بعدها.

سليقة إلى أن تكون كسبًا".[1] وإن كانوا من المثقفين الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى، في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية، وإليها يشير الجاحظ بقوله: "وإذا سمعتموني أذكر العوام فإني لست أعني الفلاحين والحُشْوَة والصناع والباعة ... وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم، ولم يبلغوا منزلة الخاصة منّا".[2] أما الخاصة فهم الطبقات التي حذقت العربية تعلما من كتاب وعلماء وأدباء ومفسرين ومحدثين وفقهاء.[3]

وقد تميز ابن مكي في جمعه لأخطاء أهل عصره بالاعتدال حيث أنصف العامة من الناس أحيانًا، وخطّأ الخاصة أحيانًا أخرى وعقد لذلك أبوابًا مستقلة، بالإضافة إلى الشواهد الشعرية والأمثال العربية التي دعمت مادته العلمية. ومما ذكره ابن مكي في مقدمة كتابه ندرك أنه قد اعتمد في جمعه أخطاء أهل عصره في صقلية على ثلاثة مستويات، هي:

١. ما سمعه من أفواههم مما لا يجوز مطلقًا في لسان العرب.

٢. ما سمعه من أفواههم مما يجوز ولكن غيره أفصح منه، والناس لا يعرفون هذا الأفصح.

٣. ما سمعه من أفواههم مما كان مستعملا وهو غير فصيح، ولكنه جائز وأنكر الناس جوازه.

---

(١) ينظر: اللحن في اللغة العربية تاريخه وأثره صـ ٢١١.

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين ١/ ١٣٧.

(٣) ينظر: اللحن في اللغة العربية تاريخه وأثره صـ ٢١١.

**ثانيًا: منهج ابن مكي في تحديد الأخطاء:**

في هذه المرحلة يقوم المحلل أو جامع المادة بالتعرف على موضع الخطأ الذي انحرف فيه أصحاب المادة المجموعة عن المقاييس والقواعد اللغوية، مشيرًا إلى تعيين الموضع وتحديده بالنصّ عليه، أو بوضع خط تحته، أو بإنشاء جدول يقابل فيه بين الخطأ وصوابه، وقد يبين معدل تكراره في المادة اللغوية محل التحليل. وتعد هذه المرحلة من أصعب مراحل التحليل وأعقدها [1]؛ لأنها تتطلب من المحلل أو الجامع أن يكون عالمًا بأصول اللغة وقواعدها؛ ليميز بين الصحيح والخطأ. وكان ابن مكي شديد الملاحظة في تحديد الأخطاء وتعيينها، وتكررت لديه وسيلة التحديد على النحو التالي:

١. المقابلة بين الخطأ والصواب أو المقارنة بينهما، وهذا أكثر ما ورد في كتابه حيث كان يفتتح كلامه بقوله: "يقولون"؛ للدلالة على خطأ العوام في الكلمة أو الجملة التالية لـــــــ" يقولون". ثم يحدده وينص عليه بعد ذكره لقولهم، ثم يبين الصواب بقوله "والصواب...." فيعلم القارئ موضع الخطأ بالمقارنة بين القولين، وهذه هي الطريقة الشائعة في تحديده للأخطاء على اختلاف أنواعها وصورها والإشارة إليها. بل هي الشائعة في عامة كتب التصويب اللغوي قبله.

٢. قد يبدأ ابن مكي بالصواب من دون التقيد بذكر الخطأ تنبيها عليه حتى لا يلتبس بغيره، وارتبط هذا التحديد مع مجموعة من الأشياء التي قد تشكل فيتوهم فيها الخطأ وهي ليست كذلك فحدد صيغتها الصواب مقتصراً

(١) تحليل الأخطاء - كوردر صـــ ١٤٤.

عليها ورمز لها بعبارة "ومما يشكل من الأسماء"، [1] أو "ومما يشكل من هذا الباب" [2]

٣. النص على الخطأ: حيث يذكر الخطأ ثم يقول معلقًا عليه: "وهو ليس كذلك" أو "وهو غلط"، ثم يشير إلى سبب الخطأ كما في الباب الخامس والعشرين (باب ما وضعوه غير موضعه) [3]

٤. في الباب الخامس والثلاثين "باب غلط قرّاء القران" جاء كلامه عن أخطاء قرّاء القرآن الكريم عامًا من دون تحديد لمواضع الخطأ في القراءة حيث استخدم العبارات التالية: "أكثرهم لا يبالي"، و "سمعت من يقرأ"، و"ومنهم من يبالغ"، و"وكذلك ربما تعمدوا الوقف على". [4]

**ثالثا: منهج ابن مكي في تصنيف الأخطاء:**

يكاد يتفق محللو الأخطاء المحدثون على أن الأخطاء التي تصيب اللغة هي: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية، والأسلوبية، والمعجمية، والإملائية، والأخطاء الكلية، والجزئية، وغيرها. ويمكن أن يُصنف الخطأ الواحد في فئتين أو أكثر.[5] وكان قليل من علماء العربية الذين ألفوا في الأخطاء اللغوية على وعي كبير بأصنافها، فصنفوها أصنافًا عامة احتوت

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٢٩، ٣٨، ٤١، ٤٤.

(٢) ينظر: السابق صـــ ٣٧، ٤١، ١٢٣، ١٣٠.

(٣) ينظر: السابق صـــ ١٦٠ وما بعدها.

(٤) ينظر: السابق صـــ ٢٠٢ وما بعدها.

(٥) ينظر: أسس تعلم اللغة وتعليمها صـــ ٢١٠، ٢١١.

تحتها أنواعًا فرعية تظهر جلية عند توصيف الأخطاء وشرحها. ويلاحظ من خلال النظر في هذه المصنفات التي ألفها اللغويون العرب القدامى في هذه الظاهرة أن أمثلة الخطأ أو اللحن في النحو قليلة بل نادرة، وأن أمثلة اللحن في الأصوات قليلة أيضًا، أما أمثلة اللحن في الصرف فهي التي تمثل القسم الأكبر من الأمثلة، ويليها ما يتصل بالدلالة من أمثلة ومسائل.(١) وقد افتقر بعض هذه المؤلفات في اللحن – والتي بلغ عددها سبعة وخمسين مؤلفا كما ذكر د/ رمضان عبد التواب (٢) – إلى المنهج في التنظيم والتبويب والترتيب وبيان أسباب الأخطاء (٣)، في حين عُرف صنف آخر منها اتضحت فيه المنهجية العلمية من حيث التبويب وتفسير الأخطاء، وبيان أسباب حدوثها، وسمّى الدكتورُ حسين نصار أصحابَها بأصحاب المناهج، وذكر منهم ابن مكي الصقلي، حيث تركوا فوضى التأليف.(٤) وقد سبق أن وضحت ذلك.

وإذا أردنا أن نصنف هذه الكتب وفقًا للمنهج الذي اتبعته في ترتيبها وجدنا ثلاثة أصناف واضحة ينطوي كل منها على فرعيات تحته، فالصنف الأول وهو الأيسر لم يسر على طريقة معينة وإنما أورد الألفاظ والأساليب

---

(١) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري صـــ ٥٩.

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي صـــ ١٠٥ وما بعدها.

(٣) مثل كتاب: ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت١٨٩هـــ). وقد ذكر د/ حسين نصار، ود/ رمضان عبد التواب مجموعة من كتب اللحن وألمحا إلى طبيعة تأليف بعضها، وطريقة المؤلف في عرض مادته. (ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره ٩٧/١ وما بعدها، ولحن العامة والتطور اللغوي صـــ ١٠٥ وما بعدها).

(٤) المعجم العربي نشأته وتطوره ٩٧/١.

كما اتفق الحال ومنها الكتاب المنسوب للكسائي (ت١٨٩هـ) "ما تلحن فيه العامة" وهو رسالة صغيرة لا تتبع ترتيبًا معينًا؛ لأن المسائل تتوالى فيه من غير نظام. [١] ومنها "درة الغواص للحريري" وتتبعه في ذلك أكثر شروحه... أما الصنف الثاني من أصحاب المناهج فطرحوا الفوضى التي في كتب الصنف الأول، وقسموا كتبه إلى فصول بحسب اعتبارات مختلفة، وهذا الصنف يتنوع إلى أنواع وفقًا لهذه الاعتبارات ويتمثل هذا النوع عند ابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب، والزبيدي، وابن مكي الصقلي، والجواليقي، والقنوجي، والزعبلاوي، فهؤلاء المؤلفون جميعًا ابتداءً من ابن السكيت إلى الزعبلاوي عنوا جميعًا بتقسيم كتبهم إلى فصول وفقًا للأبنية أو الموضوعات، ولكنهم لم يرتبوا موادهم في داخل هذه الفصول أو الأبواب واختلفوا في معالجة موادهم. أما النوع الثاني من هذا الصنف فقد اتخذ نظام التقسيم إلى فصول ورتب المواد فيها على الألف باء ويمثل هذه المجموعة صديق حسن خان القنوجي في كتابه "لف القماط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من العرب والدخيل والمولد والأغلاط" .... أما الصنف الثالث فقد عمد مباشرة إلى ترتيب المواد على الألف باء وهؤلاء منهم من اعتمد على الحروف الأصلية والزائدة معًا مثل ابن الجوزي، ورشيد عطية. ومنهم من اعتمد على الحروف الأصلية وحدها مثل: ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ)، ومحمد بن أبي السرور البكري الذي ألف كتابه عام (١٠٥٩هـ/ ١٦٣٩م) ... [٢]

(١) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري صـ ٥٩.

(٢) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره ٩٧/١ - ١١٤ بتصرف.

وبالنظر في كتاب تثقيف اللسان وتلقيح الجنان نجد أن ابن مكي لم يكتف بجمع الأخطاء اللغوية، بل صنّفها حسب أنواعها، من أوزان وأبنية، وتصريف واشتقاق، وأغلاط أهل الاختصاص من قراء القرآن، وأهل الحديث، والطّب وغيرهم، وزاد أبوابًا مستطرفة ونتفًا مستملحة – (وذلك في الباب التاسع والأربعين وهو "ما يكون فضيلة للشيء ورذيلة لغيره") – كما تحدث عن أصول يقاس عليها ليكون الكتاب تثقيفًا للسان وتلقيحًا للجنان ولينشط إلى قراءته العالم والجاهل ويشترك في مطالعته الحالي والعاطل، كما أتبع كل باب كلاما يليق به أو يقاربه". (١) وكان أكثر علماء العربية وأدقهم تصنيفًا للأخطاء اللغوية الشائعة في عصره، وأحال كلًّا منها إلى قسمه الخاص الذي يندرج تحته، وقد استعمل مصطلحات تدل على نوع الخطأ، كما في الأخطاء الصوتية والنحوية والدلالية والكتابية. مما جعله أكثر المصنفات تلاقيًا مع النظرية الحديثة وهي نظرية تحليل الأخطاء، حيث صنف الأخطاء اللغوية التي جمعها من لسان أهل صقلية إلى خمسين بابًا هي على النحو التالي: ١ – باب التصحيف. ٢ – باب التبديل. ٣ – باب ما غَيروه من الأسماء بالزيادة". ٤ – باب ما غيروه من الأسماء بالنقص. ٥ – باب ما جاء ساكنًا فحركوه. ٦ – باب ما جاء متحركًا فأسكنوه. ٧ – باب ما غيروا حركاته من الأسماء. ٨ – باب ما غيروا حركاته من الأفعال. ٩ – باب ما غيروه من الأفعال بالزيادة. ١٠ – باب ما غيروه من الأفعال بالنقص. ١١ – باب ما غيروه بالهمز أو تركه. ١٢ – باب ما غيروه بالتشديد. ١٣

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٨.

– باب ما غيروه بالتخفيف. ١٤ – باب ما غيروه من أسماء الفاعلين والمفعولين. ١٥ – باب ما غيروا بناءه من أنواع مختلفة. ١٦ – باب ما أنثوه من المذكر. ١٧ – باب ما ذكّروه من المؤنث. ١٨ – باب ما يجوز تذكيره وتأنيثه وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما. ١٩ – باب غلطهم في التصغير. ٢٠ – باب غلطهم في النسب. ٢١ – باب غلطهم في الجموع. ٢٢ – باب ما جاءَ جمعًا فتوهموه مفردًا. ٢٣ – باب ما أفردوه مما لا يجوز إفراده، وما جمعوه مما لا يجوز جمعه. ٢٤ – باب في أنواع شتى. ٢٥ – باب ما وضعوه في غير موضعه. ٢٦ – باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد. ٢٧ – باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره. ٢٨ – باب ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز. ٢٩ – باب ما جاء فيه ثلاث لغات فتركوهن واستعملوا ثالثة لا تجوز. ٣٠ – باب ما غلطوا في لفظه ومعناه. ٣١ – باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر. ٣٢ – باب ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط. ٣٣ – باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما. ٣٤ – باب ما فيه العامة على صواب والخاصة على الخطأ. ٣٥ – باب غلط قُراء القرآن. ٣٦ – باب غلط أهل الحديث. ٣٧ – باب غلط أهل الفقه. ٣٨ – باب غلط أهل الوثائق. ٣٩ – باب غلط أهل الطب. ٤٠ – باب غلط أهل السماع. ٤١ – باب ما يجري من ألفاظ الناس ولا يعرفون تأويله. ٤٢ – باب ما تأولوه على غير تأويله. ٤٣ – باب من الهجاء. ٤٤ – باب حروف تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها. ٤٥ – باب حروف تتقارب ألفاظها وتتضاد معانيها. ٤٦ – باب حروف تتفق في المباني

وتتقارب في المعاني. ٤٧ – باب علامات ترفع الإشكال من حروف متقاربة الأشكال. ٤٨ – باب في ضد الذي قبله. ٤٩ – باب ما يكون فضيلة لشيء ورذيلة لغيره. ٥٠ – باب ما ظاهر لفظِه مخالف لمعناه.

فما كان مختصًا باللحن منها ثلاثة وأربعون بابًا، أما الأبواب الستة الأخرى فلا علاقة لها باللحن أو تحليل الأخطاء، وإنما هي ثقافة لغوية عامة أو استعمالات عامة في العربية الفصحى وليست خاصة بقوم من دون آخرين، وقد نبه إلى علة ذكره هذه الأبواب فقال: "ثم أضفت إليه أبوابًا مُستطرفة، ونتفًا مستملحة، وأصولًا يُقاس عليها. ليكون الكتاب تثقيفًا للسان، وتلقيحًا للجَنان، ولينشط إلى قراءته العالم والجاهل، ويشترك في مطالعته الحالي والعاطل". (١) وقد بدأ ابن مكي كتابه بباب التصحيف وبين علة ذلك فقال: "وإنما ابتدأت بالتصحيف؛ لأن ذلك كان سبب تأليف الكتاب، ومفتاح النظر في تصنيفه، ثم أتبعته كلامًا يليق به أو يقاربه". (٢) وكثير من هذه الأبواب في تغير الأصوات أو في تغير الصيغ، وبعضها في النحو، أما تغير الدلالة فقد عقد لها ثلاثة أبوب هي (٢٥ – باب ما وضعوه في غير موضعه. ٢٦ – باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد. ٢٧ – باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره).

ويظهر في هذه الأبواب الثلاثة والأربعين التي أوردها ابن مكي في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" دقة التصنيف، وقد فاق فيه كل من سبقه ممن

---

(١) ينظر: السابق صـ ٢١.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٨.

تصدى لهذا المجال من البحث والتأليف ومما جعله أقرب المؤلفات العربية القديمة تلاقيًا مع أسس منهج نظرية تحليل الأخطاء في العصر الحديث، فابن مكي خص كل ظاهرة منها باب مستقل في أكثرها وهو ما يتفق مع أصحاب نظرية تحليل الأخطاء في العصر الحديث. "أما المواد التي ذكرها في داخل هذا الكتاب فلم يراع فيها ترتيبًا محددًا باستثناء الباب الأول وهو باب التصحيف، والباب الثاني وهو باب الإبدال فقد رتب المواد فيهما ترتيبًا هجائيًّا عاديًّا أو ألفبائيًّا حسب الحرف الذي يقع فيه التصحيف أو التبديل، ولعل بعض من جاء بعده تأثر بهذا الترتيب الذي نهجه في هذين البابين حيث عمد مباشرة إلى ترتيب المواد على الألف باء في جميع مواده من دون تقسيم الكتاب إلى فصول مثل صديق حسن خان القنوجي (ت ١٨٧٨م) في كتابه (لف القماط)، ومنهم من عمد إلى ترتيب المواد داخل الفصول إلى اعتمد على الحروف الأصلية والزائدة معًا مثل ابن الجوزي، ورشيد عطية وغيرهما، ومنهم من اعتمد على الحروف الأصلية وحدها مثل: ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ)، ومحمد بن أبي السرور البكري الذي ألف كتابه عام (١٠٥٩هـ/ ١٦٣٩م).[1]

ومما يبرز دقة التصنيف عنده أيضًا عدم تداخل المواد حيث خص كل ظاهرة منها بباب مستقل في أكثرها وقليل منها ورد عرضًا من دون أن يخصه بباب مستقل كما في الأخطاء النحوية والأخطاء الأسلوبية، في حين تداخلت

(١) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره ٧٨/١ – ٩٤ بتصرف، ولحن العامة والتطور اللغوي صـ ١٠٥ وما بعدها.

جميع هذه المواد عند كل من سبقه من علماء العربية في هذا المجال، فهي وإن وردت فيها جميعًا لكننا نجدها متداخلة وغير واضحة الحدود والمعالم في بعضها كما في "إصلاح المنطق" لابن السكيت فمن يقرأ كتاب "إصلاح المنطق "يجد علوم العربية فيه: علم الصوت، وعلم الصرف، وعلم النحو، وعلم الدلالة وغير ذلك لكنه لم يفصل بينها، وكذا "أدب الكاتب" لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) تحدث عن الأخطاء الدلالية في كتاب المعرفة تحت عنوان (ما يضعه الناس في غير موضعه)[١]، وكذا في كتاب "تقويم اللسان".[٢] وعن الأخطاء الإملائية وبعض الأخطاء النحوية في كتاب تقويم اليد.[٣] وعن الأخطاء الصرفية في كتاب الأبنية.[٤] ويكاد هذا الكتاب يتفق مع كتاب ابن السكيت في طريقة العلاج، إلا أن ابن قتيبة كان أحسن تنظيمًا لأبوابه من ابن السكيت، وأقل استطرادًا، ولكنه لم يصل إلى ترتيب محكم مبرأ من العيوب.[٥] ولحن العوام للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) وإن كان من اللغويين الذين حددوا أصناف الأخطاء بشكل دقيق إذ جعلها ثلاثة رئيسة، وخص كل صنف بقسم في كتابه "لحن العوام" الأول: ما أفسدته العامة

(١) أدب الكاتب - ابن قتيبة الدينوري صـ ٢١.

(٢) السابق صـ ٣٠٧.

(٣) السابق صـ ٢١٣.

(٤) السابق صـ ٤٣٣.

(٥) المعجم العربي نشأته وتطوره صـ ١٠١.

ووضعوه في غير موضعه.[1] وهو أكبر الأصناف وأكثرها عددًا، ويغلب عليه الأخطاء الصوتية والصرفية والنحوية والأسلوبية. والثاني: ما وضعته العامة في غير موضعه [2]، والأخطاء فيه دلالية. والثالث: مما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره [3]، والأخطاء فيه أيضًا دلالية، وقد أشار في مقدمته إلى هذا التصنيف الثلاثي. فقال: "كنا قد ألّفنا فيما أفسده عوامنا وكثير من خواصنا من الكلام كتبًا قسمناها على ثلاثة أقسام...".[4] وهذه الأصناف أو الأقسام الرئيسة تندرج تحتها فئات فرعية من الأخطاء يدركها الباحث من دون أن ينص عليها الزبيدي، فالأخطاء الصوتية — مثلًا — اشتملت ضمنًا على الإبدال، والإمالة، والتخلص من الهمز، وترقيق المفخم ... إلخ. والأخطاء الصرفية احتوت على أخطاء في الجمع والنسب والتصغير والتذكير والتأنيث ... إلخ. وكتاب "تقويم اللسان" لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) الذي ألفه على حروف المعجم مع معرفته بأنواع الأخطاء وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه. [5] إلا أن التداخل بين أمثلة الخطأ أو اللحن المتنوعة موجود فيه.

---

(١) لحن العوام صـ ٦٩ وما بعدها، والزيادات على كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس — أبو بكر الزبيدي — دراسة/ عبد العزيز الساوري صـ ٢٠ من كلام المحقق.

(٢) لحن العوام صـ ٢١٩ وما بعدها، والزيادات على كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس صـ ٢٠ من كلام المحقق.

(٣) لحن العوام صـ ٢٤٥ وما بعدها.

(٤) لحن العوام صـ ٦٦، والتهذيب بمحكم الترتيب ـص ٥٣.

(٥) ينظر: تقويم اللسان صـ ٥٦.

أما ابن مكي فقد صنفها كما ذكرت تصنيفًا دقيقًا على نحو لم يسبق إليه حيث خص كل باب بما يحدد نوع الخطأ وقسمه الذي يندرج تحته – على النحو الذي سنجده في حديثنا عن منهجه في تفسير الأخطاء— وإن لم يراع ترتيب المواد داخل هذه الأبواب باستثناء البابين الأول والثاني (التصحيف، والتبديل) كما ذكرت.

**رابعا: منهج ابن مكي في وصف الأخطاء:**

هذه المرحلة وثيقة الصلة بمرحلة التصنيف، ففيها يضع جامعو الأخطاء كل خطأ تحت تصنيفه العام؛ لذا وجب على من يكتب في هذا المجال أن يكون ملمًّا بأصول اللغة ودقائقها وأسرارها وخصائصها الأسلوبية ومحيطًا بقواعدها التي وضعها نحاتنا الأوائل إحاطة تامة مع مراعاة ما اختلفوا فيه وسبب اختلافهم، وأن تتوفر لديه الكفاءة بل والكفاية اللغوية والقدرة على تحديد مواضع الأخطاء أو الانحراف عن النظام اللغوي العام الذي أرسى مبادئه نحاتنا الأوائل، حيث يجب عليه الموازنة بين الأداء الخطأ والأداء الصحيح وفق هذه المبادئ والأصول اللغوية والخصائص الأسلوبية وضوابط الهجاء الصحيح. "وتسير العملية على نحو يشبه العمل في التحليل التقابلي".[1]

(١) تحليل الأخطاء - كوردر ـــصـــ ١٤٥.

فتوصيف الأخطاء يتم ببيان نوع الخطأ في ضوء كل مستوى لغوي، ووصفه. وقد أوجد محللو الأخطاء أربع فـــئات لوصف الأخطاء، وهي: الحذف، والإضافة، والإبدال، وسوء الترتيب. (١)

ويُقْصَدُ بالحذف: أن نحذف حرفًا أو أكثر من الكلمة؛ أو كلمة أو أكثر من الجملة. وتعني الإضافة هي أن نضيف حرفًا أو أكثر إلى الكلمة؛ أو كلمة أو أكثر إلى الجملة. ويعني الإبدال هو أن نبدل حرفًا مكان آخر؛ أو كلمة مكان أخرى. وأما سوء الترتيب فيعني أن تُرتبَ حروف الكلمة خطًا في الجملة، وذلك بالتقديم والتأخير وغيرها. وتكرر ذلك على مستويات الأداء الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية والكتابية ... إلخ. وهذا الحصر لم يغب عن فكر العلماء العرب القدامى الذين عنوا بالتصنيف في الأخطاء اللغوية ولحن العامة أو الخاصة كثيرًا في مؤلفاتهم، فقد وعى بها بعض اللغويين العرب القدامى عند وصفهم للأخطاء، لكنها جاءت عندهم متداخلة لا سيما عند الأوائل منهم الذين تناولوها من دون وصف لها كما فعل ابن السكيت في "إصلاح المنطق"، وثعلب (ت ٢٩١ هـــ) في "الفصيح"، وابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـــ) في كتابه "المدخل إلى تقويم اللسان"، وابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـــ) في "تقويم اللسان" الذي رتب الألفاظ ترتيبًا ألفبائيًا حسب حروف المعجم، ومنهم من صنفها في أربعة أقسام كما فعل ابن قتيبة، ومنهم من صنفها في ثلاثة أقسام كما فعل الزبيدي، إلا أن ابن قتيبة كان

(١) أسس تعلم اللغة وتعليمها صـــ٢١٠، وتحليل الأخطاء - كوردر صـــ ١٤١، وعلم اللغة التطبيقي صـــ ٥٦.

أدق في التصنيف والتوصيف من الزبيدي. حيث يبدو التداخل ظاهرًا لدى الزبيدي لا سيما في الصنف الأول "ما أفسدته العامة ووضعوه في غير موضعه" وهو أكبر الأصناف وأكثرها عددًا إذ تغلب عليه الأخطاء الصوتية والصرفية والنحوية والأسلوبية بتداخل ومن دون فصل بينها.

ومنهم من صنف مؤلفه على وصف الأخطاء وصفًا تفصيليًا دقيقًا لا تداخل فيه كما فعل ابن مكي الصقلي الذي فاق كل من سبقه في دقة التصنيف حيث استعمل مصطلحات تدل على نوع الخطأ، كما في الأخطاء الصوتية والصرفية والدلالية والكتابية والكلية والجزئية وصنف أكثرها إلى فروع جزئية تمثل أبوابًا مستقلة خص فيها كل باب بظاهرة بعينها، وهذا التوصيف يتفق مع الدراسات الحديثة التي نحت منحى التخصيص، فأغلبها يتناول بالدرس والتوصيف مستوى واحد من المستويات التي تقع فيها الأخطاء، ودقة التصنيف ينبع أساسًا من دقة الوصف، وفيما يلي توضيح ذلك:

**١- الأخطاء الصوتية:**

ويقصد بها: الأخطاء التي تقع في نطق أصوات اللغة العربية، صوامتها وصوائتها، وما يطرأ عليها من حذف، وإضافة، وإبدال، وتخفيف، وتشديد، وغيرها، وتلك الأخطاء تنجم عن التفاعل الخاطئ بين الأصوات التي تمثل مادّة الكلمة، وما يعتريها من حذف، أو إضافة، أو تبديل، كإطالة صائت قصير أو تقصير صائت طويل، ناهيك عن الخطأ في عمليّات الإعلال والإبدال

والإدغام وغيرها، مما يؤدي إلى خلل في البنية الصرفيّة. وقد جمعها ابن مكي في أحد عشر بابًا. وتتمثل هذه الأخطاء فيما يلي:

أ- **الإبدال:** يمثل الإبدال في الصوامت والحركات أبرز الأخطاء الصوتية التي رصدها ابن مكي، وأكثرها جريانًا على ألسن العوام، حيث أقاموا حرفًا مقام آخر أو حركة مقام أخرى مع الإبقاء على بقية أصوات الكلمة من دون أن يكون لذلك ورود في كلام العرب في الكلمة الملحونة، ومثل هذا الإبدال يتوقف على السماع ولا يقاس عليه؛ لذا عد من قبيل اللحن وإن كان له نظير في كلمات أخرى مشابهة نطق به الفصحاء من العرب. فأخطاء الصقليين قد وردت في استبدالهم الحرف بغيره مما لم يسمع في كلام العرب، واستبدالهم الحركة بغيرها مما لم يسمع أيضًا. وقد عقد ابن مكي لهذه الظاهرة في نطقهم ثلاثة أبواب" أحدها: هو "باب التبديل" وجعله خاصًا بما استبدلوا فيه حرفًا بآخر، أما البابان الآخران فهما: الباب السابع "باب ما غيروا حركاته من الأسماء"، والباب الثامن "باب ما غيروا حركاته من الأفعال" وهذا الأخير أكثره يندرج في الأخطاء الصرفية لارتباطه بحركة عين المضارع مع الماضي أو صوغه منه وسنتناوله في موضعه.

**فمن الإبدال في الصوامت:** جاء باب التبديل في ثلاثين صفحة أورد فيها إبدالهم الهمزة جيمًا وعينًا وميمًا وواوًا وياءً. ويلاحظ هنا أنه ذكر أنهم أبدلوا الهمزة جيمًا وميمًا ولم يرد هذا الإبدال بينهما في صحيح كلام العرب ولا مسوغ له لانتفاء العلاقة الصوتية بين الهمزة وبين هذه الحروف، فمن إبدال الهمزة جيمًا يقول: "الهمزة والجيم: يقولون: ضرب محائر عينيه. والصواب:

محاجر، وأحدها محجر، بفتح الميم وكسر الجيم". [1] ومن إبدالها ميما يقول: "الهمزة والميم: يقولون: اشتريت من مطايب الشاة، أي من أطيب ما في لحمها. والصواب: أطايب، بالهمز". [2] بل وأبدلوها راءً تخفيفًا وليس هذا الإبدال من طرق تخفيف الهمزة إذ يقولون: "مرزاب الكعبة. والصواب: مئزاب، بالهمز، وميزاب، بالياء على التسهيل كما تقول العامة". [3] أما إبدالها عينًا أو واوًا أو ياءً فمنه ما سمع عن العرب مثل قوله: "الهمزة والواو: يقولون: واسيتك بمالي. والصواب: آسيتك، وهي المؤاساة، مهموز. ويقولون: واكلت فلانًا، بمعنى أكلت معه. والصواب: آكلته.... يقولون: مليت الإناء، فهو مملي، وخبيت الشيء فهو مخبي. والصواب: ملأته فهو مملوء، وخبأته فهو مخبوء". [4] ومنه ما لم يسمع نحو: "الهمزة والعين: يقولون للفرس الذي يقارب حمرته السواد: أصدع. والصواب: أصدأ، بالهمز، مأخوذ من صدإ الحديد، ويقولون: فقعت عين الرجل، وهو مفقوع العين. والصواب: فقأت عينه، وهو مفقوء العين... يقولون: واجرت دابتي. والصواب: آجرتها...". [5]

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٤٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر. السابق صـــ ١٩٨.

(٤) السابق صـــ ٤٧، ٤٨.

(٥) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٤٨. وما زال هذا النطق (فقع) هو الشائع في العامية المصرية. على حين تبدل عامة المشرق الهمز فيه ياء فتقول: فقيت عينه، بالياء، وهو خطأ أيضا (تصحيح الفصيح وشرحه - ابن محمد بن دُرُسْتَوَيْه صـــ ١٨٤). وفي تخطئته فقع فيه نظر؛ لأن إبدال العين

ومما ليس له نظير في لغة العرب في إبدالهم الحروف: "يقولون: تنخى الإنسان. والصواب: تنخع، وتنخم، وهي من النخاعة، والنخامة. فأما تنخى فمن النخوة، وهي الكبر. الألف والواو يقولون: في رجلي شقاق. والصواب: شقوق. فأما الشقاق فداء من أدواء الدواب، ... ويقولون للصقلبي: منبوص. والصواب: منموص، بالميم.... ويقولون: فلان مشتهد في حاجتك. والصواب: مجتهد، وهو مفتعل من الجهد. يقولون: غردوف. والصواب: غضروف". (١) ومنه غلط أهل الحديث: "ويقولون: المسيخ الدجال، بالخاء معجمة. والصواب: بالحاء غير معجمة، على وزن جريح".(٢) ويكتب أصحاب الدواوين وغيرهم من الخاصة: "جرجنت بالجيم، ويكتبها العامة بالكاف. وهو الصواب". (٣)

**ومن الإبدال بين الحركات:** يقولون: "عليك بالخَمول. والصواب: الخُمول، بالضم لا غير. وكذلك يقولون: مرضه الذَبول. والصواب: الذُبول.... ويقولون: ثِلج ونِسر. والصواب: ثَلج ونَسر ... ويقولون: دابة فيها قُماص. الصواب: قِماص، بالكسر. ويقولون: فعلت ذلك صُراحا،

---

من الهمزة مسموع من كلام العرب ولعلهم قاسوها على خبع في خبأ. قال ابن منظور: "والخَبْعُ لغة في الخَبْء وخَبَعْت الشيء لغة في خَبَأْته وأما الخَبْعُ في الخَبْء فعلى الإبدال لا يُعتدّ به من هذا الباب، وعلى هذا قالوا جارية خُبَعةٌ طُلَعةٌ أي تَخْبأُ نفسها مرّة وتُبْديها مرة وامرأة خُبَعة خُبَأة بمعنى واحد وخُبَعةٌ طُلَعةٌ قُبَعةٌ والخُبَعةُ المُرْعةُ من القُطْن عن الهَجَريّ. لسان العرب خ ب ع".

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٤٨ - ٥٧.

(٢) السابق صـــ ٢٠٩.

(٣) السابق صـــ ٢٠١.

وقلت قولا صُراحا. والصواب: صِراحا، بكسر الصاد، مصدر صارحت بالأمر، فأما الصُراح فهو الخالص من كل شيء...". (١) ويقولون: "الكَهانة. والصواب: كِهانة، بالكسر... ويقولون لضرب من الغازات: شَراع. والصواب: شِراع، بالكسر....". (٢) من ذلك ما كان فيه لغتان فاستعملوا بدلا منهما ثالثة لا تجوز مثل: "قولهم: رَشوة، بالفتح، وربما سموا بذلك الوصائف. والصواب: رشوة، بضم الراء وكسرها لا غير.... ويقولون: مَطرف، ومَصحف. والصواب: مُطرف، ومِطرف، ومُصحف، ومِصحف. وقد سمع: مَطرف ومَصحف، بالفتح، إلا أنها لغة رديئة، لا يلتفت إليها. ويقولون: عليه طِلاوة، والصواب: طُلاوة، وطَلاوة، بالضم والفتح، والضم أفصح. وكذلك يقولون: بِغاث الطير، والصواب: بَغاث وبُغاث، بالفتح والكسر، وهي التي لا تصيد". (٣) ومنه غلط أهل الحديث: "يقولون: الملخص بفتح الخاء. والصواب: الملخص بكسرها، كذلك سماه مصنفه، لأنه لخص ما اتصل إسناده من حديث الموطأ". (٤)

**ب – حذف الأصوات وزيادتها:**

مما رصده ابن مكي في كلام أهل صقلية أنهم يحذفون بعض الحروف من دون وجود داع للحذف تارة، ويزيدون بعضها تارة ثانية. فمما غيروه من الأسماء بالزيادة قوله: "يقولون: عصاتي، وعصاتك. والصواب: عصاي،

(١) ينظر: السابق صـ ٩٤ – ١١٠.

(٢) ينظر: السابق صـ ٩٨ وما بعدها.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٧٨ وما بعدها بتصرف.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢٠٦.

وعصاك، ... ويقولون: ضربته فقنطرته. والصواب: قطرته، وقترته أيضا، أي ألقيته على أحد قطريه ...". [1] ومما غيروه بالنقص من الأسماء قوله: "يقولون: ثوب سمط. والصواب: ثوب أسماط. وكذلك يقال: سراويل أسماط، إذا كانت غير محشوة، ونعل أسماط، إذا كانت غير مخصوفة. ويقولون للعتر: معزة، ولبعض العصافير: زرزر. والصواب: ماعزة، وزرزور ... ويقولون لموسى الحديد: موس، وذلك غلط. إنما يقال: موسًى، وموسى ... ويقولون للذي تلاط به البيوت: جير. والصواب: جيار ...". [2]

**ج- تحريك الساكن:**

ومن ذلك قوله: "يقولون: رجل يقَظان، ويكنون بأبي اليقَظان. والصواب: إسكان القاف، إلا أن اليقظة ضد النوم: مفتوحة القاف، وقد غلط التهامي في إسكانها حين قال:

العيش نوم والمنية يقظة  والمرء بينهما خيال ساري

فأما يقْظة اسم رجل فبالإسكان، ومنه مخزوم بن يقظة أبو القبيلة. ويقولون: ضرَع الشاة. والصواب: ضرع، بالإسكان ...". [3] ومنه غلط أهل الحديث: "يقولون: فلن يزال الهرَج إلى يوم القيامة بفتح الراء. والصواب: الهرْج، بإسكانها". [4]

---

(١) السابق صـ ٧٧.

(٢) السابق صـ ٨٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: السابق صـ ٨٧.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢٠٧.

### د – تسكين المتحرك تخفيفًا:

فقد خففوا بعض الأصوات المتحركة بتسكينها، فسكنوا المتحرك بالفتح. وجميع أمثلته من هذا النوع، والمفتوح لا يخفف عن أكثر العلماء. (١) ومن ذلك قوله: "يقولون: رمْكة، وسبْخة. والصواب: رمَكة، وسبَخة. وهو فرقد السبخي. ويقولون للنجم: الزهْرة. والصواب: الزهَرة ...". (٢) ومنه غلط أهل الحديث: "يقولون: خرج سرعان الناس. والصواب: سَرَعان الناس بفتح السين والراء. حكى ذلك الخطابي عن الكسائي، قال: وقال غيره سرعان بإسكان الراء وفتح السين". (٣) ومن ذلك غلط أهل الفقه: "يقولون: كتاب العارية واللقطة. والصواب: العارية، بتشديد الياء، واللقطة بفتح القاف".(٤)

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٥، والأصول في النحو ٣/ ١٥٨، والخصائص ٣/ ١٨٦.

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٩١.

(٣) ينظر: السابق صـــ ٢٠٧.

(٤) ينظر: السابق صـــ ٢١٨. وفي تخطئته إسكان القاف في اللقطة نظر؛ لأن الكلمة فيها لغتان: لغة أهل الحجاز تحريك القاف، ولغة بني تميم تسكينها. ووقع في كتاب العين: اللقطة بسكون القاف: ما يلتقط، واللقطة بفتح القاف: الملتقط. قال ابن هشام: وهذا هو الصحيح؛ لأن فُعْلَة بسكون العين من صفات المفعول، وبتحريك العين من صفات الفاعل كقولك: لُعْنة ولُعَنة، وهُزْأة وهُزَأة، وضُحْكة وضُحَكة. (المدخل إلى تقويم اللسان صـــ ١٠٨). والصحيح أن تسكين القاف فيه خلاف بين العلماء: "قالَ اللَّيْثُ: اللُّقْطَةُ، بتَسْكِين القاف: اسمُ الذي تَجدُه مُلْقَى فتأْخُذُه، وكذلكَ المَنْبُوذُ من الصِّبْيان: لُقْطَة، وأَما اللُّقَطَة، بفَتْح القاف، فهُوَ: الرَّجُل اللُّقَّاطُ يَتَتَبَّعُ اللُّقْطَات يَلْتَقِطُها. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ: وكلامُ العَرَب الفُصحَاء على غَيْرِ مَا قَال اللَّيْثُ فِي اللُّقْطَة واللُّقَطَة، وَرَوَى أَبو عُبَيْد عَن الأَصْمَعِي والأَحْمَر، قَالَا: هِيَ اللُّقَطَةُ، والقُصَعَةُ، والنُّفَقَة، مُثَقَّلاتٌ كُلُّهَا، قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ حُذَّاق النَّحْوِيِّين وَلَم أَسْمَع لُقْطَة لغَيْرِ اللَّيْث، وهكَذَا رَوَاهُ المُحَدِّثُون عَن أَبِي عُبَيْد، قَالَ: ورَوَاهُ الفَرَّاءُ أَيْضًا اللُّقْطَة، بالتَسْكِين، وقولُ الأَحْمَرِ والأَصْمَعِيِّ أَصْوَبُ". ينظر: تاج العروس فصل اللام

ومن ذلك أيضًا خطأ أهل الطب: "يقولون: لضرب من العقاقير: صَبْر. والصواب: صَبِر على وزن فَخِذ ونَمِر. (١)

**٥. همز ما ليس أصله الهمز، وترك همز ما أصله الهمز:**

فمن الأول قولهم: "جبرءوت، وذلك خطأ. وإنما يقال: جبروت، وجبرية. ويقولون: سد مأرب. والصواب: مارب، على وزن قارب".(٢)

ومن الثاني قولهم: "لحم بي. والصواب: بيء، بالهمز وكسر النون، وقد أنأته، أنيئه إناءة، إذا لم تنضجه. فأما البِني فهو الشحم... ويقولون: مراة.

---

باب الطاء، ووافقه في عدم صحة تسكين القاف أو أنه من كلام العامة الزمخشري (ت ٥٣٨ ه) في الفائق في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٩١، والقاضي عياض (في مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٣٦٢.

(١) ينظر: تثقيف اللسان صـــ ٢٢٣، وما ذكره ابن مكي هنا فيه نظر؛ لأن كل ما كان على فعِل مكسور العين أو مضمومها فإن التسكين فيه جائز، وبهذا قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١١١، وابن السراج في الأصول ٣/ ١٥٨، وابن قتيبة في أدب الكاتب صـــ ٥٣٧، وابن جني في الخصائص ٢/ ١٨٦، وابن هشام اللخمي في تقويم اللسان في رده على ابن مكي صـــ ١١١ وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

تعزَّيتُ عنها كارها فتركتُها  وإن كان فراقيها أمرَّ من الصبْرِ

بل إن ابن مكي ناقض نفسه حين أجاز تسكين المفتوح ونص على ذلك صراحة في باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر حين قال: "وكذلك قولهم: تَمْرات، وقمْحات، وطعْنات، وشبه ذلك، مما هو جمع فعلة، جائز إسكان عينه في الجمع المسلم، إلا أن الفتح أعرف واستدل على جواز ذلك بما أنشده الفراء، وكذلك جمع دعوة وشهوة وما أشبه ذلك يجوز فيه الإسكان أيضا. ينظر: "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٩١، ١٩٢".

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٢٣.

والصواب: مرآة، على وزن مخلاة، وهي في الأصل مفعلة. ويقولون: ذوابة شعر. والصواب: ذؤابة، بالهمز والتخفيف وضم الذال". [1]

وهناك أخطاء صوتية أخرى جاءت في لسان قرّاء القرآن الكريم في صقلية وتتمثل في التالي:

- إظهار النون الخفيفة والتنوين عند الياء والواو في قراءة القرآن الكريم.
- تخفيف ما حقه التشديد لا غير.
- المبالغة في إظهار النون الخفيفة والتنوين، عند العين وما أشبهها، حتى تصير إلى التشديد، فيقول يومئذن، في قوله تعالى: {ثم لتسألن يومئذ عن النعيم}. [2] ....". [3]
- الوقف الخطأ في تلاوة آي الذكر الحكيم. [4]

وسنتحدث عن هذه الأخطاء في تلاوة أي الذكر الحكيم عند حديثنا عن تعليل وتفسير الأخطاء وبيان أسبابها.

### ٢. الأخطاء الصرفية:

الصرف هو علم "يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير

---

(١) ينظر: السابق صـ ١٢٢ وما بعدها.

(٢) سورة التكاثر آية (٨).

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٠٢ - ٢٠٥.

(٤) ينظر: السابق نفسه.

بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف".[1] لذا فإن الخطأ فيه يصيب اللغة في بنيتها وركيزتها الأساسية. ويقصد بالأخطاء الصرفية: تلك الأخطاء التي تخرج عن قاعدة من قواعد تصريف الكلمات وطرائق اشتقاقها، أو هي تلك الأخطاء التي تعتري بنية الكلمة المفردة وصياغتها، كالجمع والنسب والتصغير وأبنية الأسماء والأفعال والتذكير والتأنيث والعدد، وغيرها من الظواهر الصرفية، وهذه الأخطاء الصرفية تشكل شيوعًا وانتشارًا عند المتكلمين، ولم يسلم من الوقوع فيها أحد من العلماء، وقد أشار إلى ذلك ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) من أنّ جلة العلماء لهم سقطات صرفية كأبي عبيد، وثعلب، وغيرهما من رؤساء النحويين واللغويين.[2] فإذا كان للعلماء أو الخاصة أخطاء صرفية فلا ريب أن للعوام – لا سيما في غير بلاد العرب – أمثالها وزيادة فهي الأكثر انتشارًا على ألسن العوام لا سيما إذا كانوا في بلاد غير بلاد العرب أو جاوروا من ليس عربيًّا قط أو كان هو نفسه من المستعربين، وفيما يلي توضيح لهذه الأخطاء الصرفية التي وردت في لسان أهل صقلية وفقا لما أورده ابن مكي الصقلي في كتابه.

**أ- الخطأ في صياغة المشتقات:**

وضع علماؤنا القدامى أصولًا وقواعد يتم من خلالها اشتقاق الكلم بعضه من بعض فبينوا كيفيته ووضحوا حقيقته وحدوده وضوابطه وفق بُنى صرفية محددة لكل مشتق وقد أجازوا القياس عليها، فإذا خالف المتكلم هذه القواعد

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني – ابن جني صـ ٢.

(٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف - ابن عصفور صـ ٣٢.

والضوابط التي أقروها واعتمدوها معياراً حاكمًا في صحة البناء وصحة المشتق فإنه يأتي بمشتقات وصيغ خارجة عن نطاق الفصيح من كلام العرب ولا أصل له في كلامهم ولم تجر على سننهم، وهذا قد يؤدي إلى لبس وغموض في تحديد مراد المتكلم فيترتب عليه الخطأ في الفهم، وقد وقع أهل صقلية في بعض هذا الأخطاء عند صوغهم الكلمات بعضها من بعض، وذلك على النحو التالي:

- **الخطأ في اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول:**

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي بزنة فاعل قياسًا مطردًا، ومن غير الثلاثي يصاغ من المضارع بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر.[1] أما اسم المفعول فيصاغ من الثلاثي بزنة مفعول ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر. [2] لكن شاع في كلام أهل صقلية مجيء اسم الفاعل واسم المفعول منهما على غير هذا الأصل، فعد كلامهم لحنًا وخطأ، وقد عقد ابن مكي لهذه الظاهرة باب مستقلا ذكر فيه الكلمات التي أخطأوا فيها في صوغ اسم الفاعل من الثلاثي والرباعي وهو الباب الرابع عشر "باب ما غيروه من اسماء الفاعلين والمفعولين"

فمن خطئهم في صوغ اسم الفاعل من الثلاثي أنهم: "يقولون: أنت مُعزِم على السفر. والصواب: عازم.... ويقولون: أنت مُربِح في تجارتك، وفلان مُخْسِر، ورجل مُشْغِب. والصواب: رابح، وخاسر، وشاغب؛ لأنه لا يقال:

---

(١) الأصول في النحو ١/١٢٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٩.

(٢) ارتشاف الضرب، ٢/ ٥٠٩.

أشغبني، وإنما يقال شغبني، ويقولون: جاء مُحثًا، إذا جاء مُسْرِعا. والصواب: حاثا، إذا حث دابته، أو محثوثًا، إذا حثه غيره.... ويقولون: زاد المحكي في حكايته كذا. والصواب: الحاكي". (١) ومن ذلك أيضًا خطأ أهل الطب: "يقولون: دواء مُكرِب، وقد أكربه الدواء. والصواب: كربه الدواء، وغيره يكربه، ودواء كارب". (٢)

ومن خطئهم في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي أنهم: يقولون لصانع السفن: نشّاء. والصواب: منشيء؛ لأنه من أنشأ.... ويقولون: عالم مبرز. والصواب: مُبرِز، بكسر الراء، برز الرجل في العلم وغيره، إذا نفد فيه.... ويقولون: حديث مستفاض. والصواب: مستفيض، أو مستفاض فيه".(٣) ومن ذلك أيضًا خطأ أهل الطب: "يقولون: القوة الماسكة، وضعفت المواسك. والصواب: القوة الممسكة، وضعفت الممسكات؛ لأنه لا يقال إلا أمسك رباعي لا غير، واسم الفاعل منه ممسك". (٤)

ومن خطئهم في صوغ اسم المفعول من الثلاثي أنهم: "يقولون: هذا حديث مزاد فيه، وثوب مصان. والصواب: مزيد، ومصون، وقد قيل فيه: مصوون، على التمام. و لم يجيء في ذوات الواو على التمام إلا حرفان: مسك مدووف، وثوب مصوون، فأما ذوات الباء فتجيء على النقص وعلى التمام،

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان صـ ١٣١ - ١٣٣.

(٢) ينظر: السابق صـ ٢٢٢.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٣١ - ١٣٣.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢٢٢.

نحو: طعام مكيل ومكيول، وثوب مخيط ومخيوط، وطعام مزيت ومزيوت". (١)

ومن خطئهم في صوغ اسم المفعول من غير الثلاثي أنهم: "يقولون: قصيدة مردوفة بألف، وسلعة مقرورة للبيع. والصواب: مُرْدَفَة، ومقرٌّة. ويقولون: شيء مفسود، ومصلوح. والصواب: مفسَد، ومصلَح. ويقولون لمن أقعد عن المشي: مَقْعَد، والصواب: مقعد، بضم الميم... ويقولون: مال محروز، ومركب موسوق، وخبز محروق. والصواب: محرز، وموسق، ومحرق... ويقولون: رجل مبطول، ومبطول اليد، والصواب: مبطل. ويقولون: هو متعوب، ومبغوض، وموجوع القلب. والصواب: متعب، ومبغض، وموجع القلب. وكذلك يقولون: لحم موقوع. وذلك خطأ؛ لأن وقع لا يتعدى، لا يقال وقعته وإنما يقال: أوقعته فوقع ... ويقولون: فرس مسروج، ملجوم. والصواب: مسرج، ملجم، .... ويقولون: رجل فاطر، وامرأة فاطرة. والصواب: مفطر، ومفطرة. ويقولون: هو مهدور الخبابة: والصواب: مهدر، لأنه لا يقال: هدر دمه، وإنما يقال: أهدر. ويقولون: رجل معلول، وكلام معلول، والصواب: معل، وكذلك: رجل مألوم، والصواب: مؤلَم". (٢)

---

(١) ينظر: السابق صـ ١٣١ - ١٣٣.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٣١ - ١٣٤. وما ذكره من تخطئة فاطر وفاطرة فيه نظر؛ لأن ابن سيدة قال: "الفِطْرُ: نَقِيضُ الصَّوْمِ، وقَدْ أَفْطَرَ، وفَطَرَ، وأَفْطَرَه، وفَطَّرَه. قَالَ سِيبَوَيْه: فَطَّرْتُه فَأَفْطَرَ، نَادِرٌ. ورَجُلٌ فِطْرٌ، وقَوْمٌ فِطْرٌ، وُصِفَ بالمَصْدَرِ، ومُفْطِرٌ من قَوْمٍ مَفَاطِيرَ، وأفطر هو الأفصح. المحكم والمحيط الأعظم - ط ر ف ٩/ ١٥٣، والمدخل إلى تقويم اللسان صـ ١١٩، وكذا هدر.

ومن ذلك استعمال اسم المفعول في موضع اسم الفاعل إذ يقولون: "هو مذهول العقل، ويوم مهول. والصواب: ذاهل، وهائل". (١)

- **الخطأ في اشتقاق اسم المرة:**

اسم المرة هو: "الذي يدل على حصول الحدث مرة واحدة". (٢) و"يصاغ من الثلاثي الْمُجَرّد مِمَّا لَا تَاء فِيهِ على فعلة نَحْو ضَرْبَة وقتلة وَمَا عداهُ على الْمصدر الْمُسْتَعْمل نَحْو إناخة فَإِن لم تكن تَاء زدتها وأتيته إتيانة ولقيته لقاءة شَاذ ...". (٣) وأما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه تقول قاتلته مقاتلة واحدة. (٤) فاسم المرة يبنى من الثلاثي المجرّد على وزن فَعْلَة، لبيان عدد المرات التي حدث بها الفعل، نحو: وقفت وقفة، وقفت وقفتين، ووقفت ثلاث وقفات إلخ. ويصاغ من غير الثلاثي على "إِفْعَالَة" كَـ: إِعْطَاءَة وانْطِلاَقَة. أما اسم الهيئة فهو "الذي يدل على هيئة الحدث حين فعله". (٥) وإذا كان على "فِعْلَة" بكسر الفاء فيكون للنوع، كالجِلْسَة والرِكْبَة والمِيْتَة". (٦) فهو مصدر يذكر لبيان نوع الفعل أو صفته، هذا هو الأصل في صوغ اسمي المرة والهيئة. لكن أهل صقلية أو العوام منهم قد يخطئون أحيانًا فيجعلون ما للمرة للهيئة فيختلف المعنى وينتج عن ذلك لبس وغموض صرفي يتبعه

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان صـ ١٣١.

(٢) النحو المصفى - محمد عيد صـ ٤٢٨.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف ١/ ٢٩.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري صـ ٢٨٠.

(٥) النحو المصفى صـ ٤٢٨.

(٦) ينظر: المفتاح في الصرف - عبد القاهر الجرجاني صـ ٦٥.

لبس دلالي ومن ذلك أنهم: "يقولون: كذب فلان كِذبة واحدة. والصواب: كَذبة، بفتح الكاف. وكذلك لا يقال: ضحك ضِحكة، بكسر الضاد، وإنما يقال: ضَحكة، بفتحها. وكذلك كل ما كان فعلة واحدة، إنما يقال مفتوح الأول فإذا أريد الحال والهيئة قيل: فِعلة، بالكسر، كقولك: إنه لحسن الجلسة والركبة، ونحو ذلك، ولهذا قالوا: مات مِيتة سوء، وإنما يموت الإنسان موتة واحدة". (١)

- **الخطأ في صوغ اسم الآلة:**

اسم الآلة هو اسم يدل على الأداة التي تعين الفاعل في عمل ما يفعل؛ ويصاغ قياسًا من الفعل الثلاثي المتعدي -غالبا- وينقسم إلى قسمين؛ مشتق وجامد. فالمشتق أوزانه ثلاثة هي: "مفعال"؛ نحو: مفتاح، ومنشار، ومصباح، ومقراض. و"مِفْعَل"؛ نحو: مبرد، ومقص، ومخلب، ومخيط، ومنجل. و"مِفْعَلة"؛ نحو؛ مكنسة، ومصفاة، ومسرجة. ونَحْو المسعط والمُنخُل والمُدق والمُدهُن والمُكحُلة والمحرُضة لَيْسَ بِقِيَاس. (٢) أي بضم الأول والثالث. لكن بعض أهل صقلية يخطئون فيه فيقولون: "مُفتاح، ومُصباح، ومُسمار، ومُسواك. والصواب: بكسر الميم في جميع ذلك". (٣) ويقولون: مَقود الدابة، والصواب: مِقود، ومقواد، أيضا، قال الشنفرى.

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان صـ ٩٦، ٩٧.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب - الزمخشري صـ ٣٠٧ بتصرف، والشافية في علم التصريف ابن صـ ٣١ بتصرف.

(٣) ينظر: تثقيف اللسان صـ ٩٥.

ألا فاقتلوني إنني غير راجع  إليكم ولا أعطي على الذل مِقودي[1]

**ب – الخطأ في صياغة الجمع:**

خالف العوام في صقلية بعض أبنية الجمع الصحيحة، وخالفوا صيغه القياسية، بل إنهم جاءوا بصيغ للجمع لا أصل لها في العربية. وقد ذكر نماذج لهذه الظاهرة في الباب الحادي والعشرين "باب غلطهم في الجموع" ومن نماذجه عندهم أنهم "يقولون في جمع قفا: أقفية، وفي جمع رحى: أرحية. وفي جمع مهر: أمهرة. والصواب: أقفاء، وأرحاء، وأمهار، ومهار".[2] فالمفرد — هنا — حقه أن يُجمع جمع قلة قياسًا على (أفعال) وليس على (أفعلة).[3] وفِعال في كثيره. وكذلك "يقولون في جمع فرو: أفرية. والصواب: أفر في قليل العدد [4]، وفراء في كثيره. ويقولون في جمع جدي: جديان. والمتفصحون منهم

(١) ينظر: السابق صـــ ١٨٠.

(٢) السابق صـــ ١٥٠. وفي تخطئته لجمع القفا على أقفية فيه نظر؛ لأنه إن كان جمعًا للقفاء الممدود فهو صحيح وليس خطأ إذ هو على أصل بابه، أم إن كان جمعا لقفا المقصور فخطأ وقياسه أقفاء وأقف في جمع القلة وقِفيٌ وقَفيٌ في الكثير. (ينظر المدخل إلى تقويم اللسان صـــ ١٢٥، ١٢٦)

(٣) لأن كل اسم على أيّ وزنٍ كانَ ماعدا وزن (فَعْل) صحيح العين يُجمع على أَفْعَال، أما (أَفْعِلة) فيطرد في اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو: طعام وأطعمة، وحمار وأحمرة، وغراب وأغربة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وشذ في كتاب: كتب، ولم يقولوا: أكتبة، وغير أفعلة من الجموع فيما المدة فيه ألف شاذ، (ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٤١٦).

(٤) لأن كلّ اسم ثلاثي على وزن (فَعْل) صحيح العين يجمع في القلة قياسًا على (أفعُل)، وليس على أفعلة. ينظر: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك – برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ٢/ ٨٩٦.

يقولون: الجداء، وكل ذلك خطأ. والصواب: أجد، في قليل العدد. وجداء في كثيره، ووزن أجد: أفعل، كقولك أكلب في جمع كلب، وفي قليل العدد، وكلاب في الكثير... ويقولون: أهوية الناس مختلفة، أي إرادتهم وشهواتهم. والصواب أهواؤهم؛ لأنها جمع هوى، مقصور. قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾.(١) ...".(٢) وكذلك "يقولون في جمع مرآة: أمرية. والصواب: مَراءٍ، على وزن فَعالٍ، والكثير: مرايا".(٣) "وتقول العامة: مشوم، ويجمعونه على مشومين. وتقول الخاصة: ميشوم، ويجمعونه على مياشيم. والصواب: مشئوم، الجمع: مشائيم. أنشد يعقوب:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعبا إلا ببين غرابها(٤)

ومن خطئهم أي العامة في الجمع أيضًا: "قولهم أيضًا: عزلت من الغنم أمهات الأولاد، غلط. إنما يقال أمهات لبنات آدم خاصة. فأما البهائم فإنما يقال فيها: أمات، بغير هاء، قال الشاعر:

كانت هجائن مالك ومحرق ... أماتهن وطرقهن فحيلا(٥)

---

(١) سورة محمد من الآية (١٤).

(٢) تثقيف اللسان صـ ١٥٠ وما بعدها.

(٣) السابق صـ ١٥٠ وما بعدها. وَالْمِرْآةُ بِكَسْرِ الْمِيمِ مَعْرُوفَةٌ وَأَصْلُهَا مِرْأَيٌ عَلَى مِفْعَلَةٍ تَحَرَّكَتْ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلِفًا وَكُسِرَتْ الْمِيمُ لِأَنَّهَا آلَةٌ وَجَمْعُهَا مَرَاءٍ مِثْلُ: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ أَلِفِ الْجَمْعِ لَا يَكُونُ إلَّا مَكْسُورًا، وَجُمِعَتْ أَيْضًا عَلَى مَرَايَا. كذا قال الجوهري (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – الجوهري مادة ر أ ى باب الألف فصل الراء). وأصل المرايا: المرائي. وَمَنْ حَوَّلَ الْهَمْزَةَ قَالَ: الْمَرَايَا. كذا قال الأزهري (تهذيب اللغة باب الراء والميم ١٥/ ٢٩١، ٢٩٢).

(٤) تثقيف اللسان صـ ١٩٥، ١٩٦.

(٥) السابق صـ ١٧٧.

ومن خطأ الخاصة في الجمع والعامة فيه على الصواب: "يقولون: فروج، وشاه بلوط، بضم الأول. والصواب: فتحه". [1]

كذا ذكر ابن مكي أنهم قد يجمعون الكلمة على وزن ولا أصل لهذا الجمع في العربية فهم يقولون: "الأنافي، في جمع أنف. والصواب: آنف، في القليل، وأنوف، في الكثير، كما يجمع فلس على أفلس وفلوس".[2] وقد أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة. [3] وعقد لهذه الظاهرة باباً مستقلا بها وهو الباب الثالث والعشرون (باب ما أفردوه مما لا يجوز إفراده وما جمعوه مما لا يجوز جمعه) ذكر فيه أنهم يقولون: "خرجنا وحودنا، وجاء القوم وحودهم، فيجمعون، وذلك غير جائز أيضا. وإنما يقال: خرج زيد وحده، وخرج الزيدون وحدهم، وخرجنا وحدنا، هكذا على التوحيد والنصب في كل حال. ويقولون: سافرنا في العواشر، يعنون عشر ذي الحجة، والعواشر إنما هي جمع عاشرة. والصواب أن يقال: سافرنا في العشر، وصمنا العشر". [4] فهم بذلك أنتجوا جموعا لكلمات ولا أصل لها في هذا الجمع، فهي من صيغ الجمع لكنها ليست لهذا المفرد، فكل صيغة لها قاعدتها.

---

(١) السابق صـــ ١٩٩.

(٢) السابق صـــ ١٥٠.

(٣) المعجم الوسيط (أ ن ف).

(٤) تثقيف اللسان صـــ ١٥٦.

### ج- الخطأ في التذكير والتأنيث:

يخطئ كثيرًا أهل صقلية في تحديد الجنس فيلتبس عليهم المذكر والمؤنث، فيذكرون ما حقه التأنيث تارة، ويؤنثون ما حقه التذكير تارة ثانية، وقد عقد ابن مكي لهذه الظاهرة في كلامهم ثلاثة أبواب هي: الباب السادس عشر "باب ما أنثوه من الذكر"، والسابع عشر "باب ما ذكّروه من المؤنث"، والثامن عشر "باب ما يجوز تذكيره وتأنيثه وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما". فمما أنثوه وهو في أصل اللغة مذكر: "القلب، والرأس، والبطن، والجوف، يقولون: رقت له قلبي: وانتفخت بطني، ونحو ذلك. والصواب: تذكير الجميع.... والروح: الغالب فيه التذكير. وهم يؤنثونه. ومنهم من يؤنث القمر، فيقول: طلعت القمر. وتأنيثه لا يجوز. وكذلك السيف، ربما أنثوه. والصواب: تذكيره... كذلك الكيميا يؤنثونه. قال أبو عمرو الشيباني: الكيمياء مذكر موحد، فارسي معرب. وكذلك السرج، يقولون: سرج جيدة، وسرج لطيفة. والصواب: تذكيره ... ومنهم من يؤنث الباب، فيقول: الباب مفتوحة ومغلوقة، والصواب: تذكيره، لا يقال إلا مفتوح ومغلق لا غير ... ومما أنثوه: وهو مذكر الحصير، وربما أدخلوا عليه هاء التأنيث، فقالوا: حصيرة. وذلك غلط، لا يجوز فيه إلا التذكير. وفي الحديث قال: فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته ... وكذلك القميص، ربما أنثوه فقالوا: قميص جديدة، وقديمة. والصواب: التذكير، قال

الله – تبارك وتعالى – إخباراً عن يوسف – عليه السلام – ﴿ ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي ﴾ [1] ...". [2]

كذا يلحقون تاء التأنيث ببعض الصفات الجارية على الجنسين أي التي يستوي فيها المذكر والمؤنث والأصل فيها أن تكون خالية من تاء التأنيث ومن ذلك أنهم: "يقولون: عجوزة. والصواب: عجوز... وقد حكي فيها: عجوزة، وفي الشيخ: عجوز، إلا أنها لغة رديئة شاذة ولا يلتفت إليها، هكذا قال ابن دريد. ويقولون للأنثى المسنة من جميع الحيوان: شارفة. والصواب: شارف، بحذف الهاء، وأكثر ما تستعمل الشارف في النوق. وقد يقال في الجمل أيضًا، وفي غيره من الحيوان: شارف، وإن كان الأصل في الناقة.... ويقولون: سَدّادة القارورة. والصواب: سِداد، بكسر السين وحذف الهاء. ويقولون: أجبن من صافرة. والصواب: من صافر ... ويقولون: عنكبوتة. والصواب: عنكبوت، قال الله – عز وجل –:

﴿ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ ﴾ [3] ... ويقولون: الخميرة. والصواب: الخمير. ويقولون: سكينة. والصواب: سكين. ويقولون: عروسة. والصواب: عروس، وكذلك يقال للرجل أيضًا، قال الشاعر:

أترضى بأنا لم تجف دماؤنا ... وهذا عروسا باليمامة خالد [4]

---

(١) سورة يوسف من الآية (٩٣).

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٣٧ وما بعدها. وبعض هذه الألفاظ كالبطن فيها نظر، حيث نقل تأنيثه أبو عبيدة والأصمعي وابن الأثير وابن مالك وغيرهم.

(٣) سورة العنكبوت من الآية (٤١).

(٤) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٧٧ وما بعدها.

ومما ذكروه وهو في الأصل مؤنث لا غير قولهم: "السن مؤنثة. وهم يذكرونها... ويذكّرون الكف، والعضد، والصدغ. وهن مؤنثات. وكذلك الكتف، والضلع، والورك، والفخذ، والساق، والقدم، والعقب، والعرقوب، والكراع، والكرش: إناث كلهن لا يذكر واحدة منهن... من ذلك: الريح والنار، يذكرونهما وهما مؤنثتان، وكذلك العرس، والصواب: تأنيثهما ... ومما يذكرونه وهو مؤنث: البئر، والدلو، والفأس، والكأس، والعكاز، والنعل، والسراويل، وهؤلاء كلهن مؤنثات". (١) ويقولون: "فعلت البارح كذا. والصواب: البارحة، بتاء التأنيث؛ لأنها نعت لليلة".(٢)

كما رصد ابن مكي أخطاءهم في استخدام علامات التأنيث، إذ غلبت تاء التأنيث في استعمالهم، واستغنوا بها – في بعض كلامهم – عن الألفين المقصورة والممدودة. فقال: "يقولون: رجل جيعان، وامرأة جيعانة. والصواب: رجل جوعان، وامرأة جوعى".(٣) و"يقولون: امرأة سكرانة، وكسلانة، وغضبانة، وشبعانة، وريانة. والصواب: سكرى، وكسلى، وغضبى، وشبعى، وريا... ويقولون: لعب الصبيان الغميضة. والصواب: الغميضى، الغميضاء، إذا مددت خففت، وإذا قصرت شددت... ويقولون للموضع الذي ترفأ فيه السفن: مينة. والصواب: مينا وميناء.(٤) كذلك "إذا أضافوا الحمى أو نعتوها، زادوا فيها تاء التأنيث، فجمعوا بين علامتي التأنيث؛

(١) ينظر: السابق صـ ١٤٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: السابق صـ ٨٥.

(٣) ينظر: السابق صـ ٧٤.

(٤) ينظر: السابق صـ ٥١.

لأن ألف حمى للتأنيث، فإذا قالوا: أخذته حماة شديدة، وحماتك أخف من حماته صار في الاسم للتأنيث علامتان. وكذلك يزيدونها في دنيا إذا نعتوها، فيقولون: له دنياة عريضة، ويقولون: أكلنا من حَلْوة العسل وحَلْوة السكر، والخاصة منهم يقولون: حلاوة السكر. والصواب: حلوى السكر، وحلواء السكر، بالمد والقصر". (١) وقد أرجع د/ رمضان عبد التواب هذه الظاهرة إلى قانون السهولة والتيسير الذي تميل إليه اللغة، فبدلا من أن يكون للتأنيث ثلاث علامات، تصبح في اللغة علامة واحدة لكل أنواع المؤنث. ونلحظ مثل هذا في لغة الطفل، الذي يميل إلى أن يؤنث المؤنث بالتاء وحدها؛ لأنها هي العلامة الكثيرة الشيوع في لغة الكبار من حوله، فنراه يقول مثلا: "قلم أحمر وكراسه أحمره". وهو يحتاج إلى بعض الوقت، حتى يدرك أن هناك صيغًا أخرى للتأنيث. ويرى بعض الباحثين المحدثين، أن الألف المقصورة والممدودة في العربية، تطور عن تاء التأنيث في السامية الأولى. والسبب في هذا ما رآه من تطور هذه التاء في العبرية والآرامية إلى ألف المد".(٢)

ومع ذلك نجدهم يستخدمون ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة في ألفاظ الأصل فيها هو التأنيث بالتاء. "يقولون لقشر جنس من الشجر: قرفاء. والصواب: قرفة. ويقولون لمؤنثة الورد من الخيل: ورداء. والصواب: وردة. ويقولون لبعض الحبوب: حلبا. والصواب: حلبة.... ويقولون للقحث: قبا.

---

(١) ينظر: السابق صـ ١٤٣ وما بعدها.

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي صـ ٢٣٠، ٢٣١، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي صـ ٢٦٢، ٢٦٣ بتصرف.

والصواب: قبة، وتصغيرها: وقيبة" [1] وتعد هذه الأخطاء التي حلت فيها علامة تأنيث محل علامة أخرى من الأخطاء الجزئية التي لا تعيق العملية الاتصالية بين المتكلم والمتلقي إذ مع وجودها يتحقق الفهم والإفهام بينهما كما سيأتي بيانه.

**د- الخطأ في التصغير:**

عقد ابن مكي لخطئهم في هذه الظاهرة باباً مستقلا هو الباب التاسع عشر "باب غلطهم في التصغير" وفيه بين أنهم في هذا الباب لا يتكلمون وفق قواعد العربية في تصغير الأسماء، ولكنهم يخلطون بين الثلاثي والرباعي تارة، وبين الرباعي والخماسي تارة ثانية فقال: "كل ما كان على ثلاثة أحرف فإنهم لا يفرقون بين تصغيره وتصغير ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف لين: يقولون: في تصغير مهر: مُهيِّر. وفي تصغير بغل، بُغيِّل: وفي تصغير طفل: طُفيِّل: وفي تصغير جبل: جُبيِّل. والصواب: جُبيْل، وطُفيْل، ومُهيْر، على وزن شُعيْب. فإذا صغروا مؤنث هذا الباب لم يجروا فيه على أصلهم من الغلط لا يكادون يقولون: مُهَيْرَة، ولا طُفَيْلة، بالتخفيف. فأما فُعيِّل، بالتشديد، فإنما يختص بالرباعي الذي ثالثه حرف لين، كما تقدم، وذلك ما كان على وزن: فِعال، أو فَعال، أو فُعال، أو فَعول، أو فعيل، نحو: حمار، وقذال، وغلام، وعمود ورغيف. يقولون في تصغيره: حُمَيِّر، وقُذَيِّل، وغُلَيِّم، ورُغَيِّف... وكذلك يقولون في هذا الضرب إلا أنهم ربما غلطوا في أحرف

(١) ينظر: تثقيف اللسان صـ ٥٠، ٥١.

منه، ففتحوا الياء، نحو قولهم في تصغير كبير وصغير: كُبَّير، وصُغَيِّر... وكذلك لا يفرقون بين تصغير ما كان على أربعة أحرف وبين تصغير ما كان على خمسة أحرف رابعه حرف لين، نحو درهم، وعصفور، ومسمار. يقولون: دُرَيْهِم، وعُصَيْفِر، ومُسَيْمِر. والصواب: أن يكون في تصغير الخماسي حرف اللين، كما كان من مكبره، إلا أنه ينقلب ياء على كل حال، فتقول في عصفور: عُصَيْفِير، وفي مسمار: مسيمير، وفي مفتاح: مفيتيح ... ويقولون في تصغير عين: عوينة. والصواب: عيينة. وفي تصغير شيء: شوي. والصواب: شيئ. فأما شوي فتصغير شاء. وفي تصغير: خيط: خويط. والصواب: خييط. وفي تصغير شيخ: شويخ. والصواب: شييخ".[1]

(١) ينظر: تثقيف اللسان صـــ ١٤٦، ١٤٧ بتصرف. وليس ما ذهب إليه في شوي مسلم به على كل حال فقد وافقه في ذلك ابن منظور والزبيدي وسبقهم إليه (ش ي ء)، وخالفهم ابن هشام اللخمي حيث رد ابن هشام على ابن مكي تخطئته هذه فقال: "مثل هذا لا تلحن به العامة؛ لأن كل ثلاثي معتل العين بالياء مثل شيخ وعين وشيء وخيط وضيعة وبيت وبيضة مما ليس منقلبًا عن حرف غيره ولا مقصودًا به إرادة فرق، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: ضم أوله، وكسره، وإبدال الياء واوًا عند الكوفيين فمن ضم فهو متمسك بأصل التصغير، ومن كسر فلاستثقال الضمة وبعدها الياء كما تستثقل الكسرة بعد الضمة فأبدل من الضمة كسرة طلبًا للتشاكل. ومن أبدل الياء واوًا أجراه مجرى موسر وموقن فأبدل الياء واوًا لانضمام ما قبلها إلا أنه في موسر وموقن واجب لسكونها وفي شُيِيء غير واجب لتحركها، وهذا مع ضعفه قد أجازه الكوفيون، وما أجازه أهل اللغة واختلفوا فيه لا تلحن به العامة. المدخل إلى تقويم اللسان صـــ ١٢٢. فابن مكي اختار الأفصح وضرب باللغة الضعيفة عرض الحائط و لم ينبه عليها، وكان عليه أن ينبه عليها حتى لا يدع لمعقب مدخلا كما نبه على لغة التشديد في الدم. وهذا راجع إلى أن ابن هشام اللخمي كان أشد توسعًا في التصويب من ابن مكي.

**هـ – الخطأ في النسب:**

النسب هو إلحاق ياء مشددة على أخر الاسم، وكسر ما قبل هذه الياء ليدل على نسبة هذا الاسم إلى شيء ما كالأب، والأم، والحي، والقبيلة، والمكان، والصناعة، والمذهب ونحو ذلك. لكن أهل صقلية قد يخطئون في صوغ الاسم المنسوب ومن ذلك ما ذكره ابن مكي في باب غلطهم في النسب "يقولون: رجل دنيائي. والصواب: دَنِيّ، على وزن قمري، ودنيوي، ودنياوي أيضا. ويقولون: إذا نسبوا إلى الدم: رجل دماوي. والصواب: دموي، وإن شئت: دمي. وكذلك ما كان من هذا الضرب المحذوف اللام، الذي لا ترد إليه لامه في التثنية والإضافة: أنت مخير في رد لامه في النسب إليه، وتركها فإذا نسبت إلى غد قلت: غدي، وإن شئت: غدوي.... ويقولون: يوم بَدّرِيّ، وليلة بدَرية. والصواب: بدْري، وبدْرية، بإسكان الدال؛ لأنه منسوب إلى البدر... ويقولون: رجل نحوَي. والصواب: نَحْوي، بإسكان الحاء، منسوب إلى النحو. ورجل لَغوي: والصواب: لُغوي، بضم اللام، منسوب إلى اللغة. وقد جاء لَغوي، كما جاء أَموي، إلا أنها ضعيفة جدًا، والفصحى. أُموي، لأنه منسوب إلى أُمية... ومن غلطهم في النسب إلى القبائل: نسبتهم إلى: لخْم: لخَمي. وإلى النخع: نخعي، والصواب: لخْمي، بإسكان الخاء، ... وكذلك قولهم في النسب إلى قبيلة من اليمن: كُلاعي،

غلط. والصواب: كَلاعي بفتح الكاف، قبيلة تنسب إلى ذي كلاع ملك من ملوك اليمن....". [1]

### و- الخطأ في صياغة الأفعال:

يخطئ بعض أهل صقلية في صياغة بعض الأفعال تارة، وفي ضبطها تارة، ويزيدون الهمزة في أولها وهي في أصل الاستعمال مجردة منها تارة، ويحذفون الهمزة من أولها وهي أصل في بنية الفعل كما في أصل الاستعمال تارة. فمن خطئهم في صياغة بعض لأفعال: صياغتهم للأفعال المبنية للمجهول من الثلاثي المعتل العين بالألف بزيادة ألف في أوله، فجاءوا بها على صيغة (أُفعِل)، نحو:"ويقولون: أقيم على الرجل في داره وعبده. والصواب: قيم عليه. وكذلك يقولون: أُبيعَ الثوبُ، وأُزيدَ عليك في ثمنه. والصواب: بيع، وزيد عليك. وكذلك يقولون: أخير لك في كذا. والصواب: خير لك. وإذا أخبر أحدهم عن نفسه أنه بيع وخيف، قال: أبعت وأخفت. والصواب: بعت وخفت، فأنا مبيع ومخوف. وكذلك يقال في نظائره. وهذا الضرب من الفعل يستوي فيه فعل ما سمي فاعله، وفعل ما لم يسم". [2] ويقولون: "عَنِيْتُ بزيدٍ،

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان صـــ ١٤٨، ١٤٩ بتصرف. إلحاق الهمزة بـــ دنيائي لا وجه له؛ لأنه اسم مقصور غير مصروف، والهمزة إنما تلحق بالمنسوب إلى الممدود المنصرف كما يقال في النسب إلى سماء وحرباء سمائي وحربائي.

(٢) السابق صـــ ١١٨. وما ذكره ابن مكي هو المشهور في لغة العرب؛ إذ يبنى الثلاثي المعتل للمجهول بكسر الفاء مع قلب الألف ياءً، أو بضم الفاء وقلب الألف واوًا، أو بالإشمام في الفاء. (والإشمام: هو الإتيان بحركة الفاء بين الضم والكسر). ينظر: المنصف صـــ ٢٥٣ وما بعدها، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥ وما بعدها. إلا أن من العلماء من روى عن العرب قولهم: أُبيع، وأُدير

وعَنِيْتُ في حاجته أعنى. والصواب: عُنِيْتُ بضم العين. فأما عَنِيْتُ أعني فمعناه: تعبت ونصبت: وأما عنا يعنو فمعناه خضع، وهو من العنوة، ومنه قول الله – ﷻ –: ﴿ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ ﴾ (١)...". (٢) فـ (عني) من الأفعال التي لازمت البناء للمجهول في أصل اللغة عنده؛ لذا عدّ مجيء الفعل للمعلوم في لسان أهل صقلية من قبيل الخطأ؛ لأنه خالف أصول كلامهم. (٣) ويقولون: أَتْخَمَ الرجل، أذا أضر به الشبع. والصواب: أُتْخِمَ، فهو متخم، على ما لم يسم فاعله ... ويقولون: تَفَتَّرَ عن برد. والأفصح الأشهر: تُفُتِّر، على ما لم يسم فاعله، ويقال: فر، وافتر، وقال عمر بن أبي ربيعة:

يرف إذا تفتر عنه كأنه ... حصى برد أو أقحوان منور

هكذا الرواية: تُفتر، بضم أوله. وكذلك يقولون: شُلت يده، وينشد كثير منهم:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمي فيها الزمان فشُلّتِ

---

به، فجعلوا (فعل وأفعل) أي: (باع، وأباع) بمعنى واحد كالجواليقي في "ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد" صـــ ٢٧، ٣٩، والسيوطي حيث قال: "وقد ذكر ثعلب أن أدير لغة فأصاب في ذلك ... والأصل في هذا قد دُرْت وهو الفعل اللازم ثم يُنْقل إما بالباء وإما بالألف فيقال: قد دِير بي أو أدَرْت فهذا القياس. ثم جيء بالباء مع الألف فقيل: قد أُدِير بي". المزهر ١/٣٠٤.

(١) سورة طه من الآية (١١١).

(٢) تثقيف اللسان صـــ ١١٣.

(٣) وأجازه ابن هشام مستدلا بما حكاه ابن الأعرابي في نوادره (المدخل إلى تقويم اللسان صـــ ٩١).

والصواب: شَلت، بفتح الشين".[1] وتقول العامة: ما روي مثل فلان قط. وتقول الخاصة: ما أري مثله. والصواب: ما رُئي، بتقدم الراء على الهمزة، وتحريك الياء بالفتح؛ لأن المراد: ما رأى أحد مثله، فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه".[2]

ومن خطئهم في ضبط عين الفعل، أنهم قد غيروا حركة عينه في الماضي تارة وفي المضارع تارة ثانية، ومن ثمّ خرجوا به عن ميزانه الصرفي الصحيح إلى ميزان غير الذي وضع له في اللغة، ومن ذلك أنهم يقولون: وجِمت من كلامه، ونقِهت من المرض، وعَمِدت إلى الشيء، وعجِزت، وشخِصت، وحرِصت. والصواب: وجَمت، ونقَهت، وعمَدت، وعجَزت، وشخَصت وحرَصت، بالفتح. ويقولون: نجِب الغلام، والصواب: نُجُب، بالضم، نجابة".[3]

ويقولون: يحرث، ويهرب. والصواب: يحرُث، ويهرُب، بالضم. ويقولون: كبر المولود يكبُر. والصواب: يكبَر، بفتح الباء، يقال: كبر الأمر يكبر، وكبر الإنسان وغيره يكبر. ويقولون: غرس يغرس، وخنق يخنق. والصواب: يغرس، ويخنق. ويقولون: فرش يفرش، وحلب يحلب، ومزج الشراب يمزج، وخدم يخدم، وخلب يخلب، وإذا لم تغلب فاخلب. والصواب: يفرش، ويحلب، ويمزج، ويخدم، ويخلب، وإذا لم تغلب فاخلب

---

(١) تثقيف اللسان صـ ١١٥، ١١٦.

(٢) السابق صـ ١٩٥.

(٣) السابق صـ ١١٢.

بالضم". [1] فغيروا باب المضارع الذي يجب أن يكون عليه في أصل اللغة، وهو ما يسمى بتركب اللغات عند ابن جني وغيره من القدامى [2]، وبتداخل اللغات عند المحدثين.

ومما غيروه من الأفعال بالزياد مجيء الفعل مزيداً على (أفعل) ولا يستعمل في الأصل إلا مجرداً على (فعل): "يقولون: أوهبتك كذا، وأحرمتك كذا. والصواب: وهبت، وحرمت، بغير ألف. ويقول: أنحسه الله. والصواب: نحسه الله، بغير ألف. ويقولون: أفحلت الفرس وغيره. والصواب: فحلت.... ويقولون: أغاظني فعلك، يغيظني. والصواب: غاظني، يغيظني، قال الله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [3] وكذلك: أرعبني كذا. والصواب: رعبني، فأنا مرعوب. ويقولون: أعبت على فلان فعله. والصواب: عبت، على مثال: بعت". [4]

ومما غيروه بالنقص في الأفعال: مجيء الفعل مجرداً على (فعل) وهو في الأصل مزيد على (أفعل) لا غير ومنه قولهم: "عرس الرجل بامرأته. والصواب: أعرس. فأما عرس فمعناه: نزل بالليل. [5] و "يقولون: شلت

---

(١) السابق صـــ ١١١.

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٣٧٦، والمزهر١/ ٢٠٧.

(٣) سورة الحج من الآية (١٥).

(٤) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١١٧: ١١٩.

(٥) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٥٨. قال الجوهري: "وقد أَعْرَسَ فلان، أي اتّخذ عُرْسًا. وأَعْرَسَ بأهله، إذا بنى بها، وكذلك إذا غَشيَها. ولا تقل عرس. والعامة تقوله. قال الراجز يصف حمارا: يعرس أبكارا بها وعنسا * أكرم عرس باءة إذ أعرسا * وعرست البعير أعرسه بالضم عَرْسًا،

الحجر وغيره. والصواب: أشلته، وشلت به، وكذلك يقال في الدابة أشالت ذنبها، وشالت به. ويقولون: رميت العدل، وركبت فرسًا فرماني. والصواب: أرميت العدل، أرماني الفرس. ويقولون: دل، ومن أمثالهم: أدل فأمل. ويقولون: عقت الدابة، والصواب: أعقت، ولكن لا يقال لها: معق، وإنما يقال لها: عقوق.....". (١)

### ٣. الأخطاء النحوية:

لم يفرد ابن مكي للأخطاء النحوية في كلام أهل صقلية أبوابًا مستقلة على غير عادته في الأخطاء الصوتية والصرفية والدلالية، ولعل ذلك راجع إلى قلة هذه الأخطاء في لسان أهل صقلية؛ لأنها لو كثرت لتحولت العربية إلى لغة أخرى، فالنظام النحوي أكثر الأنظمة ثباتًا واستقرارًا قياسا على غيره من أنواع الخطأ الأخرى، وكذا كان الأمر نفسه في كتب اللحن.

وهذا النوع من الأخطاء يقع في بنية الجمل وتركيبها، كأخطاء التقديم والتأخير، والحذف، والإعراب، وغيرها من الأخطاء التي تخالف البنية النمطية وغير النمطية — وفق ما اشترطه النحاة – ويصف أحد الباحثين بعض هذه الأخطاء بالخطأ الخفي؛ لأنه أشد الأخطاء فتكًا باللغة، وترد على ألسنة وفي مؤلفات مَن هو على علم بالعربية، فقلّ مَن يسلم منها (٢) فتتسرب إلى

---

أي شددت عنقه إلى ذراعه وهو باركٌ... والتَعريسُ: نزولُ القوم في السفر من آخر الليل، يَقُعون فيه وقعةً للاستراحة ثم يرتحلون. وأَعْرَسُوا لغةٌ فيه قليلة. الصحاح ع ر س ٣/ ٩٤٨"

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٢٠ - ١٢٤.

(٢) المعيار في التخطئة والتصويب — د/ عبد الفتاح سليم صـــ ١١.

تراكيب اللغة دون أن يدركها المتكلم أو الكاتب. وقد وجدت بعض هذه الأخطاء النحوية القليلة في كلام أهل صقلية عامتهم وخاصتهم ومنها ما يلي:

أ. الخطأ في استعمال ألفاظ العدد يقول ابن مكي: "ومما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ أن الخاصة يقولون: "ثلاث شهور، وخمس شهور، وما أشبه ذلك، من العدد الذي دون العشرة، وذلك غلط .... وكذلك يقولون: أربع أيام، وخمس أيام، ونحو ذلك. والصواب: أربعة أيام، وخمسة أيام، بإثبات علامة التأنيث، كما تقول العامة".(١) و"يقولون: على أن النقد المعجل من ذلك مائتان رباعيًّا. والصواب: مائتا رباعي بالتشديد والتنوين، على الإضافة.(٢) و "يقولون: ولهذه الدار حدود أربع. والصواب: أربعة، لأن الحد مذكر. ويقولون في التاريخ: وذلك في ربيع الأول بحذف التنوين من ربيع يجعلونه على الإضافة. والصواب: في ربيعٍ الأول ودخل ربيعٌ الأول وربيع الآخر على النعت. وكذلك يقولون: في جمادى الأول. والصواب: جمادى الأولى بفتح الدال على وزن حبارى إلا أنها تكتب بالياء وألفها للتأنيث. وليس في الشهور مؤنث سوى جمادى ولذلك كان نعتها مؤنثا. فقيل جمادى الأولى وجمادى الآخرة ولا يجوز الأول ولا الآخر.(٣)

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٢٠٠.

(٢) السابق صـــ ٢٢٠.

(٣) السابق صـــ ٢٢٠، ٢٢١. ولم يوافقه على ذلك ابن هشام اللخمي الذي أثبت أن حذف التنوين في ربيع الأول كثير في كلام العرب حتى كأنه لكثرته يكون أصلا مطردا يقاس عليه. ينظر (المدخل إلى تقويم اللسان صـــ ١٣٤، ١٣٥).

ويقولون: "وكان ذلك في العشر الأوّل، وفي العشر الأوسط. والصواب: الأولى والوسطى والأُوَل والوُسَط إن شئت".(١)

ب. الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما لا يجوز به الفصل بينهما. "يقولون: أقرت فلانة امرأة كان فلان المتوفي عنها. فيجمعون بين العي واللحن .... وأما اللحن فلأنهم حالوا بـــ كان بين المضاف والمضاف إليه، وإنما تدخل كان في مثل هذه المواضع في ضرورة الشعر، لإقامة الوزن، كما قال الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامو  على كان المسومة الجياد (٢)

ج. تشديد ياء المنادى المعتل الآخر بالياء: "يقولون — (أي أهل الحديث) – في قول أبي جهل لابن مسعود – ﷺ –: يا رويعيٌّ الغنم بتشديد الياء. والصواب: تخفيفها، ولولا النصب بالنداء المضاف لما سمع النطق بالياء؛ لأنه كقولك: قاضي المدينة، وتسقط هذه الياء في التنكير من اللفظ والخط جميعًا، فتقول في الرفع والخفض: رويع، كما تقول قاض".(٣)

د. استعمال صيغة التصغير بدلا من اسم التفضيل للمبالغة: "يقولون: خرج فلان قبيل، يريدون المبالغة في البعد، وليس كذلك. إنما هو أقرب من قبل؛ لأنه تصغيره، فإذا قلت: جاء زيد قبيل الصبح، فهو أقرب إلى الصبح

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) السابق صـــ ٢١٩.

(٣) السابق صـــ ٢٠٨. ووافقه في ذلك ابن منظور في لسان العرب مادة ذ م ر ٤/ ٣١١، وأبو حامد عز الدين بن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٤/ ١٤٢.

من قولك: جاء قبل الصبح". [1]

د. استعمال المفرد في المثنى وعكسه: "يقولون: عندي زوج من البقر، يعنون اثنين، وليس كذلك. إنما الزوج واحد، ولا يقال للاثنين من شيء من الأشياء: زوج، إذا كان أحدهما لا يستغني عن صاحبه. وإنما يقال لهما زوجان. والزوجان والفردان سواء، تقول: أخذت زوجي نعال وزوجي خفاف، تريد اثنين. وكذلك الحمام، ومن كل شيء لا يقال للاثنين زوج، وإذا قلت: فلان يحرث بزوجين من البقر، فهما اثنان من البقر. وكذلك لا يقال: قطعت بالمقص والجلم. وإنما يقال: بالمقصين والجلمين". [2]

و. استعمال اسم الموصول في موضع "إذ" يقولون: "الحمد لله الذي كان كذا وكذا. والصواب: الحمد لله إذ كان كذا وكذا". [3]

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٦٦.

(٢) السابق نفسه. وبعض ما خطأه هنا ليس بخطأ لوروده في كلام العرب الفصيح كالمقص والجلم. ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب صـــ ١٢.

(٣) السابق صـــ ١٥٧. ووافق في ذلك ابن السكيت حيث قال": " ولا تقل الحمد لله الذي كان كذا وكذا، حتى تقول: به، أو منه، أو بأمره، أو بصنعه". إصلاح المنطق صـــ ٢١٨، فيحذفون الضَّمِير الْعَائِد إِلَى اسْم الله تَعَالَى الَّذِي بِهِ يتم الْكَلَام، وتنعقد الْجُمْلَة، وتنتظم الْفَائِدَة، وَالصَّوَاب أَن يُقَال: الْحَمد لله، إِذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْهُ، أَو يُقَال: الْحَمد لله الَّذِي كَانَ كَذَا وَكَذَا بِلُطْفِهِ أَو بعونه أَو من فَضله، وَمَا أشبه ذَلِك، مِمَّا يتم الْكَلَام المبتور، ويربط الصِّلَة بالموصول. ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص صـــ ١٩٥. فوجه الخطأ هنا أن صلة الموصول الية من الضمير الذي يربطها بالموصول الواقع صفة للفظ الجلالة. وأجاز بعض النحاة حذف الرابط المجرور إذا تعين المحذوف و لم يوقع في لبس، تطبيقًا للقاعدة العامة التي تنص: على أن ما لا ضرر في حذفه لا خير في ذكره، ومنه قوله تعالى: (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ) الشورى/٢٣، أي: به. وقد حكم الشهاب الخفاجي

ز. وضعهم المظهر موضع المضمر: يقولون: "والله الذي لا إله إلا الله. والصواب: والله الذي لا إله إلا هو؛ لأنك إذا لم تأت بقولك هو لم يكن في الكلام راجع إلى الذي". (١)

**٤. الأخطاء الدلالية:**

ويعنى بها الأخطاء التي تنحرف بالألفاظ عن دلالاتها الموضوعة لها في اللغة، أو وضعها في سياق غير ملائم لا يبرز معناها. وقد رصد علماء العربية القدامى هذه الأخطاء الدلالية في مصنفاتهم، بل كانت هي الغالبة فيها، ومن هؤلاء ابن مكي حيث عقد لهذه الظاهرة ثلاثة أبواب في كتابه هي الباب الخامس والعشرون "باب ما وضعوه غير موضعه" وهو في تغير الدلالة وانتقالها، والباب السادس والعشرون "باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد" وهو لتخصيص الدلالة، والباب السابع والعشرون "باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره" وهو لتعميم الدلالة. وعلى هذا نجد أن تغير الدلالة عند الصقليين كان تارة بتعميم الدلالة، وتارة ثانية بتخصيص الدلالة، وتارة ثالثة بانتقال الدلالة إلى شيء مخالف تمامًا.

فمما غيروا – (العامة) – دلالته بالتعميم وهو في لهجتهم أكثر ورودًا من تخصيص الدلالة عندهم: "اللبن، يجعلونه لبنات آدم كالبهائم، ثم يقولون: تداويت بلبن النساء، وشبع الصبي بلبن أمه. وذلك غلط. إنما يقال: لبن الشاة

---

بصواب الأسلوب المرفوض، على أساس أن حذف العائد هنا للعلم به. ينظر: معجم الصواب اللغوي صـــ ١١٦٩.

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٥٧.

ولبان المرأة. قال الشاعر:

أخي أرضعتني أمه بلبانها

ومن ذلك: الناب من الإبل. يكون عندهم للذكر والأنثى. وليس كذلك. إنما الناب: الأنثى المسنة من الإبل خاصة. ومن ذلك: الأتراب، يكون عندهم للذكور والإناث. وليس كذلك. إنما الأتراب الإناث خاصة، لا يقال: زيد ترب عمرو، وإنما يقال: زيد قرن عمرو ولدته ولا يقال: قرنه بكسر القاف، إلا في الحرب وهند ترب دعد. هذا قول أكثر العلماء. وقال بعضهم: أكثر ما يستعمل للإناث، وقد يكون للذكور. والقول الأول أشهر. ومن ذلك قولهم: لولا أن الله قيضك لي لهلكت. وذلك غلط إنما التقييض لا يكون إلا في الشر خاصة. وكذلك الهوى، يستعملونه في الخير والشر، فيقولون: أنا أهوى قراءة القرآن، وأهوى مجالسة العلماء، ونحو ذلك. والهوى لا يستعمل إلا في الشر، هذا قول أكثر أهل العلم، ويحتجون بقول الله – ﷻ – ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾ [1] .... ومن ذلك: الاستحمام، يكون عندهم بالماء الحار والبارد. وليس كذلك. إنما الاستحمام بالحار خاصة، فأما بالبارد فهو الابتراد والاقترار، والماء الحار يسمى الحميم".[2]

---

(١) سورة النازعات الآية (٤٠).

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٧٦، ١٧٧. وما ذكره في اللبن فيه نظر؛ قال اللَّيث: اللَّبن خلاص الجَسد، ومُسْتخلصه من بَين الفَرْث والدَّم، وَهُوَ كالعرق يَجري في العُروق. وَإِذا أَرَادوا طَائفَة قَليلَة من اللَّبن، قَالُوا: لَبَنَة. وَجَاء في الحَديث: (إنّ خَديجَة بَكت، فَقَالَ لَهَا النبيّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَا يُبْكيك؟ فَقَالَت: دَرَّت لَبنة الْقَاسِم، فذكرتْهُ. فَقَالَ لَهَا: أما تَرْضَين أَن تَكْفُله

ومما غيروا دلالته من الألفاظ بالتخصيص: "يقولون لضرب من سباع الطير: صقر. والصقر: كل ما يصيد من سباع الطير. قال العجاج:

تقضي البازي من الصقور

وقد زعم قوم أن كل ما يصيد يقال له صقر، إلا النسر والعقاب. ويقولون للآس خاصة: ريحان. والريحان: كل نبت طيب الريح. وكذلك الأرجوان لا يعرفونه إلا الصوف الأحمر. وليس كذلك، بل كل أحمر أرجوان صوفًا كان أو غيره. وكذلك العجم لا يكون عندهم إلا السودان خاصة. وليس كذلك، بل العجم: الروم والفرس والبربر، وجميع الناس سوى العرب..... ومن ذلك الغنم، لا يعرفونها إلا الضأن خاصة دون المعز، وليس كذلك. إنما الغنم اسم للضأن والمعز جميعًا. وكذلك الشاة، إنما هي عندهم الأنثى من الضأن، وليس كذلك، بل الشاة تقع على الذكر والأنثى من الغنم، ضأنها ومعزها، وعلى الذكر والأنثى من بقر الوحش. قال الأعشى:

وكان انطلاق الشاة من حيث خيما

وكذلك النعجة، لا يعرفونها إلا الضائنة خاصة والنعجة تقع على الضائنة وعلى البقرة الوحشية. وكذلك الفرس، لا يعرفونه إلا الذكر من الخيل والفرس يقع على الذكر والأنثى...". (١)

---

سارّة فِي الْجنَّة؟ قَالَت: لَوددْتُ أنّي علمتُ ذَلك؟ فغَضب النبيّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ومَدّ إصْبَعه فَقَالَ: إن شِئْت دَعَوْت الله أَن يُريك ذَاك. فَقَالَت: بلَى أصَدِّق الله ورسولَه). تهذيب اللغة (ل ن ب) فاللفظ يشمل الاثنين معا البهائم والنساء.

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٧٠ - ١٧٥بتصرف.

ومما غيروا دلالته من الألفاظ بانتقال الدلالة إلى شيء مخالف تمامًا لما قبله فلا هو أخص منه ولا هو أعم وهو أغنى الأنواع الثلاثة بالأمثلة والنماذج التي ذكرها في لهجة الصقليين أنهم: "يقولون: للكلأ الأخضر: حشيش. وليس كذلك. إنما الحشيش: اليابس. فأما الأخضر فيسمى: الرطب والخلي. ويقولون للحشيش اليابس: عسب، وليس كذلك، إنما العشب: الأخضر من المرعى. ويقولون: هاج الزرع، إذا غلظ وخشن، لا يعرفون فيه غير ذلك. وإنما هاج: تصوح وجف، قال الله – تعالى:﴿ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ﴾[1] ويقولون: فلان، يحوقل في أشغاله. يعنون أنه يتلبث ويتشاغل بغير ما هو فيه. وليس كذلك. إنما الحوقلة: سرعة المشي. ويقولون: أكلنا طعاما فوجدنا له البنة، أي طيب مذاق. وذلك غلط. إنما البنة: الرائحة... ويقولون للفرس القليل اللحم، المضطرب الخلق: ملواح، وليس كذلك. إنما الملواح: السريع العطش. ويسمون عتاق الخيل العربية وغيرها: البراذين. وذلك غلط. إنما البراذين عند العرب: التي تسميها الناس الزوامل. وعندي أن أصل قولهم: فلان يبرذن، إنما هو لسفره بالبراذين. ويقولون للتيس: عتر. وليس كذلك. إنما العتر: الأنثى من المعز خاصة. والذكر: تيس، ويكون التيس من المعز والظباء والضأن. هذا قول أبي حاتم السجستاني وغيره.... ومن ذلك: الخرطوم، يذهبون إلى أنه الفم. وليس كذلك. إنما الخرطوم: الأنف... ومن ذلك: الأوباش من الناس، هم عندهم: السفلة. وليس كذلك، إنما الأوباش والأوشاب: الأخلاط من الناس من قبائل شتى وإن كانوا رؤساء وأفاضل،

(١) سورة الزمر من الآية (٢١).

وفي الحديث: قد وبشت قريش أوباشا أي جمعت جموعًا.... ويقولون: للفرس السريع الحسن المشي: حادر، وللمرأة الحسناء: حادرة. والحدارة إنما هي الغلظ، يقال: فرس حادر، أي غليظ، وإنما سمي الأسد حيدرة، لشدته وغلظه...". (١)

ومن أخطائهم الدلالية أيضًا أنهم يستعملون اللفظ في معنى لفظ آخر ويرادفون بين اللفظين وهما في الأصل يفترقان إذ يستعمل كل منهما في موضع لا يستعمل فيه الآخر ومن ذلك: "ومن ذلك: الهارب والآبق، لا يفرقون بينهما. وليس يسمى آبقا إلا إذا كان ذهابه من غير خوف ولا إتعاب عمل، وإلا فهو هارب. ومن ذلك: الجنب والجانب، لا يفرق كثير من الناس بينهما. والجنب للحيوان. والجانب: ناحية كل شيء. وليس لشيء من الحيوان غير جنبين، وله جوانب كثيرة؛ لأن كل ناحية من نواحيه جانب، والجنب أحد جوانبه، فكل جنب جانب، وليس كل جانب جنبًا، تقول: نزلنا بجانبي الوادي، ولا تقول: بجنبيه، إلا على المجاز. ومن ذلك: نعم وبلى، لا يفرقون بينهما. والصواب: إذا كان السؤال موجبًا: أن يكون جوابه، بنعم، كقولك: أخرج زيد؟ أركب أخوك؟ هل قدم أبوك؟ فالجواب: نعم. ولا يجوز ها هنا: بلى. قال الله تعالى: ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا نَعَمْ ﴾ (٢) وإذا كان السؤال غير موجب كان الجواب ببلى، ولا يجوز ها هنا نعم. قال الله

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٦٠ - ١٦٩.

(٢) سورة الأعراف من الآية (٤٤).

تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ﴾[1]. ومن ذلك: المنكب والمرفق، لا يفرقون بينهما. والمرفق: رأس الذراع الذي يلي العضد. والمنكب: رأس العضد الذي يلي الكتف...". [2]

**٥. الأخطاء الجزئية:**

وهي الأخطاء التي تصيب عنصرًا واحدًا من عناصر مكونات الجملة، ولا تتسبب عادة في إعاقة الاتصال بصورة واضحة، ولأنها قاصرة على جزء واحد فإنها تسمى أخطاء جزئية أو محلية. [3] ولا تحدث أثرًا كبيرًا في الكلام، ومنها أخطاء الإبدال، وتصريف الأسماء والأفعال، وتناوب علامات التأنيث، وغيرها من الأخطاء التي لا تؤثر على عملية الاتصال، ولا تَحُول وفهم دلالة التراكيب أو الألفاظ. وقد ذكرنا فيما سبق كثيرًا من هذه النماذج لا سيما في الأخطاء الصوتية والصرفية بما يغني عن إعادتها هنا مثل الإبدال بين الحروف، والإبدال بين الحركات، والنسب، والتصغير، وإحلال علامات التأنيث بعضها محل بعض. ومنها على سبيل المثال ولم يرد من قبل قوله: "تقول العامة: نعناع. وتقول الخاصة: نعنع. والصواب: نعنع. على وزن جلجل. وأما النعناع فهو الرجل الطويل".[4] فاستخدام العوام اللفظ بفتح النونين لم يغير من دلالته، ولم يعق المتلقي من فهم مقصد المتكلم.

---

(١) سورة الأعراف من الآية (١٧٢).

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٦٢ - ١٦٧.

(٣) أسس تعلم اللغة وتعليمها صـ ٢٤٠.

(٤) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٩٥.

### ٦. الأخطاء الكلية:

يُقصد بها الأخطاء التي تعيق الاتصال، وتؤثر على التنظيم الكلي للكلام، ولها أثر على فهم مضمون الرسالة اللغوية [١]، فلا تصل صحيحة إلى المتلقي، ومن ثمّ ينعدم الاتصال بين أطراف العملية الكلامية، وتغيب الدلالة الصحيحة عن الألفاظ والتراكيب، فيصعب على المتلقي الوقوف عليها؛ لذا دعت الدراسات الحديثة إلى العناية بهذا النوع من الأخطاء، وضرورة علاجها وسرعة تصويبها؛ لأن الغاية الحقيقية من اللغة هي تحقيق الفهم والإفهام بين المتكلم والمخاطب فهي أداة التواصل الرئيسة بينهما، بل إن المحدثين من علماء الغرب يعتبرون اللغة الصحيحة هي التي تحقق ذلك، فاللغة السليمة عندهم هي اللغة التي يستعملها الناس فعلا وليست اللغة التي يعتقد بعض النحاة أن يستعملوها. وبهذا قال نورين وسايسي وميدفج وسويت. [٢] ووافقهم في ذلك د/ محمود تيمور وهو أحد الدعاة إلى استعمال العامية محل الفصحى. [٣]

وقد أدرك ابن مكي هذا النوع من الأخطاء لخطورته الشديدة على اللغة وفقهها وأشار إليه في الباب الثاني والأربعين وهو "باب ما تأولوه على غير تأويله" قال: "من ذلك قول الله تعالى:

---

(١) أسس تعلم اللغة وتعليمها صـــ ٢٤٠.

(٢) ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب صـــ ٦.

(٣) مشكلات اللغة العربية صـــ ٢٨.

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[1] يتوهمون الآية على العموم، وأن النصارى بخلاف اليهود والذين أشركوا، وأن الله قد مدحهم بأن منهم قسيسين ورهبانا. وليس كذلك إنما عنى الله – ﷻ – النجاشي ومن آمن معه، والدليل على ذلك قوله تعالى:

﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[2] ...وقولهم: افحامّ الصبيُّ من البكاء يعنون أنه اسوّد من شدة ما بكي حتى صار كلون الفحم. وليس كذلك: إنما يقال بكى الصبي حتى فحم، أي انقطع صوته، فهو من الانقطاع لا من السواد وتقول منه: جادلت فلان فأحمته، أي أسكته وقطعت كلامه. وشاعر مفحم أي منقطع. وقولهم: ضربه فأشواه يعنون أنه أحرقه بالضرب كما يشوي اللحم في النار. وليس كذلك. إنما معناه: أشواه، أصاب شواه، والشوى: أطراف الجسد، كاليدين والرجلين. ومنه قول الله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[3] وقيل: الشوى: جلدة الرأس والشوى أيضا: رذال المال ويقال: شوى ما أخطأ دين الإنسان أي هين".[4] فالخلط بين أصلين

---

(١) سورة المائدة الآية (٨٢).

(٢) سورة المائدة الآية (٨٣).

(٣) سورة المعارج الآية (١٦).

(٤) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٤٦ – ٢٤٨.

من أصول الاشتقاق أدى إلى تقريب معنى أحدهما من الآخر توهمًا؛ ومن ذلك أن معنى قولهم: "ضربه فأشواه" ضربه فأصاب شواه، والشوى: أطراف الجسد كاليدين والرجلين، وقحف الرأس، وظاهر الجلد: واحدته شواة. لكن ابن مكي الصقلي (ت. ٥٠١ هـ) ينقل عن أهل عصره أنهم يعنون بذلك ضربه فأحرقه، كما يشوي اللحم على النار. والسبب في هذا هو تقارب الكلمتين "شوى" بمعنى أحرق، و "شوى" جمع "شواة". وتجدر الإشارة إلى أن اللغوي "بيير غيرو" لاحظ هذا النوع من الجناس الاشتقاقي ودعاه بالاشتقاق الشعبي، أو التسمية الشعبية وفي هذا يقول: "التسمية الشعبية أو المشوهة، هي شكل من أشكال العدوى، إنها أقرب ما تكون التباسًا في روع الناس الأقل ثقافة، مما يدفع هؤلاء إلى إنساب الكلمة جذورًا ومعلومات مزاجية، والتسمية هذه تبدل قيمة الكلمة كليًا، وتؤدي أحيانًا إلى تغير حقيقي في معناها". (١)

ومن هذه الأخطاء ما ورد عنده عرضًا في الأبواب الأخرى كما في قوله: "يقولون: أقرت فلانة امرأة كان فلان المتوفى عنها. فيجمعون بين العي واللحن؛ لأن بقولهم: المتوفى عنها يعلم أن الزوجية قد انقطعت بينهما بالوفاة، وأنها الآن ليست في عصمته، وإنما كانت زوجه في حياته، فلا معنى لزيادة كان إلا العي".(٢) فاستخدم العوام هنا ألفاظًا وتركيب ليس له أصل في

(١) ينظر: الوظيفة الدلالية في ضوء مناهج اللسانيات — د/ سامي عوض، وهند عكرمة – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٨) العدد (١) ٢٠٠٦م صـ ٢٢، ٢٣.

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢١٩.

العربية، فألّفوا تركيب صحيح المبنى إلا أنه فاسد المعنى. ومنها غلط قرّاء القرآن حيث قال: "وسمعت من يخفف العين من قوله تعالى:

﴿ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾ [1] وتخفيفها لا يجوز؛ لأنه من قوله –تعالى–:

﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ﴾ [2] يقال: دعه يدعه، إذا رفعه، على وزن: شده يشده".[3] ومنها ما جاء في غلط أهل الحديث ويقولون – (أي أهل الحديث) –: لا يشربن أحد منكم قائما، فإن نسي فليستقي بغير همز. والصواب: فليستقيء بالهمز. وليس هو من الاستقاء، وإنما هو يستفعل من القيء". [4]

ويدخل في هذا النوع من الأخطاء استعمال اللفظ في دلالة ضد دلالته الأصلية، فينعكس المفهوم ويغيب الفهم والأفهام بين المتكلم والسامع. ومما غيروا دلالته فاستعملوه في ضد معناه الذي وضع له في أصل اللغة: "التطفيف، هو عندهم التوفية والزيادة. لا يعرفون فيه غير ذلك، ويقولون: إناء مطفف، أي ملآن، حتى فاض أو كاد. وليس كذلك. وإنما التطفيف: النقصان، يقال: إناء طفان، وهو الذي قارب أن يمتلئ، ويروى عن سلمان أنه قال: الصلاة مكيال، فمن وفى وفي له، ومن طفف فقد علمتم ما قال الله في المطففين وفي الأخبار: ترك المكافأة على الهدية من التطفيف ... ويقولون للبئر المطوية لماء

---

(١) سورة الماعون الآية (٢)

(٢) سورة الطور الآية (١٣).

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٠٣.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢١١.

المطر: جب، قال أبو عبيد: الجب: البئر التي لم تطو ... ويقولون: اختفى زيد مني، بمعنى: استتر. وليس كذلك. إنما المختفي: الظاهر. فأما المستتر فهو المستخفي، يقال: استخفى إذا استتر، واختفى إذا ظهر، ومنه قيل للنباش: مختف... ومن ذلك قولهم للبوادي: قرى، وخرجنا إلى القرية، إذا خرجوا إلى البادية. وليس كذلك. إنما القرية: المدينة، قال الله -عز وجل: ﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٖ ﴾[1] قيل: أراد مكة والطائف. وقال: ﴿ لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا ﴾[2] قال قتادة: كنا نحدث أنها مكة؛ لأن الأرض منها رجبت وقيل: إنما سميت أم القرى لأنها تقصد من كل قرية".[3] ومنها خطأ أهل الفقه قال: "أكثرهم لا يفرق بين: يجب وينبغي ويجوز. والصواب: ألا توضع لفظة منهن موضع الأخرى؛ لأن يجب إنما تكون في الفرائض، وينبغي في الندب، ويجوز في الإباحة.... ولا يفرقون بين يُجزيك ويَجزي عنك، بل يضمون أوائلهما، ويتركون الهمز فيهما جميعا. والصواب: أنك إذا أتيت بعن فتحت أول الفعل المستقبل و لم تهمز، فقلت: يَجزي عنك كما جزى عن غيرك، وإذا لم تأت بعن ضممت أوله في المستقبل وهمزت آخره، والماضي تدخل الهمزة في أوله وفي آخره، فيقول: أجزأك فعلك، أي كفاك. وقراءة فاتحة الكتاب وحدها تَجزي عنك ولا يُجزئك أن تقرأ غيرها وتدعها". [4]

---

(١) سورة الزخرف من الآية (٣١).

(٢) سورة الأنعام من الآية (٩٢).

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٦٧ - ١٦٩.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢١٣.

### ٧. الأخطاء الأسلوبية:

توفر اللغة مجموعة من الإمكانات والبدائل اللغوية التي يستغلها المتكلم في إنتاج النص أو الرسالة، فينتقي منها ويؤلف بينها، سواء وفق الاستعمال النمطي المثالي أو غير النمطي، وفي كلتا الحالتين لا يخرج عن صحيح اللغة. وبذلك فإن الأسلوب هو: "اختيار أو انتقاء يقوم به المنشئ لسمات لغوية معينة بغرض التعبير عن موقف معين".(١) لذلك فالمعنى أو الرسالة التي يتضمنها النص أو الخطاب "هو تفاعل دلالات المفردات والجمل في بنيتها العميقة لإنتاج المعنى الكلي للنص".(٢) وعلى هذا يعنى بالأخطاء الأسلوبية: "الأخطاء التي تتناول وضع الكلمات في سياق غير صحيح، أو أن تستعمل الكلمة في الجملة بشكل خاطئ. (٣)

فالأخطاء الأسلوبية تكمن – إذن – في عدم قدرة المتكلم على الانتقاء من الإمكانات اللغوية التي توفرها له لغته للتعبير بها عن مراده، حتى ولو نظمها على صورة تتفق مع النظام النحوي للغة، فيضع الكلمات في سياق غير صحيح، أو أن يستعملها بشكل خاطئ. وتتمثل خطورة الأخطاء الأسلوبية في أنها تؤدي إلى نتائج دلالية فاسدة أو غير صحيحة لا تتوافق مع الغاية الدلالية للمتكلم، ويغيب التناسق والتماسك بين العناصر المؤلفة

---

(١) الأسلوب دراسة لغوية إحصائية – د/ سعد مصلوح صـــ٣٧ .

(٢) تحليل الخطاب وتعليم مفردات العربية للناطقين بغيرها – د/ وليد العناتي صـــ ٩٤.

(٣) الجاحظ رائد علم اللغة التطبيقي في التراث العربي صـــ ٤١٤.

للأسلوب، مما يعيق التواصل مع المتلقي. و"يؤدي في العادة إلى رد فعل عكسي لدى المتلقي، ويحول بين المنشئ وبلوغ ما يريد إحداثه من أثر".[١]

ومن ذلك قول العوام: "ويقولون: الإمارة بيننا. والصواب: أمارة، في وزن علامة ومعناها. قول الشاعر:

إذا طلعت شمس النهار فإنها أمارة تسليمي عليك فسلمي [٢]

فهم أرادوا دلالة العلامة والسمة المميزة، لكنهم انتقوا لفظًا أدى دلالة الولاية والحكم. ومنها: قول عوام صقلية: "ما نال لك أن تفعل كذا. والصواب: ما أنال لك، رباعي، وما أن لك، وما أني لك. كله بمعنى ما حان لك، وبهذه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[٣] ....".[٤] ومنها أيضًا قول الإنسان منهم: "ماشِك، إذا سئل عن شيء لا يستيقنه، يريد ما أشك، فيغلط في اللفظ والمعنى؛ لأن قوله: ماشك معناه: أوقن، وليس يريد أوقن بقوله: ماشك.[٥] وقد علّق الصفدي على ذلك بقوله: "لأن ما نافية لشكه، وهو يشك، فناقض الواقع".[٦] فإنهم أرادوا الشك في الأمر، ولكنهم اختاروا ما نفى مرادهم. ومنها قولهم: "فلان ما يجري ولا يمري،

---

(١) الأسلوب دراسة لغوية إحصائية صـ ٣٨.

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٩٩ - ١٠٠.

(٣) سورة الحديد من الآية (١٦).

(٤) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٨١.

(٥) السابق صـ ١٨٣.

(٦) تصحيح التصحيف – صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي صـ ١٠٩.

والصواب: ما يجلي ولا يمرء". [1] ويقولون: "خرجت من عنده يوم كذا، فلما كان كالغد أتيته. ومنهم من يقول: لكالغد وأقربهم إلى الصواب من يقول: من الغد. والصواب: فلما كان غد أو الغد، وقد وقع في الموطأ، من لفظ أبي إدريس الخولاني: فلما كان من الغد هجرت، ووقع في البخاري من كلام أبي بكر الصديق – ﷺ – في حديث هجرته مع النبي – ﷺ – قال: أسرينا ليلتنا من الغد، حتى قام قائم الظهيرة". [2] ويقولون أيضًا: "فلان قِرن فلان، إذا كان على سنه. والصواب: قَرنه، بفتح القاف، فأما قِرنه، بكسر القاف، فهو كفؤه". [3]

### ٨. الأخطاء الإملائية (الكتابية):

ويقصد بها: الأخطاء التي تكون في كتابة الكلمة بشكل غير صحيح أو مضبوط. كزيادة حرف، أو حذفه، أو إبداله، أو وضعه في غير موضعه من الكلمة، أو إهمال همزة القطع، أو إثبات همزة القطع مكان ألف الوصل، أو مخالفة قواعد كتابة الهمزة المتطرفة أو المتوسطة بطريقة صحيحة، وصعوبة التمييز بين التاء المفتوحة والمربوطة، وصعوبة معرفة علامات الترقيم ومواضع استخدامها، وكتابة التنوين نونا. وغيرها. وقد عالجها ابن مكي الصقلي في باب مستقل وهو الباب الثالث والأربعون "باب الهجاء" وفي هذا الباب جاء حديثه عامًا عن قواعد الرسم في الكتابة العربية التي يجب على الكتاب

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٥٩.

(٢) السابق صـ ٨٣.

(٣) ينظر: السابق صـ ٩٨.

مراعاتها واتباعها فبيّن ما يجوز في كتابة الحروف وما لا يجوز فيها وما هو حسن وما هو أحسن، ونادرا ما يشير إلى أخطاء الكتاب فيها بصفة عامة وفي صقلية خاصة، ولعل من جاء بعده كان أدق منه في عرضه لأخطاء الكتاب وتصويبها. (١) ومن هذه الأخطاء التي أشار إليها ابن مكي قوله: "يكتب أكثر الخاصة – (ولعله يقصد خاصة صقلية) –: "قال ابن عمر، وقال ابن القاسم، وقال ابن وهب، وأشباه ذلك، بغير ألف، ويرون أنهم قد امتازوا بذلك عن العامة. والصواب: ألا تكتب ابن إلا بالألف، إلا إذا وقع بين اسمين علمين وكان وصفًا لا خبرًا. كقولك: عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب، ومالك بن أنس، ونحو ذلك، فإنه يكتب بغير ألف. وكذلك إذا وقع بين علم وكنية كالاسم فالأجود أن يحذف ألفه نحو: قال معاوية بن أبي سفيان، وأبو عمرو بن العلاء. وكذلك إذا نسبته إلى لقب قد غلب على أبيه، أو صناعة مشهورة قد عرف بها، كقولك: زيد بن القاضي، وبكر بن الأمير، فإنك تحذف منه الألف أيضا. فأما إذا كان خبرا كقولك: زيد ابن عمرو، فلابد من إثبات الألف. وفي المصحف ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ (٢) بالألف جميعًا. وكذلك إذا كان مثنى تثبت الألف وإن كان وصفًا،

(١) حيث اهتم القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت ٥١٦ ه) بذكر بعض الأخطاء الإملائية التي يقع فيها بعض الخاصة في الكتابة وعمل على تصحيحها وتقويمها في كتابه "درة الغواص في أوهام الخواص صـــ ٢٤٥ - ٢٥٢ بتصرف".

(٢) سورة التوبة من الآية (٣٠).

كقولك قال عبد الله وزيد ابنا محمد. وكذلك إذا نسبته إلى جده، كقولك: قال محمد ابن شهاب، وعبد الملك ابن الماجشون، ونحو ذلك، لابد من إثبات الألف، لأن شهابا والماجشون جداهما. وكذلك: هذا زين ابن أخي عمرو، فلابد من إثبات الألف أيضا".[1] ومنها قوله: "وربما كتبوا: كذا وهكذا، وهكذا، بالياء. والصواب: بالألف. وكذلك ربما كتبوا أيضًا بالياء. والصواب بالألف؛ لأنه مصدر آض إلى كذا، أي صار إليه، فهو كقولك ضرب ضربا، لا يكتب إلا بالألف، ولابد من تنوينه". [2] وكذا قوله: "فأما المهموز من الأسماء والأفعال فلا يكتب إلا بالألف، إذا كان قبل الهمزة فتحة، نحو: رشأ، وفرأ، ومتكأ، وقرأ، وتوضأ، وأنبأ، وهو يقرأ، ولم يقرأ، وما أشبه ذلك. فإن اتصل بها مضمر كتبتها واوًا إذا انضمت، كقولك: هذا خطؤك، ونبؤك، وهو يقرؤه، والله يكلؤك. وألفًا إذا انفتحت، كقولك: عرفت خطأك، ولن يقرأه، وياء إذا انكسرت، كقولك: عجبت من نبئه، وخطئه، هذا هو المختار. وبعضهم يتركه على حاله، بالألف في الأحوال الثلاثة، فيكتب: هو يقرأه، والله يكلأك، وعجبت من نبإك، ويوقع على الألف ضمة في حال الرفع وكسرة في حال الخفض، والأول أحسن".[3] "وكذلك ثلثة وثلثون، وثمانية وثلثون، أثبت بعضهم، وحذف بعضهم إذا أضيف إلى المعدود، كقولك: ثلثة دراهم، وثمنية دنانير، فأما إذا لم تضف إلى معدود

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٤٩.

(٢) السابق صـ ٢٥٠.

(٣) ينظر: السابق صـ ٢٥٤.

فلابد من إثبات الألف فتقول: عندي ثلاثة، وعندي ثمانية. هذا قول الدينوري. و لم يفصل غيره". (١) "وكذلك زادوا الواو أيضا في يا أوخي في التصغير، للفرق بينه وبين يا أخي غير مصغر. وزادوا الألف في مائة للفرق بينها وبين منه". (٢) "وأما تاء التأنيث المنقلبة في الوقف هاء، فإنها إذا كانت في اسم غير مضاف كتبتها هاء، نحو: الجنة والحية إلا على لغة قوم غير فصحاء، فإنهم يقفون عليها بالتاء لما أنشدوا:

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

وإذا كانت في اسم مضاف إلى غير مضمر كنت مخيراً في أن تكتبها بالتاء أو الهاء، نحو: قنة الجبل، وحمأة البئر. واستحسن الهاء في ذلك. إلا السلام عليكم ورحمت الله فإنهم أجمعوا على أن كتبوها بالتاء، وذلك لكثرة استعماله مضافاً، حتى صار الاسم قلما يفارق الرحمة فصار كالإضمار الذي لا يفارق، كقولك: رحمته ورحمتك، ونحو ذلك". (٣) ومن هذه الأخطاء الكتابية قوله:

---

(١) ينظر: السابق صـــ ٢٥٩.

(٢) ينظر: السابق صـــ ٢٦٠.

(٣) ينظر: السابق صـــ ٢٦٤. وما ذكره هنا فيه نظر؛ إذ تقف العربية الفصحى على الاسم المفرد المؤنث الذي آخره تاء بإبدال هذه التاء هاءً. خلافا لطيء فإنها تقف على هذه التاء بغير إبدال فتبقيها تاءً كحالتها في الوصل سواء بسواء، أي يجرون الوقف مجرى الوصل. يقولون في الوقف: طلحت، وعليه السلام والرحمت، ومنه قولهم:

بل جـــوز تيـــهاء كظهر الجحـــفت

وقد ذكر سيبويه وابن يعيش هذه اللهجة دون نسبتها (الكتاب ٤/ ١٦٧، و شرح المفصل ٩/ ٨١)، على حين عزاها الصاغاني وابن المستوفي إلى طيء كما جاء في شرح الشافية (شرح الشافية ٤ / ١٩٩، وتاج العروس ح ج ف)، وكذا عزاها الفراء إلى طيء (نقلا عن: بحوث ومقالات في

"يقولون: فهرسة الكتب، يجعلون التاء فيه للتأنيث، ويقفون عليه بالهاء. قال الشيخ أبو بكر: الصواب: فهرست بإسكان السين، والتاء فيه أصلية. قال: ومعنى الفهرست: جملة العدد، لفظة فارسية، واستعمل الناس منه: فهرس الكتب يفهرسها فهرسة، مثل: دحرج يدحرج دحرجة. فقولهم: الفهرست: اسم جملة المعدود، والفهرسة المصدر".(١) وهو لغة يونانية فعربوه واستعملوه في مجمع الأبواب، والتاء فيه غلط فاحش، وتركها واجب على جميع الناس".(٢) ومنها قوله: "ويكتب أصحاب الدواوين وغيرهم من الخاصة: جرجنت بالجيم، ويكتبها العامة بالكاف. وهو الصواب". (٣)

---

اللغة صـ ـ ٢٥٨)، وقيل: إنها لهجة يمنية قديمة (لهجات اليمن قديما وحديثا صـ ـ ١٧)، بدليل ما ذكره أحدهم من أنه سم ـ ـ ـع بعض حمير يقول: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا أيت. (همع الهوامع ٣ / ٤٣٧). وطيء قبيلة يمنية الأصل ك حم ـ ـ ـير، إذ كانت منازلهم باليمن فخرجوا منه بعد انهيار  سد مأرب ونزلوا في ديار بني أ  سد، وهي من أ شهر القبائل التي عرفت بالفصاحة. ولعل طيئا وبعض قبائل اليمن الأخرى كـ ـ ـ حمير قد احتفظت بهذه الظاهرة من اللغة الـ سامية. إذ يوجد هذا الوقف بالتاء في الا  سم المفرد في اللغتين: الأكادية والحـ بشية من اللغات السامية، أخوات اللغة العربية (بحوث ومقالات في اللغة صـ ـ ٢٥٩).

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ـ ٢٧، ٢٨. وفي ذلك نظر؛ لأن الفهرسة هي عمل المفهرس يقال: "وضع فهرسة واسعة مرتباً هذه المصادر ترتيباً ألفبائياً جامعاً كتب اللغة في الألسنة العربية" البلغة إلى أصول اللغة – أبو الطيب محمد صديق خان القِنّوجي – تح/ سهاد حمدان أحمد السامرائي (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات – جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر) صـ ـ ٤٨، فالكلمتان سواء في الصحة.

(٢) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام صـ ـ ٤٣.

(٣) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ـ ٢٠١.

**خامسا: منهج ابن مكي الصقلي في تصويب الأخطاء في كتابه:**

بمطالعة ما كتبه ابن مكي الصقلي في كتابه يمكننا أن نرصد أبرز ملامح منهجه في تعامله مع أخطاء أهل بلده عامتهم وخاصتهم ومهجه في تصويبه لها فيما يلي:

١. يذكر أولا اللفظ الذي وقع فيه اللحن بقوله: يقولون...، ثم يذكر تصويبه فيقول: والصواب... ويبن علته ويستدل عليه، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: "وعلقت بذلك ما تعلق به الأوزان، والأبنية، والتصريف، والاشتقاق، وشواهد الشعر، والأمثال، والأخبار".[١]

٢. كان يستشهد على الصواب بالشعر العربي الفصيح وكثيراً ما ينسب البيت إلى قائله [٢]، لكنه أحيانا يكتفي بقول ومنه قول الشاعر، أو قال الشاعر، أو قال رجل من بلعنبر بن مالك بن عمرو بن تميم [٣]، أو قال رجل من بني تميم [٤]، أو قال رجل من الخوارج [٥]، وكذا بالقرآن الكريم [٦] وكذا بالقراءات القرآنية الصحيح منها [٧] والشاذ أيضا يقول: "وقرئ في الشاذ:

---

(١) ينظر: السابق صـــ ١٨.

(٢) ينظر: السابق على سبيل المثال لا الحصر صـــ ٢٩، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٧٥، ٢١١، ٢١٢، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٧٨.

(٣) السابق صـــ ٢٧٨.

(٤) السابق صـــ ١٨٩.

(٥) السابق صـــ ٣٨.

(٦) ينظر: السابق صـــ ٣٣، ٣٥، ٦١، ٦٤، ٩٧، ١٠١، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠

(٧) ينظر: السابق صـــ ٦٧، ٦٨، ١٨٦، ٢١٠

من كل فج غميق ... يقال: فج عميق، وبئر غميقة، ولكن العين غير معجمة أشهر وأعرف في كل شيء".[1] وبالحديث النبوي الشريف [2]، وكذا بالأمثال العربية لكنه كان يكتفي بذكر المثل من دون شرحه، وقليلا ما يشرح المثل ويبين أصله خاصة في الباب الحادي والأربعين "باب ما يجري في ألفاظ الناس ولا يعرفون تأويله".[3] أو بالأثر [4]، أو بما ورد في السير والمغازي [5] أو بالسماع المباشر عن العلماء كما في قوله: "وكذلك السكين، يؤنثونه وهو مذكر. قال أبو حاتم: وزعم من لا يوثق به أنه سمع فيه التأنيث، وليس ذلك بشيء. قال وسألت أبا زيد والأصمعي وغيرهما ممن أدركنا فكلهم يذكر السكين، وينكر التأنيث".[6] ... [7] أو النقل عن العلماء والتصريح بأسمائهم كثيرا وكتبهم أحيانا، أو بما ورد عنهم في الكتب [8] كذا كان يحتج بالمسموع عن العرب قديمًا، [9] وكذا أقوال العرب، [10] أو بالرجوع

---

(١) ينظر: السابق صـــ ٤٣، ١٩٠.

(٢) ينظر: السابق صـــ ٩١، ١٩٤، ٢١٠، ٢٤٢.

(٣) ينظر: السابق صـــ ٩٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٤.

(٤) ينظر: السابق صـــ ١٥٥.

(٥) ينظر: السابق صـــ ٣١.

(٦) ينظر: السابق صـــ ١٣٧.

(٧) ينظر: السابق صـــ ٦٧، ٦٨، ١٨٦، ١٠٣، ٢١٠، ٢٤٠.

(٨) ينظر: السابق صـــ ٣٢، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٨٣، ١٧٤، ١٩٧، ٢١١، ٢١٦، ٢٧٧.

(٩) ينظر: السابق صـــ ٧٠، ٩٥، ١٥٥، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٩٩، ٢٣٩، ٢٩٦.

(١٠) ينظر: السابق صـــ ٣٣.

إلى أهل اللغة.[1] وكانت هذه جميعها هي أسس الترجيح عنده عند المفاضلة بين أمرين رأى صوابهما معًا إلا أنه رجح أحدهما على الآخر معتبرًا أنه الأفصح أما الآخر ففصيح أو دونه في الفصاحة إلا أنه جائز وليس بمنكر، كما كانت أسسا لبيان الصواب اللغوي.

٣. كان يعتد بأشعار المحدثين و لم يقف باللغة عند عصور الاحتجاج كما في استشهاده إلا إذا ناقض ذلك الاستعمال القديم، فلم يعبأ بما ورد في شعر المحدثين حينئذ وينبه على ذلك كما في قوله: "يقولون: للكثير من الفئران= جردان. والصواب: جرذ بالذال معجمة، والجمع جرذان، كصرد وصردان، وجعل وجعلان. وقد جاء في أشعار بعض المحدثين بالدال غير معجمة، قال ابن العلاف:

يا دهر فارقتنا و لم تعد  وكنت منا بمنزل الولد

تدفع عنا الأذى وتنصرنا  بالغيب من خنفس ومن جرد

فأما في شعر قديم وكلام فصيح فلم يسمع بالدال".[2] ومن الشعراء المحدثين الذين استشهد بشعرهم في تصويب استعمال ما ورد على لسان

(١) ينظر: السابق صـــ ٣٤، ٦٦، ٦٨، ١٧٤، ١٨٧، ١٩٧، ٢١٦.

(٢) ينظر: السابق صـــ ٣٤.

أهل صقلية وهو خطأ في اللغة: المتنبي[1] وابن المعتز [2] وأبو تمام[3] وابن الرومي [4] وابن العلاف [5] وغيرهم.

٤. لم يكتف ابن مكي بتصويب الأخطاء بل اهتم بتعليل الخطأ وبين وجه الصواب فيه وهو من أبرز ما قامت عليه نظرية تحليل الأخطاء في العصر الحديث عند الغرب، لكنه لم يكن منهجا عاما عنه، بل في كثير من المواضع. لم يكن ابن مكي مجرد ناقل عن غيره، بل صوب كثيراً مما ذكر غيره أنه خطأ وقد نص على ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: "ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه، وإن كان غيره أفصح منه، لأن إنكار الجائز غلط".[6] ومن ذلك قوله: "ويقولون: تماسى الثوب. والصواب: تمسى، ذكر ذلك أبو عبيد في غريب الحديث وفي رواية: تمسأ. وقال أبو زيد الأنصاري: تمسى الثوب. وقال أبو سعيد السكري: هكذا روي عن أبي عبيد: تمسى، والصواب عندي: تمسى"[7] "وكذلك قولهم: القران، بترك الهمز وفتح الراء، ينكره المتفصحون، ويرونه من ألفاظ النساء والعوام، وهو جائز صواب، قرأ به الأئمة".[8]

---

(١) ينظر: السابق صـ ٣٩، ١٩٩.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٩٩.

(٣) ينظر: السابق صـ ٢٧٧

(٤) ينظر: السابق صـ ٢٩٣

(٥) ينظر: السابق صـ ٣٤.

(٦) ينظر: السابق صـ ١٨.

(٧) ينظر: السابق صـ ٨١.

(٨) ينظر: السابق صـ ١٨٧.

وقوله: "وتكتب إذا بالألف، ولا تكتبه بالنون؛ لأن الوقف عليه بالألف، فهي كالنون الخفيفة في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَيَكُونَا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ (١)، وقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ (٢)، وليس في القرآن نون خفيفة سواهما. وقال الفراء: ينبغي أن تكتب بالنون إذا كانت ناصبة للفعل المستقبل، فإذا توسطت الكلام وكانت لغوا كتبت بالألف. والصواب: ما قدمناه، أن تكتب بالألف على كل حال. (٣) وكذلك قولهم: معوج، وهو مما ينكر عليهم، وقد أنكره الأصمعي، وهو جائز، يقال: معوج، وقيل: معوج، بكسر الميم، ومعوج، أجازه أكثر العلماء، وأنشدوا قول الشماخ ابن ضرار.

ولي فرس للحلم بالحِلم ملجم ولي فرس للجهل مسرج

فمن رام تقويمي فإني مقوم ومن رام تعويجي فإني معوج.... (٤)

٥. من منهجه في التصويب الاعتداد باللهجات العربية ما لم تكن هذه اللهجة رديئة، فيعتد بما هو لهجة جائزة ومسموعة من لهجات العرب وإن كان غيرها أفصح منها، بل وإن كانت ضعيفة أحيانًا كتشديدهم الميم في لفظ الدمّ. وتارة يساوي بين اللهجتين في الاستعمال، وثارة ثانية — وهو الأكثر – ينبه على الأفصح منهما ويجعلها الأرجح والمثل الأعلى في الفصاحة، مستشهدًا على قبوله للهجة غير الأفصح أو الضعيفة بما ورد في أشعار العرب

(١) سورة يوسف من الآية (٣٢).

(٢) سورة العلق من الآية (١٥).

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٦٤.

(٤) ينظر: السابق صـ ١٩١.

وإن كان لشاعر محدث، أو بما ورد في قراءة قرآنية وإن لم تكن متواترة، أو بما ورد عن أحد علماء اللغة، أو بما ورد سماعا عن العرب. ومن ذلك نماذج كثيرة أوردها في الباب الحادي والثلاثين (باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر). قال: "من ذلك قولهم للمائدة: ميدة، معروف مسموع، حكاه أبو عمر الجرمي وابن الأنباري وغيرهما. وكذلك قولهم لمشاقة الكتان: أصطبة، حكاه أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت. ومن ذلك قولهم: شعير، وسعيد، وشهدت على بكذا، ولعبت، بكسر الأول. وهكذا جائز وكذلك كل ما كان وسطه حرف حلق مكسوراً فإنه يجوز أن يكسر ما قبله، كقولك: بعير ورغيف، ورحيم. وهي لغة لبني تميم. وزعم الليث أن من العرب قوما يقولون في كل ما كان على فعيل: فعيل، بكسر أوله، وإن لم يكن فيه حرف حلق، فيقولون: كثير، وكبير، وجليل، وكريم، وما أشبه ذلك.... ومن ذلك قولهم: الخطاء، بالمد، جائز عند بعض العرب، وقد قرأ الحسن: (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطاء) بالمد. ومن ذلك: الظمأ، جاء فيه الظماء، بالمد، إلا أن القصر أعلى فيهما.[1] ... ومن العامة من يقول: فم في معنى ثم كقولهم: قام فم قعد، وذلك فم رجع. وذلك جائز عند العرب غير منكر. وكذلك قولهم: ما ثم خير مما هنا، وما فم خير مما هنا، بمعنى واحدة. وكذلك قولهم في الفم: فم جائز عند العرب، ... ثلاث لغات ... وكذلك قولهم: عتي في موضع حتى صواب غير منكر، تقول: سرت حتى دخلت المدينة، وسرت حتى دخلتها. والعين لغة هذيل وثقيف. وكذلك

(١) ينظر: السابق صـ ١٨٧

ولهم: لعنك تقوم، بمعنى لعلك تقوم، وأسافر لعنى أرزق، ولعنا نرحم. قال الفرزدق:

هل أنتم عائجون بنا لعنا  نرى العرصات أو أثر الخيام

وكذلك: لحى، في جمع لحية. جاء لحى ولحى، إلا أن الكسر أفصح.(١) ... وقوله: "يشددون الميم من الدم. والصواب: تخفيفها، وقد جاء فيه التشديد، ولكنها لغة ضعيفة".(٢) وقوله: "وكذلك قولهم: إبراهيم بحذف الياء، جائز حكى الفراء أن من العرب من يقول: إبراهِم، وإبراهَم، وإبراهُم، بكسر الهاء، وفتحها، وضمها. وكذلك قولهم: يوسف بكسر السين، جائز يقال: يوسف: يوسِف، لغتان. وكذلك قولهم في عائشة: عيشة ليس بمنكر، إلا أنها ضعيفة. وأنشد ابن دريد، قال رجل من بني تميم لعمر بن عبد الله بن معمر:

انبذ برملة نبذ الجورب الخلق  وعش بعيشة عيشًا غير ذي دنقِ

يعني رملة أخت طلحة الطلحات، وعائشة بنت طلحة بن عبيد الله، وكذلك قولهم: مس يمس، وشم يشم، جائز مسموع، إلا أن يمس ويشم، بالفتح، أفصح. وكذلك قولهم تم الله عليك النعمة، وأمر متموم، جائز يقال: تم فلان الشيء وأتمه، لغتان، إلا أن الرباعي أفصح، قال الله عز وجل:

---

(١) ينظر: السابق صـ ١٨٨ - ١٩٣.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٢٦، ١٢٧

﴿ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ [1] ... وكذلك قولهم لهذا الطائر: باز، ليس بمنكر، يقال: البازيْ، وهو أعلى اللغات، والبازيّ بالتشديد، والباز أيضًا، ... وكذلك قولهم: وهو مركوس، ينكر عليهم وقد جاء: ركسه الله، وهي قراءة أبي {والله ركَسَهُم}[2] بغير ألف. وكذلك قوله في التخيير: أما أن تفعل كذا وأما كذا ليس بمنكر، جاء هذا عن بعض بني تميم وأسد. قال الفراء: أنشدني أبو القمقام:

تعاورها أما شمال عرية  وأما صبا جنح الظلام هبوب

عرية: أي باردة. قال: وأنشدني المفضل لبني تميم: أن بعض العرب يقول: هي السنين، فيجعل الإعراب في النون، ويثبتها في الإضافة، قال الشاعر:

متى تنج حبوا من سنين ملحة  تثمر لأخرى تترل الأعصم الفردا

ذراني من نجد فإن سنينه  لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

لحى الله أرضا تترل القرم ذا الندى  نحيلا وحر القوم تحسبه عبدا

وقال آخر:

سنيني كلها قاسيت حربا  أعد مع الصلادمة الذكور

الصلدم: الشديد ... وكذلك قولهم: محيت الكتاب أمحاه، ليس بمنكر، هما لغتان: محوت أمحو، ومحيت أمحي ولغة الواو أفصح. وكذلك قولهم:

---

(١) سورة المائدة من الآية (٣).

(٢) سورة النساء من الآية (٨٨).

أحدرت السفينة، وأشغلته عنك، جائز. ولكن حدرت وشغلت أكثر وأفصح.[1]

ومما ساوى فيه بين اللهجتين من دون ترجيح إحداهما على الأخرى قوله: "ويقولون: سمعنا هيملة عظيمة، وبعضهم يقول: هيملمة. والصواب: هينمة وهتملة أيضا، قال الكميت:

ولا أشهد الهجر والقائلينا إذا هم بهينمة هتملوا

فجمع اللغتين في بيت. والهينمة والهتملة: الصوت الذي لا يفهم". [2]

أما إذا كانت اللهجة رديئة فلا يعبأ بها ويقولون: عجوزة ... والصواب: عجوز. وقد حكي فيها: عجوزة، وفي الشيخ: عجوز، إلا أنها لغة رديئة شاذة، ولا يلتفت إليها، هكذا قال ابن دريد.[3] وقد سمع: مطرف ومصحف، بالفتح، إلا أنها لغة رديئة، لا يلتفت إليها.[4]

٦. اعتد بالفصيح و لم يتوقف عند حدود الأفصح فقط مثل المتشددين من علماء اللغة كالأصمعي والفراء وغيرهما، وإنما كان يرجح الأفصح على الفصيح، ولا يلغي الفصيح مكتفيًا بالأفصح بل كلاهما جائز ومقبول عنده وقد عقد لذلك بابًا في كتابه وهو الباب الحادي والعشرون (باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر) ومن ذلك: الظمأ، جاء فيه الظماء، بالمد، إلا أن القصر أعلى فيهما. وكذلك يقولون: الفلفل، بالكسر، وليس بمنكر،

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٨٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: السابق صـــ ٧١.

(٣) ينظر: السابق صـــ ٧٨.

(٤) ينظر: السابق صـــ ١٧٩.

يقال: فُلفُل، وفِلفِل، بالضم والكسر، ذكرهما ابن دريد وابن السكيت، إلا أن الضم أعلى وأفصح. وكذلك يقولون: دجاجة، ودجاج، بالكسر، جائز، إلا أن الفتح أفصح. وكذلك قولهم: القران، بترك الهمز وفتح الراء، ينكره المتفصحون، ويرونه من ألفاظ النساء والعوام، وهو جائز صواب، قرأ به الأئمة. ومن ذلك قولهم: رفقة، جائز مسموع يقال: رفقة ورفقة، إلا أن الضم أفصح، وليس الرفاق بجمع لها وإنما الرفاق جمع رفيق، مثل كريم وكرام. وكذلك قولهم: نطع، بفتح النون والطاء، جائز، والأفصح: نطع بكسر النون وفتح الطاء. وكذلك قولهم في جمع صورة: صور بكسر الصاد، جائز. يقال: صور، وصور إلا أن الضم أفصح. (١) ومنه قوله: "فأما الجهاز فيقال فيه: جهاز وجهاز، والفتح أفصح. (٢) وقوله: "ويقولون للطين الذي يختم به: طابع. والصواب: طابع، بفتح الباء، وقد يقال بكسرها، إلا أن الفتح أفصح وأكثر". (٣) ويقولون: "فيذهب الذاهب إلى قبا بغير مد. والصواب: إلى قباء بالمد، لم يذكر فيه ابن ولاد سوى المد. وقال أبو حاتم السجستاني: منهم من يصرف قباء فيجعله مذكرا، ومنهم من يؤنثه ولا يصرفه، وقد جاء في الملخص بالقصر في بعض الروايات، إلا أن المد أكثر وأفصح". (٤)

٧. اهتمامه بالضبط وقد استعمل في ذلك طرقًا مختلفة. منها: الضبط بذكر باب الفعل أو باب مضارعه مثل قوله: "والصواب: رمصت ترمص، بالصاد

(١) ينظر: السابق صـ ١٨٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: السابق صـ ٩٨.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٠٢.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢٠٦.

وكسر الميم في الماضي وفتحها في المستقبل. [1] علق يعلق وزانه: لصق يلصق. وعلق يعلق وزانه: أكل يأكل. وروى في الحديث: إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة ويعلق، بالفتح والضم. [2] والضبط بالنص على اسم الحرف: ويقولون: قربوص السرج. والصواب: قربوس، بالسين وفتح الراء... ويقولون: ريح الصعانين. والصواب: بالسين، وهو يوم معروف، يسمى عيد السعانين وهو عيد الزيتون، عند النصارى. ويقولون للدفتر: صفر. والصواب: سفر، قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [3] فأما الصفر فهو الخالي. ويقولون: برد قارص. والصواب: قارس، والقرْس والقرَس: البرد، ومنه القريس الذي يؤكل لأنه يبرد، فأما اللبن وما أشبهه فقارص بالصاد". [4] والضبط بذكر الحركة أو السكون: "يقولون: رجل يقَظان، ويكنون بأبي اليقَظان. والصواب: إسكان القاف، إلا أن اليقظة، ضد النوم: مفتوحة القاف، وقد غلط التهامي في إسكانها حين قال: العيش نوم والمنية يقظة ... والمرء بينهما خيال ساري، فأما يقْظة اسم رجل فبالإسكان، ومنه مخزوم بن يقظة أبو القبيلة". [5] ويقولون: "منجنيق. والصواب: منجنيق، بفتح الميم والجيم..... ويقولون: عليه طلاوة، والصواب: طلاوة، وطلاوة، بالضم والفتح، والضم أفصح. وكذلك يقولون: بغاث الطير، والصواب: بغاث

(١) ينظر: السابق صـ ٦٣، ٦٤،

(٢) ينظر: السابق صـ ٢٨٣.

(٣) سورة الجمعة من الآية (٥).

(٤) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٦٣، ٦٤.

(٥) ينظر: السابق صـ ٨٧، ٩٤، ١٢٥، ١٧٩، ١٧٦

وبغاث، بالفتح والكسر، وهي التي لا تصيد ... ويقولون: نينوفر. والصواب: نينوفر، بفتح النون الثانية، ونيلوفر، باللام أيضًا".[1] ومنها الضبط بذكر المثال على وزنه مثل قوله: "يقولون: الأنافي، في جمع أنف. والصواب: آنف، في القليل، وأنوف، في الكثير، كما يجمع فلس على أفلس وفلوس. وتقول العامة: في فلان دغل. وتقول الخاصة: دِغل والصواب: دَغل، على وزن جبل... وتقول العامة: نعناع. وتقول الخاصة: نعنع. والصواب: نعنع. على وزن جلجل. وأما النعناع فهو الرجل الطويل.[2] ومنها: الضبط بالمثال والوزن معا: "الخصب والجدب، وزانهما: العلم والجهل فالعلم يحيي الناس كما يحييهم الخصب، وكلاهما على وزن فعل. والجهل يهلكهم كما يهلكهم الجدب، وكلاهما على وزن فعل. [3] ومنها الضبط بذكر الميزان الصرفي.[4]

٨. إذا كان في اللفظ إشكال بسبب تشابه حروفه مع لفظ آخر وضحه وأزال هذا الاشكال قال: "ومما يشكل من هذا الباب – (أي باب التصحيف) –: همدان بالدال وفتح الهاء وإسكان الميم، قبيلة من اليمن، على وزن عطشان ينسب إليها: همداني. وهمذان بالذال معجمة وفتح الهاء والميم، موضع بخراسان ينسب إليه: همذاني".[5] وكذا قوله: "ومما يشكل من الأسماء: زاذان بن فروخ بالزاي، من رواة الحديث وراذان بالراء، موضع بالحجاز مما يلي

(١) ينظر: السابق صـ ١٧٩.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٥٠، ١٥٤، ١٩٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) ينظر: السابق صـ ٢٨١.

(٤) ينظر: السابق صـ ١٩٩.

(٥) ينظر: السابق صـ٣٧.

العراق. قال الأخطل:

لَمّا رأوني والصليبَ طالعا ومارَ سرجيسَ وموتًا ناقعا

حلوا لنا راذان والمزارعا كأنما كانوا غِرابا واقعا

يعني: فطار". (١)

٩. أنه إذا كان في المسألة خلاف بين العلماء البصريين والكوفيين اعتد به و لم يغلب رأيًا على الآخر ويعتبره هو الأولى بالصواب، وإنما يكتفي بذكره ويبدو ذلك من قوله: "ويقولون للشر والجلبة: شغَب. والصواب: شغب، بإسكان الغين، ولا يجوز فتحها، إلا على أصل الكوفيين، فإنهم قد أجازوا فتح كل ما كان على وزن فعل، إذا كان أوسطه حرف حلق. والبصريون يأبون ذلك، ولا يفتحون إلا ما جاء مسموعًا عن العرب. قال أبو زبيد يرثي ابن أخته:

كان عني يرد درؤك بعد الله شغب المستصعب المريد

ويقال: رجل شغْب، وامرأة شغْبة. قال ابن الدمينة:

وكوني على الواشين كداء شغبة كما أنا للواشي ألد شغوب (٢)

ومن ذلك: "قولهم اللحم، والبحر، والنعل، والنحل، والنخل، والنجل وما أشبه ذلك. وهذا مطرد عند الكوفيين: أن كل ما كان على فعل، بالإسكان،

---

(١) ينظر: السابق صـ ٣٨. والبيت في ديوان الأخطل هو:

لَمّا رأونا والصليبَ طالعا ومارَ سرجيسَ وسَمًّا ناقعا

والبِيضَ في أكُفّنا القواطعا حلّوا لنا راذانَ والمزارعا

ديوان الأخطل صـ ١٩٩

(٢) ينظر: السابق صـ ٨٧.

فإنه يجوز فيه فعل بالفتح، إذا كان وسطه حرف حلق. وأما البصريون فلا يفتحون منه إلا ما كان مسموعا من العرب".[1] ويقولون: "عنق، بفتح النون. والصواب: عنق، وعنق، كما تقول العامة: قال الله – تعالى –: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾[2] وكل ما جاء على فعل جاز إسكانه باتفاق، نحو كتب وكُتْب، ورسل ورسل، وأما ما جاء على فعل، بالإسكان، و لم يسمع فيه فعل، بضم عينه، فجائز ضمه عنه الكوفيين، والبصريون لا يجيزون ذلك".[3]

١٠. إذا كان في المسألة قولان ذكرهما ورجح أحدهما اعتمادًا على قواعد وقوانين العربية الفصيحة مثل قوله: "فأما من الحيلة فيقال: هو أحول منه، وأحيل، بالواو أحسن فيه من الياء".[4] "ويقولون: جعله الله دخرًا لك في الآخرة، وهذا دخيرة من دخائر الملوك. والصواب بالذال المعجمة في جميع ذلك. فأما قولهم: ادخرت الشيء ادخارًا، وهو مدخر، فإنما انقلبت دالا للإدغام، لأن الأصل: اذتخرت ومذتخر، ومثل ذلك: مدكر، ويقال مدكر ومذكر بالذال، إلا أن الذال أكثر وأفصح. أنشد سيبويه:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

---

(١) ينظر: السابق صـ ١٨٧، ١٨٨

(٢) سورة الإسراء من الآية (٢٩).

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٠١

(٤) ينظر: السابق صـ ٧٤.

وإذا قلت مذخور لم يكن إلا بالذال معجمة؛ لأنه لا إدغام فيه، وإنما هو كقولك: مذكور.[1] وقول المتنبي:

صحبت في الفلوات الوحش منفردا حتى تعجب مني القور والأكم.

ينشدونه: القوز، بالزاي. والرواية: القور، جمع قارة وهي الجبل الصغير، ومن الرواة من يرويه: القوز، بالزاي وفتح القاف، إلا أن القور أعرف وأكثر وأشبه بالصنعة، لمقابلة الجمع بالجمع، لأن القوز مفرد، والأكم جمع، فهو يقبح لذلك، هكذا قال لي أبو علي حسن بن رشيق رحمه الله تعالى – فأما القوز بالزاي وضم القاف فغلط لا يجوز.[2]

١١. يتخذ أحيانًا من تعليل التسمية دليلا على تصويب اللفظ كما في قوله: "ويقولون: حمصت الحب على النار. والصواب: حمست، بالسين، مأخوذ من الحماسة، وهي الشدة وإنما قيل لقريش: الحمس لشدتهم في دينهم".[3]

## سادسا: شرح الأخطاء وتفسيرها عند ابن مكي الصقلي:

يقصد بهذه المرحلة تفسير الأخطاء وبيان أسبابها اللغوية وغير اللغوية.[4] إذ فيها نعزو هذه الأخطاء إلى مظانِّها الرئيسة. أي أن نُبَيِّنَ أسبابَها ما أمكن ذلك. هل هي بسبب اللغة الأم أَمْ بسبب اللغة الثانية المتعلمة على لسان

(١) ينظر: السابق صـــ ٣٥ وما بعدها

(٢) ينظر: السابق صـــ ٣٩.

(٣) ينظر: السابق صـــ ٦٤.

(٤) ينظر: اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها صـــ ١٠٣.

الناطقين بها من غير أهلها كلغة الأعاجم الذي اعتنقوا الإسلام مثلا؟ أم أن هناك أسبابًا أخرى يمكن بيانُها وذكرُها، فهذه المرحلة تعتمد إذًا على معرفة أسباب الوقوع في هذه الأخطاء، فقد تنشأ هذه الأخطاء نتيجة للتداخل اللغوي، أو عدم معرفة القاعدة اللغوية، أو صعوبتها. وهذه المرحلة تعقب تحديدها وتوصيفها، وفي هذه المرحلة يجيب الباحث أو الجامع عن السؤال: لِمَ تقع الأخطاء؟ وما أسباب حدوثها؟ فيكشف — في جوابه – عن أسبابها وكيفية حدوثها، ومحاولة توضيح مصادرها، ومعالجتها حتى يمكن التقليل من وجودها ومن خطرها على اللغة النموذجية. وهي أسباب مختلفة، منها اللغوي الذي يعود إلى طبيعة اللغة ونظامها وقوانينها، وغير اللغوي الذي يُرد إلى ابن اللغة (العينة) من حيث ثقافته ودرجة معرفته بنظام لغته وقدرته على تطبيقه له، فضلًا عن عوامل نفسية واجتماعية تؤثر عليه. وتختلف هذه الأسباب من لغة إلى أخرى، ومن عينة إلى أخرى؛ فليست هناك كلمة جامعة ونهائية تفسر أسباب حدوثها، فهذا الأمر "ما يزال فرضيًّا بدرجة كبيرة". (١) و"ليست هناك كلمة جامعة على معايير التفسير، إذ كلها موضع نقاش".(٢) فشرح الأخطاء — إذَا — هو عملية صعبة جدًا وهو الهدف النهائي والأخير من تحليل الأخطاء.

ونود الإشارة هنا إلى أن "أخطاء صاحب اللغة تختلف عن أخطاء الأجنبي؛ فالنوع الأول يحدث عادة لأسباب فيزيقية كالإرهاق أو المرض،

---

(١) التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء – كرودر صـــ ١٤٦.

(٢) علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية ـــصـــ ٥٣.

وأسباب نفسية كالتوتر والشك، وهذه الأخطاء تدور في إطار زلات اللسان في الحذف والنقل والتكرار، وفي تغيير خطة الكلام بأن نبدأ تركيبًا ثم نعدل عنه إلى تركيب آخر، وهكذا ..." وهو موضوع غني لدراسة الأداء اللغوي. أما النوع الثاني فهو ذو طبيعة مختلفة، ويرجع إلى عوامل في التعلم أو في نقص المعرفة بالنظام اللغوي الذي يتعلمه.(١) وهو ما يبدو بصورة واضحة في أخطاء العوام، ومرجع هذه الأخطاء إلى أمرين هما: السهولة في النطق أو في تعلم اللغة، والصعوبة فيهما، وهو ما يسمى عند علماء اللغة في أوروبا وأمريكا بـــ استراتيجيتي السهولة والتحجر. ولعل هذا هو نفس ما قصده ابن جني في حديثه عن أحوال العربي في التأثر بلهجة غيره بين السهولة والصعوبة حيث قال: "اعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه".(٢)

وإذا كان ذلك كذلك فإن انتقال الناطق من لغته الأم إلى لغة أخرى غيرها فيه من الصعوبة والتحجر ما هو أكثر من انتقال الناطق من لهجته إلى لهجة أخرى غيرها من نفس اللغة، ويبدو هذا واضحًا في قول الجاحظ: "ألا ترى أن السندي إذا جلب كبيرًا فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايًا ولو أقام في عليا تميم وسفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عامًا، وكذلك

(١) السابق صـــ ٥٠.

(٢) الخصائص ١/ ٣٨٣.

النبطي القح بخلاف النبطي المغلاق الذي نشأ في بلاد النبط؛ لأن النبطي القح يجعل الزاي سينًا فإذا أراد أن يقول زورق. قال : سورق، ويجعل العين همزة فإذا أراد أن يقول مشمعل. قال: مشمئل، والنخاس يمتحن لسان الجارية إذا ظن أنها رومية وأهلها يزعمون أنها مولدة بأن تقول: ناعمة، وتقول: شمس ثلاث مرات متواليات".(١)

ومن خلال مطالعتنا لمؤلفات علمائنا العرب القدامى ومنها "تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي" ندرك أنهم في تعليلهم لأخطاء العوام والخواص قد أشاروا إلى أسباب كثيرة ومتنوعة لهذه الأخطاء. ويمكن أن تعود إلى عدة أسباب: لغوية، واجتماعية، ونفسية، وعضوية. وهذه الأسباب تتفق في معظمها مع الأسباب التي قال بها محللو الأخطاء في الدراسات الحديثة، وسنوضح هنا الأسباب اللغوية التي أشار إليها ابن مكي في تصحيح الأخطاء اللغوية الموجودة في لسان أهل صقلية عامتهم وخاصتهم إذ هي السمة الواضحة في تثقيف اللسان، وفيما يلي بيان ذلك.

### ١. التصحيف والتحريف:

أصل التصحيف أن "يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، و لم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب".(٢) واصطلاحا هو: "ما صحفه أهل الأرب من الشعر والألفاظ".(٣) ويعد التصحيف هو السبب الرئيس في وجود

---

(١) البيان والتبيين ـــ ١/ ٦٩ - ٧١.

(٢) البلغة إلى أصول اللغة صـــ ٣٧.

(٣) السابق صـــ ١٤٧.

الأخطاء بصفة عامة وندر من لم يقع فيه من العلماء كـــ خلف الأحمر.[1] قال السيوطي: "وقد وقع فيه جماعةٌ من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومَنْ يَعْرَى من الخطأ والتصحيف".[2] وقد كثر وجوده في كلام أهل صقلية حتى عقد له عند ابن مكي الصقلي باباً مستقلا هو الباب الأول "باب التصحيف" وهو أكبر أبواب الكتاب بعد باب الإبدال، حيث جاء هذا الباب في خمس وعشرين صفحة؛ نظرا لكثرة الأخطاء اللغوية الناتجة عن هذا العامل، وأورد فيه الكلمات المصحفة مرتبة على حروف ألف باء حسب الحرف الذي يقع فيه التصحيف.[3] وكذا بين وجوده في كلام أهل الفقه وأهل الحديث وغيرهم في الأبواب الأخرى. ومرجع هذا التصحيف هو تشابه بعض أشكال الحروف العربية ورسمها المتقارب، مما أدى إلى الخلط بين بعضها حال الكتابة والنطق. ولكثرته بدأ به كتابه حيث قال: "وإنما ابتدأت بالتصحيف؛ لأن ذلك كان سَبب تأليف

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف – أبو هلال العسكري صـــ ١٨. ونظرًا لكثرة الأخطاء اللغوية الناتجة عن هذا العامل اهتم به العلماء اهتماما كبيرا حتى خصه بعضهم بمؤلف مستقل ومن هؤلاء الحسن بن عبد الله أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـــ) الذي أفرد كتابًا مستقلًا لهذا الغرض، أسماه: "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف" وجعله خاصا بأخطاء اللغة والشعر، وفيه شرح الألفاظَ والأسماء المُشْكِلة، التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف ويَدْخلها التحريف، ومنهم صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـــ) وكتابه "تصحيح التصحيف وتحرير التحريف"، والإمام السيوطي (ت ٩١١هـــ) وكتابه "التطريف في التصحيف" وفيه أورد الأخطاء اللغوية في رواية الأحاديث النبوية والتي كان التصحيف سببها الرئيس.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٣٠٢.

(٣) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٢٢ - ٤٦.

الكتاب، ومفتاح النظر في تصنيفه، ثم أتبعته كلامًا يليق به أو يقاربه".[1] وقد بين دور هذا التصحيف في وجود الأخطاء كسبب رئيس في كلام العامة من الناس، بل والخاصة أيضا في صقلية حيث قال: "ثم لم يزل الغلط ينتشر في الناس ويستطير، حتى وقع بهم في تصحيف المشهور من حديث النبي – ﷺ – واللحن في الواضح المتداول منه، وتعمد الوقف في مواضع لا يجوز الوقوف عليها، من كتاب الله – ﷻ – وتغيير أشعار العرب وتصحيفها، وتصنيف كتب الفقه وغيرها ملحونة، تقرأ كذلك فلا يؤبه إلى لحنها، ولا يفطن إلى غلطها، بل إذا سمعوا الصواب أنكروه ونافروه، لطول ما ألفوا فقده، وركبوا ضده ...".[2] ومنه خطأ أهل الحديث: "يقولون: عثمان بن مطعون، والصواب: مظعون بالظاء معجمة".[3] ويقولون: – (أي أهل الحديث) – سيل مهزوز. والصواب: سيل مهزور الأولى زاي والآخرة راء. ويقولون: حتى يكون عمله هو الذي يخصله أو ينعبه. والصواب: ينغبه بالغين معجمة، أي يهلكه، يقال: نغب الرجل ينغب نغبا، إذا هلك، وأنغبته أنا. ويقولون: ابن بزيغ والصواب: بزيع بعين غير معجمة. ويقولون: المسيخ الدجال، بالخاء معجمة. والصواب: بالحاء غير معجمة، على وزن جريح، وقد روى مسيح، على وزن سكيت إلا أن رواية التخفيف أكثر وأعرف ...".[4] كذا وقع فيه أهل الفقه يقولون: "إنما ذلك في القشب اليابس. والصواب: القشب،

(١) السابق صـ ٢١.

(٢) السابق صـ ١٦، ١٧.

(٣) السابق صـ ٢١٢.

(٤) السابق صـ ٢٠٩ وما بعدها.

بالإسكان، وهو كل يابس إلا في التمر اليابس خاصة، فإنه إنما يقال فيه: قسب بالسين غير معجمة ... فأما القشيب فهو من الأضداد، يكون الجديد، ويكون البالي. والقسيب بالسين، غير معجمة، لا يكون إلا البالي خاصة. ويقولون: حشاش الأرض. والصواب: خشاش، بفتح الخاء ...".[1]

### ٢. التقارب الصوتي لأصوات العربية وحروفها:

أدرك ابن مكي الصقلي كغيره من علماء العربية دور التقارب الصوتي بين الحروف في وقوع بعض الأخطاء الصوتية، بل إنه عقد لهذه الظاهرة باباً مستقلا وهو "باب التبديل".[2] بين فيه أن أهل صقلية يبدلون بعض الحروف من بعض، وكان قرب المخرج هو العامل الرئيس في وجود هذه الأخطاء في لسانهم في أكثر النماذج التي ذكرها كالإبدال بين الهمزة والعين، والباء والميم، والتاء والطاء، والجيم والشين، والجيم والقاف والكاف، والحاء والهاء، والراء واللام، والزاي والسين، والسين والصاد ... إلخ، وهو في ذلك يتفق مع ما ذكره أكثر القدامى من ضرورة وجود علاقة مخرجية بين الصوتين المبدلين، وإنما عد ذلك لحنا وخطأ في لسان أهل صقلية وإن كان جاريا على مقاييس العلماء لسببين، أحدهما أن الإبدال ظاهرة سماعية لا قياسية يتوقف فيها عند حدود ما سمع من فصحاء العرب ولا قياس فيه، وثانيهما وقوعه بعد عصور الاحتجاج "فلا يجوز نطق اللام راء ولا السين صاداً — عدا موضعا واحدا يقبل القياس – ولا الخاء غينا وإن تقاربت هذه الأصوات في المخارج

(١) السابق صـ ٢١٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: السابق صـ ٤٧ - ٧٦.

والصفات واستعمل العرب أمثالها كثيرًا؛ لأن اللغة تتوقف على السماع ولا يجري فيها القياس".[1] وقلّ ما ورد الإبدال بين حرفين لا علاقة صوتية بينهما في كلامهم كالإبدال بين الهمزة والجيم، والهمزة والميم، والألف والعين والميم.

### ٣. صعوبة النطق ببعض الحروف عند أهل صقلية:

تُعدّ المشكلات الصوتية أكثر المشكلات اللغوية وأعقدها لدى دارسي العربية من غير أبنائها؛ وفي مقدمتها مشكلة نطق بعض الأصوات الخاصة باللغة العربية والتي لا يحسن الأجنبي النطق بها، من هذه الأصوات مثلًا الضاد وتداخلها مع الدال، والسين وتداخلها مع الصاد، والهاء وتداخلها مع الحاء، والحاء نفسها وتداخلها مع الخاء، وكذلك الطاء والتاء والقاف والكاف، والزاي والظاء، والعين، والغين. وتتفاوت هذه المشكلات من شخص إلى آخر؛ وذلك تبعًا لعدد من العوامل اللغوية والشخصية والتعليمية، فوقوع المتعلّم الأجنبي في هذه الأخطاء يعود إلى أربعة أسباب؛ وهي كما يلي:

أ. اختلاف اللغتين في مخارج الأصوات.

ب. اختلاف اللغتين في التجمعات الصوتية.

ج. اختلاف اللغتين في مواضع النبر والتنغيم والإيقاع.

د. اختلاف اللغتين في العادات النطقية.

---

(١) التهذيب بمحكم الترتيب صـــ ١٩ من كلام المحقق.

٤. صعوبة نطق الأصوات الصائتة، فهذه الأصوات لا توجد في كثير من لغات العالم، لذلك معظم متعلّمي اللغة العربية يواجهون صعوبة في تعلّم هذه الحروف [١] وقد فطن ابن مكي لهذا السبب ويبدو ذلك من قوله في حديثه عن الإبدال بين الضاد والظاء: "هذا رسم قد طمس، وأثر قد درس، من ألفاظ جميع الناس، خاصتهم وعامتهم، حتى لا تكاد ترى أحدا ينطق بضاد ولا يميزها من ظاء، وإنما يوقع كل واحدة منهما موقعها، ويخرجها من مخرجها، الحاذق الثاقب إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير. فأما العامة وأكثر الخاصة فلا يفرقون بينهما في كتاب ولا قرآن، وهو باب واسع وأمر شاسع، إن تقصيته أخرجت الكتاب عن حده، وانحرفت عن قصده. ولكني أقصد ما تضطر إليه الحاجة، مما في القرآن، والمستعمل من كلام الناس المتداول بينهم. وأقتصر من ذلك على حرف الظاء خاصة، لأنه الأقدم، لأن ترك العلامة علامة، وقد استخرج قوم ما في القرآن من ظاء، وكان قدر ثلاثين كلمة، سوى ما يشتق منها ... وأما ما ليس في القرآن مما يكثر استعماله، فقدر عشرين كلمة ... فهذه أيدك الله جملة مختصرة، إذا أنت عرفتها ورددت إليها ما اشتق منها، كالظهارة من الظهور، وحظيرة الشوك من المحتظر، والظعائن من الظعن، وما أشبه ذلك، وعلمت أن كل ما عداها مما يكثر استعماله فهو بالضاد، كنت قد نهضت من العلم بحمل أعجز الحامل له، على

(١) المشكلات الصوتية في تعّلم اللغة العربية للناطقين بغيرها جامعة المدينة العالمية أنموذج – د/ دكوري ماسيري، و أ/ سمية دفع الله أحمد الأمين – دولة ماليزيا وزارة التعليم العالي الماليزية/ جامعة المدينة العالمية، وكالة البحوث والتطوير – عمادة البحث العلمي مجلة المجمع سنة ٢٠١٢ صـــ ٩.

خفته، وحللت من التخصص محلا أعوز السامين له، على قربه، وأحييت ما أماته الناس، على شدة حاجتهم إليه، فقد قال أهل العلم: لا تجوز الصلاة خلف من يبدل الضاد ظاء في فاتحة الكتاب، ولا صلاته هو إذا وجد من يأتم به فتركه وصلى وحده، وسترى ذلك مستوعبا في باب غلط قراء القرآن إن شاء الله".[1]

فابن مكي ذكر أن العامّة، وأكثر الخاصة لا يفرّقون بين الضاد والظاء في كتاب ولا قرآن. وما كان ذلك إلا بسبب صعوبة النطق بهما على من دخل الإسلام من الأمم المختلفة فضلا عن قسم من القبائل العربية. فإخراج الضاد من مخرجها عسير لا يقدر عليه العوام، قال مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ): "ولا بد للقارئ من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت، فهو أمر يقصر فيه أكثر من رأيت من القراء والأئمة؛ لصعوبته على من لم يدرب فيه ... ومتى فرط في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الذال فيكون مبدلًا ومغيرًا، والضاد أصعب الحروف تكلفًا في المخرج، وأشدها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلف القارئ إخراجها على حقها أتى بغير لفظها، وأخل بقراءته".[2] وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): "والضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإنّ ألسنة الناس فيه مختلفة، وقلّ من يحسنه، فمنهم من يخرجه ظاء، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٦٦: ٦٨.

(٢) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة صـ ١٨٤: ١٨٥.

يجعله لامًا مفخّمة، ومنهم من يشمّه الزاي، وكلّ ذلك لا يجوز".[1] فـ "الضاد حرف مجهور، وهو أحد الحروف المستعلية، وهو للعرب خاصة. ولا يوجد في كلام العجم إلا في القليل".[2] وربما كان الذي أوقعهم في إبدال الضاد ظاءً هو فساد ألسنتهم بالنطق بهما في مخرج متفق، والجهل بالتفرقة بينهما في المنطق وقلة معرفتهم بلغة العرب.

**٥. عدم الإلمام الجيد بطريقة أداء آي الذكر الحكيم ومعرفة أحكامه وطرائق نطقه:**

وقد بين ذلك بوضوح في باب مستقل هو الباب الخامس والثلاثين وهو "باب غلط قراء القرآن" قال فيه: "أكثرهم لا يبالي بإظهار النون الخفيفة والتنوين عند الياء والواو، ولا يتحسس إلى ذلك، ولا يعده لحنا، كقوله تعالى:﴿ أَن يَقُولُوٓاْ ﴾، [3] ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَلۡمِزُكَ ﴾ [4] ﴿أَلِيمَا ۝١٣ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [5] وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [6] وقوله تعالى:

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٢١٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢١٣، والرعاية ١٨٤.

(٣) سورة هود من الآية (١٢).

(٤) سورة التوبة من الآية (٥٨).

(٥) سورة المزمل من الآيتين (١٣، ١٤).

(٦) سورة الأعراف من الآية (١٠٢).

﴿مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٢٥ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ۝٢٦﴾ [1] وما أشبه ذلك، حيث وقع في القرآن. و لم يقرأ أحد من الأئمة مثل هذا بالإظهار. وسألت أبا علي الحلولي – رحمه الله – عن الصلاة خلف من يظهر النون الخفيفة والتنوين عند الياء والواو، فقال: نكره الصلاة خلفه، لأنه قد خرق الإجماع، وقرأ بما لم يقرأ به أحد. وقال لنا الشيخ أبو محمد عبد الحق أيده الله: رأى بعض أهل العلم أن اللحن الذي لا يجوز مثل إظهار هذه النون الخفيفة".(٢) ومنها: تشديد ما ليس مشددا. يقول: "وسمعت من يقرأ: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [3] بتشديد الواو من قوله تعالى: ﴿فأحسن صوركم﴾، وتشديدها لا يجوز. وسمعت من يخفف العين من قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [4] وتخفيفها لا يجوز؛ لأنه من قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا﴾ [5] يقال: دعه يدعه، إذا رفعه، على وزن: شده يشده".[6] ومنها: المبالغة في إظهار النون الخفيفة والتنوين في موضع لا تكون فيه إلا مظهرة ولا لبس فيه قال: "ومنهم من يبالغ في إظهار النون الخفيفة والتنوين، عند العين وما أشبهها، حتى تصير إلى التشديد، فيقول يومئذن، في قوله تعالى:

---

(١) سورة الدخان الآيتان (٢٥، ٢٦)

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٠٢.

(٣) سورة التغابن الآية (٣)

(٤) سورة الماعون الآية (٢).

(٥) سورة الطور الآية (١٣).

(٦) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٠٣.

﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [1].....[2] ومنها: الوقف الخاطئ قال: "ورأيت بعض أئمة المساجد يتعمد الوقف على قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت﴾ [3] ثم يبتدئ ﴿رأيت نعيما﴾ [4]، وعلى قوله: ﴿مطاع ثم﴾ [5] ويبتدئ ﴿أمين﴾، وعلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [6] ويبتدئ ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ وبعضهم يتعمد الوف على إرم، ويبتدئ بذات العماد. وكذلك ربما تعمدوا الوقف على قوله تعالى:﴿يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾[7] وعلى قوله:﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾[8] وهذه المواضع وأمثالها لا يجوز أن يقف عليها إلا من غلبه النفس.... وبعضهم إذا وقف على آخر سورة القدر فقال:﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [9] زاد ألفًا بين الفاء والجيم. وكذلك إذا وقف على آخر سورة العصر، فقال: (وتواصوا بالصبر) مد صوته حتى يتولد بين الصاد والباء ألف. ومثل هذا لا يجوز؛ لأنه

---

(١) سورة التكاثر آية (٨)

(٢) ينظر: تثقيف اللسان صـ ٢٠٣: ٢٠٤.

(٣) سورة الإنسان من الآية (٢٠)

(٤) سورة الإنسان من الآية (٢٠)

(٥) سورة التكوير من الآية (٢١)

(٦) سورة الفجر الآية (٦)

(٧) سورة النصر الآية (٢)

(٨) سورة التين الآية (٥).

(٩) سورة القدر الآية (٥)

زيادة حرف في كتاب الله – ﷻ – ... وهذا لا يقدر على التحرز منه إلا من قرأ شيئًا من العربية، أو واظب على قراءة القرآن على الأئمة".[1]

**٦. محاكاة النطق الأعجمي في نطق بعض الحروف:**

كما في قوله: "يقولون لبعض الصقور: "شذانق. والصواب: سوذانق، وسوذق، وسوذنيق، وسوذنوق، كل ذلك بالسين، وهو فارسي معرب".[2] ومن أسباب الخطأ في تبديل الحروف محاكاة النطق الأعجمي في نطق الحروف الفرعية غير المستحسنة يبدو ذلك من قوله: "ويقولون للقميص الذي لا كمي له: بكيرة، بحرف بين الكاف والقاف. والصواب: بقيرة، بقاف محضة".[3] ولعل من ذلك أيضا قولهم: "اشترت الماشية. والصواب: اجترت، وهو أن تجتر ما في بطنها، ومن أمثالهم: لا أكلمك ما اختلفت الجرة والدرة، أي لا أكلمك أبدا.... ويقولون: فلان مشتهد في حاجتك. والصواب: مجتهد، وهو مفتعل من الجهد. ويقولون: قلفاط. والصواب: جلفاط، وصناعته الجلفطة، ذكره ابن دريد وغيره. ويقولون: سنبوسك. والصواب: سنبوسج وسنبوسق أيضا".[4] فلعلهم كانوا ينطقون هذه الكلمات بحروف مزدوجة بين الجيم الشين كما في اشترت ومشتهد، أو بين الجيم والكاف كما في سنبوسك. أو سمعوها هكذا من بعض الأعاجم الذين كانوا في جيش

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٢٠٣ – ٢٠٥.

(٢) ينظر: السابق صـ ٤٠.

(٣) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ٧٠.

(٤) ينظر: السابق صـ ٥٤.

الفتح ومعظمهم من الفرس الخراسانيين، وأسد واحد منهم – (أسد بن الفرات) – ومن البربر والأندلسيين.[1] إذ يشيع في نطقهم حروف غير مستحسنةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من ترتضي عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء. وهذه الحروف جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة.[2] وهذه الحروف المزدوجة وغير المستحسنة "لا تكاد توجد إلا في لغة مرذولة غير متقبلة .... ولا يصح أمرها إلا بالسمع والمشافهة". [3] فربما حولوها إلى أقرب الحروف إليها فحولوا الذي بين الجيم والشين إلى شين خالصة كما في اشترت ومشتهد، وحولوا الذي بين الجيم والقاف إلى القاف كما في قلفاظ، أو إلى الكاف كما في سنبوسك فأخطأوا.

### ٧. عدم معرفة الفروق الدقيقة بين الألفاظ في الاستعمال:

بعض أهل صقلية لا يعرفون الفروق الدقيقة بين الألفاظ فيستعملون اللفظة في غير موضعها وقد بينا ذلك في حديثنا عن الأخطاء الدلالية والأسباب الكلية، بل إنه عقد لهذه الظاهرة في كلامهم لكثرتها باباً مستقلا هو الباب الحادي والأربعون "باب ما يجري في ألفاظ الناس ولا يعرفون

---

(١) ينظر: العرب في صقلية صـــ ٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب – سيبويه ٤/ ٤٣٢ بتصرف.

(٣) سر صناعة الإعراب صـــ ٥٩ بتصرف.

تأويله" [1] ولا فرق في ذلك بين العامة ومنهم والخاصة إذ ذكرنا أن أهل الفقه منهم أكثرهم لا يفرق بين: يجب وينبغي ويجوز. والصواب: ألا توضع لفظة منهن موضع الأخرى؛ لأن يجب إنما تكون في الفرائض، وينبغي في الندب، ويجوز في الإباحة. ويقولون للاغتسال من الجنابة وغيرها: غُسْل. والصواب: غَسْل، بفتح الغين، فأما الغُسْل، بالضم، فهو الماء...[2] ولا يفرقون بين يجزيك ويجزي عنك، بل يضمون أوائلهما، ويتركون الهمز فيهما جميعًا ... ويقولون – (أي أهل الفقه) –: لما بين الفريضتين: وَقْص. والصواب: وَقَص، بفتح القاف، والجميع: أوقاص. فأما الوقْص، بالإسكان، فدق العنق لا غير. ويقولون: إذا ادعى المُودِع ضِياع الوديعة، والمرتهِن ضِياع الرهن ما أشبه ذلك، بكسر الضاد. والصواب: الضياع ... فأما الضياع بكسر الضاد، فجمع ضيعة ... ويقولون: كتاب القسم. والصواب: القسم بفتح القاف؛ لأن القسم هو النصيب، والقسم هو مصدر قسمت، وليس المراد أن يقال: كتاب النصيب المقسوم. ولكن المراد القسمة، والقسم بمعناها.

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٢٣٢ وما بعدها.

(٢) وما ذكره ابن مكي هنا في لفظ الغسل مختلف فيه؛ حيث وافقه ابن الأثير فقال: "الغُسْلُ بالضم الماء القليل الذي يُغْتَسل به كالأُكْل لما يؤكل وهو الاسم أيضاً من غَسَلْته والغَسْل بالفتح المصدر وبالكسر ما يُغْسل به من خِطْميّ وغيره والغِسل والغِسْلة ما يُغْسَل به الرأْس من خطميّ وطين وأُشْنان ونحوه" لسان العرب (باب اللام فصل الغين). وخالفه الأزهري حيث قال: "الغُسْلُ: تمامُ غَسْلِ الْجلد كُله والمصدر: الغَسْلُ والغِسْل: الخِطميُّ، والغَسُولُ: كلُّ شيءٍ غسَلْتَ بِهِ رَأْسا أَو ثوبا أَو غَيره، والغِسْلةُ آسٌ يُطَرَّى بأفاويه الطِّيبِ يمتشط بِهِ. تهذيب اللغة (الغين والسين واللام ٨/ ٦٨).

[1] ومثلهم أهل الوثائق إذ يقولون: "مهر يحِل بالبناء. والصواب: يحُل بضم الحاء، يقال من الحلول: حل يحل، ومن الحلال: حل يحل. ويقولون: وعلى هذا الزوج أن يدرر على زوجه نفقتها. والصواب: أن يدر براء واحدة مشددة. وإذا قال الأيم لم يريدوا إلا التي مات عنها زوجها أو طلقها. وليس كذلك. إنما الأيم: التي لا زوج لها، بكرًا كانت أو ثيبًا. قال الله عز وجل: ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ﴾[2] لم يرد الثيبات خاصة، دون الأبكار. ويقال للرجل أيضًا: أيم إذا لم تكن له زوج".[3] ومما استعملوه و لم يعرفوا تأويله قولهم: "مالك في هذا الأمر طباخ. والطباخ أصله القوة والسمن، ثم استعمل في غيرهما، فقالوا فلان لا طباخ له، أي لا عقل له ولا خير عنده. قال حسان:

المال يغشى رجالا لا طباخ لهم  كالسيل يغشى أصول الدندن البالي.

ومنه قوله: لم تترك الفتنة من الناس طباخا".[4] ومن ذلك غلط أهل السماع مثل قول الشريف الضبي:

لو أن قومك نصلوا أرماحهم  بعيون سربك ما أبل طعين

أنصلوا فينقلب المعنى؛ لأن معنى أنصلت الرمح: نزعت نصله، ومنه قيل لرجب: منصل الأسنة؛ لأنهم كانوا يترعون في الأسنة فلا يغزون ولا يتحاربون. ومعنى نصلته: ركبت نصله. فأراد: لو أن قومك ركبوا عيون

---

(١) ينظر: السابق صـ ٢١٣ وما بعدها.

(٢) سورة النور من الآية (٣٢).

(٣) ينظر: تثقيف اللسان صـ ٢٢٠.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢٣٦.

سربك على أرماحهم ما أبل طعين، أي ما أفاق مطعون بها. والسرب: جماعة النساء. [1] استعمل اللفظ (أنصلوا) مزيدا بالهمزة في معنى المجرد (نصلوا) فانقلب المعنى إلى ضده.

### ٨. الانحراف عن صحيح الأصول اللغوية والأقيسة الفصيحة المعروفة

اهتم ابن مكي بما وقع في ألسنة أهل صقلية من انحرافات تبعد بهم عن جادة الصواب في قوانين اللغة وأصولها وصحيح قواعدها وفصيح أساليبها التي وضع ضوابطها وقوانينها علماؤنا الأوائل فصارت هي النموذج الأعلى للفصاحة ومقياس الاستقامة اللغوية وما عداها يعد لحنًا شائبًا لا يجوز استعماله، بل إن الكتاب أكثره في هذا الأمر تحديدًا وقد ذكرنا في حديثنا عن الأخطاء الصرفية والنحوية التي تحدثنا عنها تفصيلا ما يدلل على صحة ذلك، بل إن أهل الفقه لم ينجوا من ذلك كما ذكرنا، فوجدنا في كلام أهل صقلية عامتهم وخاصتهم أمثلة للاستعمال المخالف للقياس في استعمال بعض الصيغ الصرفية وقد نص العلماء على خطئها لمجيئها على خلاف أقيسة لغتهم الفصيحة ومنها: استعمال اسم الفاعل من الثلاثي وقد استعمل على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر بالمخالفة لأصل القياس الصرفي، والعكس، وكذا في اشتقاق اسم المفعول على غير أصوله، وصوغ المضارع من الماضي، وكذا اسم الألة، واسم المكان، والنسب، والتصغير، وصيغ الجمع على غير أصولها اللغوية، ووجدنا ذلك أيضًا في المخالفة لقواعد النظم والتركيب وفقًا لنظام النحو العربي وأقيستهم

---

(١) ينظر: السابق صـ ٢٢٨.

اللغوية الصحيحة. والتغيير الذي يصيب اللغة إن خرج عن قواعد اللغة المتفق عليها والخاضعة للضوابط المرسومة عد خطأ صرفا أو نوعًا من اللحن أو الانحراف في أقل تقدير. إن هؤلاء المعياريين يفرضون القواعد ويفرضون الالتزام بها، إذ اللغة عندهم "ما يجب أن يتكلمه الناس". إنهم ينهجون المنهج المعياري الذي يعني بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائما وأبدا. فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب، وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ".[1] ومما ورد من ذلك علاوة على ما ذكرناه سابقًا أنهم يقولون قولون في جمع "ماء": "ميات". والصواب: "مياه" و"أمواه" بالهاء؛ لأن الهمزة من ماء مبدلة من هاء، أصله: موه فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا، ثم أبدلوا من الهاء حرفا جلدا وهو الهمزة، لأن الهاء خفية والألف خفية، والدليل على ذلك قولهم: ماهت الركية، وأمواه ومياه في الجمع. كذلك يقولون في جمع "عضة": عضات. والصواب: عضاه بالهاء، ترد المحذوف من عضة، كما تقول في جمع شفة: شفاه بالهاء. ويقولون: في جمع شاة: شيات. والصواب: شياه بالهاء".[2] ويقولون في جمع ريح: أرياح. والصواب: أرواح، قال الشاعر:

إذا هب أرواح الشتاء الزعازع

(١) دراسات في علم اللغة – د/ كمال محمد بشر صـــ ٢٥٥.

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٢٧.

فأما قولك: رياح، فالياء فيه مبدلة من واو، وكذلك هي في ريح، وإنما أبدلت واوه ياءً لانكسار ما قبلها كميزان وميقات.(١) ويقولون في جمع جدي: جديان. والمتفصحون منهم يقولون: الجداء، وكل ذلك خطأ. والصواب: أجد، في قليل العدد. وجداء في كثيره، ووزن أجد: أفعل، كقولك أكلب في جمع كلب، وفي قليل العدد، وكلاب في الكثير. والأصل في أجد: أجدي، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، وكسر ما قبل الياء، إذ ليس في الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة، وحذفت الياء لسكونها وسكون التنوين. وكذلك ما كان من هذا الباب، مثل: أظب، جمع ظبي، وأيد، جمع يد. وهذا حجة من قال: وزن يد: فعل. وكذلك ما كان آخره واوا، كدلو وحقو، يقولون في جمعه: أدل وأحق، لأن الأسماء ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة، وإنما يكون ذلك في الأفعال، لأن الأسماء تتغير بالنسبة والإضافة وغير ذلك. فإذا أدى قياس إلى ذلك أبدل من الواو ياء، ومن الضمة كسرة، فصار إلى باب ما آخره ياء. والأصل المرفوض: أدلو، وأحقو".(٢) ويقولون:

---

(١) ينظر: السابق صـــ ٧٤. فأصل ريح روح لاشتقاقها من الرّوح، وَإِنَّمَا أبدلت الْوَاو يَاء فِي ريح للكسرة الَّتِي قبلهَا، فَإِذا جمعت على أَرْوَاح فقد سكن مَا قبل الْوَاو، وزالت الْعلَّة الَّتِي توجب قَلبهَا يَاء فَلهَذَا وَجب أَن تُعَاد إِلَى أَصْلهَا، كَمَا أُعيدَت لهَذَا السَّبَب فِي التصغير فَقيل: رويحة. ونَظِير قَوْلهم: ريح وأرواح قَوْلهم فِي جمع ثوب وحوض: ثِيَاب وحياض، فَإِذا جمعوها على أَفعَال قَالُوا: أثوَاب وأحواض". فهم قاسوا الأرياح علي رياح، وأصل رياح رواح؛ لأنها جمع الريح، وهو في الأصل روح، فلما سكنت الواو وكسر ما قبلها أثّر عليها فقلبها ياء، فقاسوا علي ذلك الأرياح، والعلة هنا غير موجودة، لكن إلفهم لرياح كان مدخلهم إلي هذا القياس الخاطئ.

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٥٠، ١٥١.

هذا حديث مزاد فيه، وثوب مصان. والصواب: مزيد، ومصون، وقد قيل فيه: مصوون، على التمام. و لم يجيء في ذوات الواو على التمام إلا حرفان: مسك مدووف، وثوب مصوون، فأما ذوات الباء فتجيء على النقص وعلى التمام، نحو: طعام مكيل ومكيول، وثوب مخيط ومخيوط، وطعام مزيت ومزيوت".[1] ويقولون: حيَوة بن شريح. والصواب: حيوة. وليس في كلامهم اسم فيه ياء ساكنة بعدها واو إلا: حيوة، وضيون، وهو القط وكيوان وهو زحل.[2] ويقولون: عنقود، وعصفور، وزعرور. والصواب: الضم في هذا الباب. وليس في كلام العرب فعلول، بفتح الأول، إلا قولهم: بنو ضعفوف لا يغير، لخَول باليمامة.[3] ومنه غلط الوثائق: "لا يكاد أحد منهم يقول إلا: شهد الشهود المسمون بضم الميم الثانية. والصواب: المسمون، بفتحها، لأنه جمع مسمى، كما تقول: مصطفى ومصطفون. ويقولون: أقر المكني بأبي قسلان. والصواب: المكني، بفتح الميم وكسر النون وتشديد الياء، يقال: كنوت الرجل، وكنيته، فهو مكني".[4] ومن ذلك الخطأ في ألفاظ العدد مثل قول بعض الخاصة: "ثلاث شهور، وخمس شهور، وما أشبه ذلك، من العدد الذي دون العشرة، وذلك غلط من وجهين: أحدهما أن المذكر لا يقال فيه إلا ثلاثة، وأربعة، وخمسة إلى عشرة، بإثبات الهاء، وإنما تحذف في المؤنث نحو: ثلاث نسوة، وأربع سنين، وما أشبه ذلك،

(١) ينظر: السابق صـ ١٣٢، وصـ ٨٩.

(٢) ينظر: السابق صـ ٨٩.

(٣) ينظر: السابق صـ ٩٥ - ١١٨، وصـ ١٩٩.

(٤) ينظر: السابق صـ ٢١٨ - ٢٢٨.

والآخر أن الشهور إنما تكون في كثير العدد، فأما ما دون العشرة فإنما تضاف إلى الأشهر لا إلى الشهور. وكذلك كل ما كان على فعل إنما يجمع في قليل العدد على أفعل. فصار قول العامة: خمسة أشهر، وتسعة أشهر، وسبعة أشهر، ونحو ذلك، أقرب إلى الصواب من قول الخاصة: خمس شهور. وكذلك يقولون: أربع أيام، وخمس أيام، ونحو ذلك. والصواب: أربعة أيام، وخمسة أيام، بإثبات علامة التأنيث، كما تقول العامة".[1]

**٩. عدم ورود السماع بالكلمة الملحنة:**

المقصود بالسماع هو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه – ﷺ – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر".[2] وقد اهتم ابن مكي كثيرًا بالسماع واعتبره معيارًا حاكمًا في التصويب اللغوي فصوب كثيرًا مما لحنه غيره بناء على السماع عن العرب بل عقد لذلك بابًا مستقلا هو الباب الحادي والثلاثون "باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر" وفيه ذكر طائفة كبيرة من الألفاظ التي وردت في كلام عامة أهل صقلية وأنكرها عليهم خاصتهم وعدوها من قبيل الخطأ واللحن، لكن ابن مكي صوب كلام العامة واعتبره صحيحًا لا خطأ فيه إذا كان قد ورد به سماع من كلام العرب الفصحاء وإن كان قليلا أو جاريًا

(١) السابق صـ ٢٠٠.

(٢) الاقتراح في أصول النحو – السيوطي صـ ٣٩.

على مثال لغة ضعيفة، وإن كان غيره أفصح منه. [1] فالسماع عنده أحد الأصول اللغوية التي يعتمد عليه في الحكم بالصواب أو الخطأ في الاستعمال وإن كان قليلا أو غيره أفصح منه أو أنكره بعض العلماء، وهو في ذلك يأخذ بمقاييس الكوفيين الذي يقيسون على المسموع وإن كان بيتا واحدا خلافا للبصريين الذين لا يعتدون بالمسموع إلا إذا كان كثيرا مشهورا. من ذلك قوله في هذا الباب: "قولهم للمائدة: ميدة، معروف مسموع، حكاه أبو عمر الجرمي وابن الأنباري وغيرهما ... ومن ذلك قولهم: شعير، وسعيد، وشهدت على بكذا، ولعبت، بكسر الأول. وهكذا جائز وكذلك كل ما كان وسطه حرف حلق مكسورا، فإنه يجوز أن يكسر ما قبله، كقولك: بعير ورغيف، ورحيم. وهي لغة لبني تميم. وزعم الليث أن من العرب قوما يقولون في كل ما كان على فعيل: فعيل، بكسر أوله، وإن لم يكن فيه حرف حلق، فيقولون: كثير، وكبير، وجليل، وكريم، وما أشبه ذلك ... وكذلك يقولون: دجاجة، ودجاج، بالكسر، جائز، إلا أن الفتح أفصح ... وكذلك قولهم: القران، بترك الهمز وفتح الراء، ينكره المتفصحون، ويرونه من ألفاظ النساء والعوام، وهو جائز صواب، قرأ به الأئمة ... وكذلك قولهم: عتي في موضع حتى صواب غير منكر، تقول: سرت حتى دخلت المدينة، وسرت حتى دخلتها. والعين لغة هذيل وثقيف ... وكذلك ولهم: لعنك تقوم، بمعنى لعلك تقوم،

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ١٨٦ وما بعدها.

وأسافر لعنى أرزق، ولعنا نرحم ... وكذلك قولهم في عائشة: عيشة ليس بمنكر، إلا أنها ضعيفة".[1]

أما ما ورد عنهم من دون أن يرد به سماع عن أيٍّ من العرب قديما وإن قلّ فلا يعتد به ويعتبره لحنا صريحا ومن ذلك: "يقولون: حَمص، بفتح الميم. وحِمص، بكسرها، أفصح وأكثر، و لم يرو حَمص، بفتح الميم عن أحد من أهل اللغة إلا عن ابن الأعرابي وحده، حكاها و لم يعرفها".[2] وكذلك "البطة: والدجاجة. والنعامة، والحية، والبقرة، والجرادة، وقد روى عن الكسائي أنه قال: قال لي بعض الأعراب: رأيت جرادًا على جراده. فقلت له: أجمعا على واحدة؟ فقال: لا بل ذكرا أنثى وهذا شاذ لم يسمع بمثله".[3] و "يقولون: اقطعه من حيث رق. والمسموع من كلام العرب: من حيث رك، قال ابن قتيبة في غريب الحديث: وهما سواء، ولكن المسموع بالكاف".[4] وهو بذلك يتفق مع ما ذكره ابن جني الذي قال عقد بابًا في خصائصه هو (باب في تعارض السماع والقياس) بين فيه حدود السماع ومقاييسه حيث قال: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه و لم تقسه في غيره ... وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله ... واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر

(١) ينظر: السابق صـ ١٨٩.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٩٧.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٧٢.

(٤) ينظر: السابق صـ ٧٠.

على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصى أبو الحسن. وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس. وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل...".[1] بل إنه عقد باباً سماه "باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع".[2] رفض فيه كل ما يرد على لسان بعض العرب و لم يرد به سماع عن العرب الفصحاء.

### ١٠. التوهم أو القياس الخاطئ:

التوهم ظاهرة من ظواهر اللغة العربية التي عرفها اللغويون والنحويون واستخدموها في تفسير بعض المفردات اللغوية والتراكيب النحوية التي جرت على غير ما عهد له في علمي اللغة والنحو. [3] وعرفوه بأنه: "الظن أو التخيل الذي يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه

---

(١) الخصائص ١/ ١١٩ - ١٢٧ بتصرف.

(٢) السابق ٢/ ١٩.

(٣) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه صـــ ١٠٠.

الكلام توهما لوجود عامل متوهم". [1] وقد شاع استعمال هذا المصطلح (التوهم) – أو ما رادفه الغلط، التشبيه، السهو– عند النحاة قديما كالخليل، وسيبويه [2] والزجاج [3] وابن جني [4]، وابن هشام [5] وغيرهم. وهو عندهم لون من ألوان التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها، وإخضاعها لقواعدهم.

أما القياس الخاطئ فهو عبارة عن: "خروج بالصيغة عن مدارها الطبيعي والدخول في صيغة أخرى".[6] أو هو: "تشبيه صيغة صرفية بصيغة أخرى تتفق معها في البناء الصرفي، لكنها على "خلاف ما تعارف عليه أهل اللغة وجرى في كلامهم".[7] وهذا القياس الخاطئ وإن كان مصطلحا حديثًا — (إذ كان يعبر عنه قديما بالتوهم أو الغلط أو التشبيه أو الحمل كما ذكرنا) – إلا أن له أصولًا في الفصحى، فهو كظاهرة لغوية موجود منذ القدم، والتوهم ليس في حقيقته إلا قياسًا خاطئًا. فالتوهم أو القياس الخاطئ ما هما إلا تفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية صـــ ٢٤٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٥١، ٣٣٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه — للزّجّاج ١/ ٣١١.

(٤) المحتسب ١/ ٢٤١، ٢/ ٦٧، ٢٠٤، والخصائص ٢/ ٢٠٠، ٢٧٦،

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري صـــ ٥٥٣، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٨٣، ٦٩٢.

(٦) أسس علم اللغة العام — ماريو باي صـــ ١٤١.

(٧) القياس الخاطئ وأثره في التطور اللغوي– د/ عبد العزيز مطر– مجلة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/ مصر، السنة التاسعة، العدد (١٠٥)، سبتمبر ١٩٦٥م صـــ ٢٣.

تفسيرها بسبب خروج هذه الظواهر عن القواعد العامة المطردة. فكلاهما يعني به عدم قياسية الظاهرة الموصوفة به، وفي كل منهما خروج عن قواعد اللغة وأصولها المتمثلة في السماع والقياس والإجماع، وقد استعملهما النحاة قديما وحديثا تصريحا أو تلميحا لتفسير بعض الانحرافات اللغوية المحمولة خطئا على غيرها، وتعليلها في مختلف المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. إذ يتوهم المتكلم صحة كلامه ترجيحًا منه بصحته، وظنًّا أنه يلتزم بالقواعد والأصول اللغوية، فلا نأخذ بتوهمه ولا نعتد بكلامه؛ لثبوت قاعدة أو أصل ينفي توهمه أو يثبته.

كذا فسر المصنفون في اللحن بعض الأخطاء اللغوية التي تقع على لسان العامة أو بعض الخاصة بالتوهم أو القياس الخاطئ مما يدل على إدراكهم لدورهما في وقوع الأخطاء اللغوية، وكان ابن مكي قد اهتم بهذه الظاهرة اهتمامًا واسعًا في تعليله لأخطاء أهل صقلية فعقد لها بابين مستقلين هما الباب الثاني والعشرون "باب ما جاء جمعا فتوهموه مفردا" والباب الثاني والأربعون "باب ما تأولوه على غير تأويله" وقد تحدثنا عنه سابقًا في الأخطاء الكلية بما يغني عنه هنا. بالإضافة إلى ما أورده من هذه الظاهرة في الأبواب الأخرى. فمن الباب الأول "باب ما جاء جمعا فتوهموه مفردا" يقول: "من ذلك: المصران، يجعلونه واحدًا، ويكسرون ميمه. وإنما هو جمع مصير، يقال: مصير ومصران، كما يقال: رغيف ورغفان. ثم يجمع المصران على مصارين، فالمصارين جمع الجمع. وكذلك الطير يجعلونه واحدا، يقولون: اشتريت طيرًا واحدًا، واشتريت طيرين، أي اثنين من الطير، والطير إنما هو جمع لا واحد.

والواحد طائر، والأنثى طائرة. تقول: اشتريت طائرًا وطائرين. قال الله – عز وجل –: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[1] ثم يجمع الطير على أطيار وطيور، قال أبو حاتم، وربما قالوا: طائر وطوائر. وكذلك الجنان، لا يعرفونه إلا البستان المفرد، وليس كذلك. إنما الجنان جمع جنة، كشنة وشنان ... وكذلك الزناد، يجعلونه واحدًا، وهو جمع، يقال: زند وزندة، والجمع زناد".[2]

ومما ورد عرضًا في الأبواب الأخرى من هذه الظاهرة قال: "يقولون: هذا حديث مزاد فيه، وثوب مصان. والصواب: مزيد، ومصون، وقد قيل فيه: مصوون، على التمام. ولم يجئ في ذوات الواو على التمام إلا حرفان: مسك مدووف، وثوب مصوون، فأما ذوات الياء فتجيء على النقص وعلى التمام، نحو: طعام مكيل ومكيول، وثوب مخيط ومخيوط، وطعام مزيت ومزيوت".[3] فهذا من قبيل القياس الخاطئ في الصيغ المتعدية بالهمزة عند بناء اسم المفعول منها. ومنه: "يقولون: الفستُق. والصواب: الفستَق، بفتح التاء، قال الراجز:

ولم تذق من البقول الفستقا

(١) سورة البقرة من الآية (٢٦٠).

(٢) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـ ١٥٤، ١٥٥.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٣٢.

توهم أن الفستق من البقول. [1] ويقولون: قبو ويجمعونه على أقبية. والصواب: قبو بالتخفيف وإسكان الباء، وجمعه: أقباء على غير قياس. ولو جمع على القياس لقيل: أقب، كما يقال: أدل ودلاء، في جمع دلو. وهو من قولك: قبوت الشيء قبوا، إذا جمعته. [2] ويقولون: الآذري. والصواب: أذري، بالقصر، وأذربي على غير قياس؛ لأنه منسوب إلى أذربيجان بفتح الذال وإسكان الراء. [3] وقول طرفة: ويقال المرقش:

فسقى ديارك غير مفسدها  صواب الربيع ودية تهمي

يكسرون الكاف من ديارك يتوهمونه خطاب مؤنث، وليس كذلك أنشده أبو عبيد في غريب الحديث بفتح الكاف ... [4] ومن ذلك غلط أهل الطب إذ "يقولون – (أهل الطب) –: "إذا أرادوا تعظيم عالم بالطب: قال فلان المتطبب. يتوهمون أنه أبلغ من طبيب. وليس كذلك؛ لأن المتفعل هو الذي يدخل نفسه في الشيء، ليضاف إليه، ويصير من أهله، ألا ترى أنك تقول: ما فلان بشجاع، وإنما هو متشجع؟ ولا هو جليد، وإنما هو متجلد؟ ... ففرق ما بين طبيب، ومتطبب، كفرق ما بين حليم ومتحلم، وجليد ومتجلد. [5]

---

(١) ينظر: السابق صـ ٩٤.

(٢) ينظر: السابق صـ ١٢٦.

(٣) ينظر: السابق صـ ١٤٩.

(٤) ينظر: السابق صـ ١٠٩.

(٥) ينظر: السابق صـ٢٢٣، ٢٢٤.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعونه وتوفيقه نصل إلى النهايات وتتحقق الغايات، والصلاة والسلام على الهادي البشير والسراج المنير سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله ومن اتبع هداه إلى يوم الدين. وبعد فقد منَّ الله علي بإنجاز هذا البحث العلمي الذي نتج عنه نتائج عدة أجمل بعضها في التالي:

١. أن بعضًا من علمائنا القدامى وأبرزهم وفي مقدمتهم ابن مكي الصقلي قد تجلت لديهم أسس منهج تحليل الأخطاء وإجراءاته المختلفة، ابتداءً من جمع المادة، وانتهاءً بتصويب الأخطاء وعلاجها، بل تلتقي كثيرًا من المعايير اللسانية الحديثة في معالجة الأخطاء، مما يبرهن على أن هذا المنهج ذو جذور عربية قديمة أبان عنها تطبيقا وتلميحا وإشارة علماؤنا القدامى، ولكن المحدثين من الغربيين ألبسوه حلة جديدة، وعمّقوا جانبيه التنظيري والتطبيقي خاصة في مجال تعليم اللغات، فمنهج تحليل الأخطاء قديم حديث؛ قديم في نشأته وأسسه، وحديث في التنظير والتقعيد له.

٢. أن ابن مكي كان كغيره من اللغويين القدماء يعترفون بالسماع أو بالتطور القديم، أما التطور الجديد فهو لحن عندهم حتى وإن كان مشابهًا لما سمعوه؛ لذا نجدهم يحكمون بالخطأ أو الغلط أو اللحن على كلمات لها نظير من كلام العرب القدماء؛ لأنها لم تسمع عنهم قديمًا وهذا وارد بكثرة في تثقيف اللسان فلا يعترف مثلا بحذف الهمزة تخفيفا في اللبا لأول ما يحلب من اللبن. والصواب: اللبأ، بالهمز والقصر. ولا في رية بدلا من رئة، ولا في

حاتم طي بدلا من حاتم طيء بهمزة بعد ياء مشددة، ولا في تمرى اللحم بدلا من تمرأ [1] مع أنها على قياس التخفيف؛ لأنها لم تسمع عن العرب. كذا يقال البرد اليوم قارِسٌ وقَريسٌ، ولا تقل: قارِصٌ، مع أن السين والصاد يبدل كل منهما من الآخر. بدليل قول الخليل "والقَريصُ لغة في القريس". [2] في القرص من الخبز وشبهه. وقد أحسنوا في ذلك في رأيي؛ لأنه لو سمح لهذا التطور الحديث بالدخول إلى الفصحى لكان ذلك سببًا في ضياعها وتغليب العامية عليها وهو ما يريده أعداء اللغة، فالوقوف باللغة عند حد المسموع عن العرب في عصور الاحتجاج هو الذي حفظ للغة وحدتها وسلامتها وصفاءها ونقاءها، وحقق لها وللأمة وحدتها اللغوية وهويتها الدينية، وربطها بتراثها الخالد.

٣. لم يكتف ابن مكي بجمعه أخطاء أهل عصره في بلده صقلية، بل صنّفها حسب أنواعها، من أوزان وأبنية، وتصريف واشتقاق، وأغلاط أهل الاختصاص من قراء القرآن، وأهل الحديث، والطّب وغيرهم، كما أنصف العامة من الناس أحيانا، وخطّأ الخاصة أحيانا أخرى، بالإضافة إلى الشواهد الشعرية والأمثال العربية التي دعمت مادته العلمية، وكان ابن مكي أدق علمائنا القدامى في تصنيفه للأخطاء اللغوية وهو التصنيف الذي يلتقي مع النظرية الحديثة.

---

(١) ينظر: السابق صـــ ١٢٢، ١٢٣.

(٢) العين (باب القاف والصاد والراء معهما).

٤. خطأ ابن مكي كثيرًا من كلام عامة أهل صقلية وهو لغة من لغات العرب القديمة وقد خالف بذلك مقياسه الصوابي الذي اعتمده لنفسه إذ يقيس عليها مرجحًا الأفصح منهما على أختها ما لم تكن رديئة فإنه لا يقبلها، كما خالف منهجه حين خطأ كتاب الدواوين من أهل صقلية في قوله: "لا يكاد أحد منهم يقول إلا شهد الشهود المسمُون بضم الميم الثانية. والصواب: المسمّون، بفتحها؛ لأنه جمع مسمى، كما تقول: مصطفى ومصطفون".(١) في حين أجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء مطلقًا، فتقول: موسون وموسين وحكاه ابن ولاّد عن العرب، وقال سيبويه: الضم خطأ". (٢) في حين كان يعتد بآراء الكوفيين ولا يخطئهم عند اختلافهم مع البصريين.

٥. كان ابن مكي الصقلي يقف موقفًا وسطًا بين المتشددين والمتساهلين، فلم يكن متشددًا كالأصمعي وطائفته، ولم يكن متساهلا تساهلا شديدًا مثل ابن هشام اللخمي.

٦. يعد كتاب تثقيف اللسان صورة معبرة وكاشفة عن طبيعة اللغة العربية في صقلية وعن اللهجة الصقلية وما تتسم به من خصائص لغوية بصفة خاصة.

٧. تأثرت العربية في صقلية بموجات النزوح إليها من أناس ذوي طبائع نطقية مختلفة، وفيها تداخلت اللهجات العربية في المجتمع الصقلي تداخلا

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان صـــ ٢١٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٠.

كبيرًا بحيث لا يمكننا أن نقول إن اللهجة الصقلية لها سمات لهجية محددة أو غالبة، بل قد نجد الظاهرة وعكسها في ذات المجتمع، والعربي حين يجتمع في لسانه لغتان فصاعدا فالأكثر أن "تكون لغته في الأصل إحداهما ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى". "وقد يتكلمون بما غيره عنده أقوى منه، وذلك لاستخفافهم الأضعف إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى". كما ذكر ابن جني.(١)

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرًا عدد كل نفس وعدد ما وسعه علم الله

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٣٧٣، ٣٧٤.

## المصادر والمراجع:


١. اتجاه في تحليل الأخطاء لا يعتمد على المنهج التقابلي - جاك ريتشاردز - تعريب/محمود إسماعيل صيني وإسحاق محمد الأمين- بحث من سلسلة بحوث التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء- د، ت.

٢. الأخطاء الشائعة في الكلام لدى طلاب اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى دراسة وصفية وتحليلية — د/ عبدالعزيز العصيلي — رسالة ماجستير في معهد تعليم اللغة العربية/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٥هـ.

٣. الأخطاء اللغوية الشائعة في كتابات الدارسين في برامج تعليم اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى دراسة ميدانية — هويدا الحسيني — رسالة ماجستير بكلية التربية جامعة المنصورة ١٩٨٨م.

٤. أدب الكاتب - ابن قتيبة الدينوري — تح/ محمد الدالي - مؤسسة الرسالة — د، ت.

٥. الأدب المقارن - د / طه ندا - دار النهضة العربية / بيروت ١٩٧٥م.

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الأندلسي - تح/ رجب عثمان محمد — مراجعة د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي/القاهرة — ط/ الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٧. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية - تح د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي - أضواء السلف/ الرياض — الطبعة/الأولى ١٣٧٣هـ /١٩٥٤م.

٨. أسس تعلم اللغة وتعليمها - هـ. دوجلاس براون - ترجمة: د/ عبده الراجحي، ود/ علي علي أحمد شعبان - دار النهضة/ بيروت ١٩٩٤م.

٩. أسس علم اللغة العام — ماريو باي — ترجمه د/ أحمد مختار عمر— ط/ الثالثة ١٩٨٣م.

١٠. الأسلوب دراسة لغوية إحصائية — د/ سعد مصلوح - عالم الكتب/ القاهرة — ط/ الثالثة١٩٩٢م.

١١. الأصول في النحو – أبي بكر محمد بن سهل بن السراج — تح د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة/ بيروت — ط/ الثالثة ١٩٨٨م.
١٢. الأعلام – خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين — ط/ الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢م
١٣. الاقتراح في أصول النحو — جلال الدين السيوطي – ضبطه وعلق عليه/ عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له/ علاء الدين عطية – دار البيروتي/ دمشق — ط/ الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
١٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة – جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي — تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي/ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت — ط/الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢م.
١٥. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك — تح/ فخر الدين قيادة – دار الجيل/ بيروت — ط/ الخامسة ١٩٧٩م.
١٦. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية — عبد الرحمن الحاج صالح — منشورات المجمع الجزائري اللغة العربية/ الجزائر ٢٠٠٧م.
١٧. بحوث ومقالات في اللغة – د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي — ط/ ثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – جلال الدين السيوطي — تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – لبنان/ صيدا.
١٩. البلغة إلى أصول اللغة – أبو الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي — تح/ سهاد حمدان أحمد السامرائي (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات – جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر) — د، ت.
٢٠. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – مجد الدين الفيروزآبادى – دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع — ط/ الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢١. البيان والتبيين — الجاحظ — تح/ عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي/القاهرة – ط/ السابعة ١٤١٨هـ/١٩٨٨م.

٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس — محمد مرتضى الزبيدي – تحقيق مجموعة من المحققين – دار الهداية.
٢٣. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان – أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي — تح/ مصطفي عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية — ط/ الأولى — د، ت.
٢٤. تحليل الأخطاء في التعبير الشفوي بالتطبيق على معهد دار السلام الحديث كونتور جاوى الشرقية (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في تعليم اللغة العربية — جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بملانج/ جمهورية إندونيسيا) للطالب/ محمد خير الدين ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م.
٢٥. التحليل التقابلي "أهدافه ومستوياته" – فريدة مولوج – المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية، المجلد ١ العدد ٢، ٢٠١٩م.
٢٦. تحليل الخطاب وتعليم مفردات العربية للناطقين بغيرها — د/ وليد العناتي — مجلة البصائر — مجلد ١٣، العدد ٢، ربيع الأول ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.
٢٧. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف – صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي — تح/ السيد الشرقاوي – مكتبة الخانجي/ القاهرة — ط/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٢٨. تصحيح الفصيح وشرحه – ابن دُرُسْتَوَيْه — تح د/ محمد بدوي المختون – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/القاهرة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٢٩. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه- د/ رمضان عبد التواب — مكتبة الخانجي/ القاهرة — ط/ الثانية ١٩٩٧م.
٣٠. تقويم اللسان – جمال الدين أبو الفرج الجوزي – تح د/ عبد العزيز مطر – دار المعارف — ط/ الثانية ٢٠٠٦م.
٣١. تهذيب اللغة – أبو منصور الأزهري — تح/ محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي/ بيروت — ط/ الأولى ٢٠٠١م.

٣٢. التهذيب بمحكم الترتيب — ابن شهيد الأندلسي (الجمع بين كتابي لحن العامة للزبيدي) — تح د/ علي حسين البواب — مكتبة المعارف للنشر والتوزيع/ الرياض — الطبعة/ الأولى ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.
٣٣. الجاحظ رائد علم اللغة التطبيقي في التراث العربي — د/ جاسم علي جاسم — مجلة العلوم الإنسانية — جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر — العدد (٢٧/ ٢٨) نوفمبر ٢٠١٢م.
٣٤. الجدول في إعراب القرآن الكريم – محمود بن عبد الرحيم صافي – دار الرشيد/ دمشق، ومؤسسة الإيمان/ بيروت — ط/ الرابعة ١٤١٨هـ.
٣٥. حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث – د/ محمد ضاري حمادي ١٨٥٠ — ١٩٧٨م — منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية/ سلسلة دراسات ١٩٨٠م.
٣٦. الخصائص – ابن جني – الهيئة المصرية العامة للكتاب — ط/ الرابعة – د،ت
٣٧. الخطأ في تحليل الأخطاء – جاكلين شاختر — ترجمة د/ البدراوي زهران، ضمن كتاب: علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي – دار الآفاق العربية/ القاهرة – ط/ أولى ٢٠٠٨م.
٣٨. دراسات أدبية في عصر بني أمية — د/ علي الخطيب — دار المعارف/ مصر — د، ت.
٣٩. دراسات في علم اللغة — د/ كمال محمد بشر – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع/ القاهرة — د، ت.
٤٠. درة الغواص في أوهام الخواص – القاسم بن علي بن محمد الحريري — تح/ عرفات مطرجي – مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت — ط/ الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٤١. ديوان الأخطل — شرحه/ مهدي محمد ناصر الدين — دار الكتب العلمية/ بيروت — الطبعة/ الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٤٢. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر – عبد الرحمن بن خلدون — تح/ خليل شحادة – دار الفكر/ بيروت — ط/ الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٤٣. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة — مكي بن أبي طالب القيسي — ت/ أحمد حسن فرحات – دار عمار/ الأردن — ط/ الثالثة ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م.
٤٤. الزيادات على كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس — أبو بكر الزبيدي — دراسة/ عبد العزيز الساوري – مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي — ط/ الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٤٥. سر صناعة الإعراب – ابن جني – دار الكتب العلمية/ بيروت – ط/ الأولي ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٤٦. الشافية في علم التصريف – ابن الحاجب الكردي — تح/ حسن أحمد العثمان بتصرف – المكتبة المكية/ مكة المكرمة — الطبعة/ الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٤٧. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف — أبو هلال العسكري — تح/ عبد العزيز أحمد — مكتبة مصطفي البابي الحلبي/ القاهرة — الطبعة/ الأولى ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
٤٨. شرح المفصل – ابن يعيش – عالم الكتب/ بيروت.
٤٩. شرح نهج البلاغة — أبو حامد عز الدين بن أبي الحديد – تح/ محمد أبوالفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه – ح د، ت.
٥٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – إسماعيل بن حماد الجوهري — تح د/ أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين/ بيروت – الطبعة/الرابعة ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
٥١. العرب في صقلية – دراسة في التاريخ والأدب — د/إحسان عباس – دار الثقافة/ بيروت — ط/ الأولى ١٩٧٥م.

٥٢. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب — يوهان فك — ترجمة/ عبد الحليم النجار - المركز القومي للترجمة ٢٠١٤م.
٥٣. علم اللغة التطبيقي في التراث العربي الجاحظ نموذجا — مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ((٤٠، العدد (٢( سنة ٢٠١٣م.
٥٤. علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية — د/ عبده الراجحي - دار المعرفة الجامعية/الإسكندرية ١٩٩٥م.
٥٥. العين — الخليل بن أحمد — تح د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال — د، ت.
٥٦. عيون الأخبار - ابن قتيبة الدينوري - دار الكتب العلمية/ بيروت ١٤١٨هـ.
٥٧. الفائق في غريب الحديث والأثر - الزمخشري — تح/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة/ لبنان — ط/ الثانية.
٥٨. فروع اللسانيات التطبيقية ومجالاتها — مجلة الأثر— مجلة الآداب واللغات الأجنبية — جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الآداب واللغات/ الجزئر — د، ت.
٥٩. فصول في اللغة والنقد - د/ نعمة رحيم العزاوي— المكتبة العصرية/ بغداد — ط/ الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٦٠. القياس الخاطئ وأثره في التطور اللغوي- د/ عبد العزيز مطر- مجلة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/ مصر، السنة التاسعة، العدد (١٠٥)، سبتمبر ١٩٦٥م
٦١. الكتاب — سيبويه — تح/عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي/القاهرة — ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٦٢. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - د/ عبد العزيز مطر - الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٦٣. لحن العامة والتطور اللغوي – د/ رمضان عبد التواب – مكتبة زهراء الشرق/ القاهرة – ط/ الثانية ٢٠٠٠م.
٦٤. لحن العوام – أبو بكر الزبيدي – تح د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي/ القاهرة – ط/ الثانية ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٥. اللحن في اللغة العربية تاريخه وأثره – د/ يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت.
٦٦. لسان العرب – ابن منظور – دار صادر/ بيروت – ط/ الأولى.
٦٧. اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها – د/ نايف خرما، ود/ علي حجاج – سلسلة عالم المعرفة (١٢٦) شوال ١٤٠٨ه/ يونيو ١٩٨٨م.
٦٨. اللغة العربية ومكانتها في إقليم خوارزم – هند حسين طه– مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب/ العدد (٥).
٦٩. لهجات اليمن قديما وحديثا ـــ أحمد حسين شرف الدين ـــ مطبعة الجبلاوي ١٩٧٠م.
٧٠. ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم – أبو منصور الجواليقي – تح/ ماجد الذهبي – دار الفكر/ دمشق.
٧١. المحكم والمحيط الأعظم – أبو الحسن علي بن سيده – تح/ عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية/ بيروت – ط/ الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧٢. المدارس النحوية – د/ أحمد شوقي عبد السلام ضيف – دار المعارف/ مصر من دون تاريخ.
٧٣. المدخل إلى تقويم اللسان – ابن هشام اللخمي – تح د/ حاتم الصالح الضامن – دار الشام الإسلامية/ بيروت – الطبعة/ الأولى ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م.
٧٤. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي – د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي /القاهرة – ط/ الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٧٥. مشارق الأنوار على صحاح الآثار – عياض بن موسى اليحصبي – المكتبة العتيقة، ودار التراث.

٧٦. المشكلات الصوتية في تعلّم اللغة العربية للناطقين بغيرها جامعة المدينة العالمية أنموذج - إعداد د/ دكوري ماسيري، والأستاذة/ سميه دفع الله أحمد الأمين - دولة ماليزيا وزارة التعليم العالي الماليزية/ جامعة المدينة العالمية، وكالة البحوث والتطوير عمادة البحث العلمي مجلة المجمع سنة ٢٠١٢م.
٧٧. مشكلات اللغة العربية — د/ محمود تيمور— مكتبة الآداب/ القاهرة — د، ت.
٧٨. مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري- د/ أحمد محمد قدور — منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية/ دمشق ١٩٩٦م.
٧٩. معاني القرآن وإعرابه — للزَّجَّاج - الزَّجَّاج - عالم الكتب / بيروت — ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٨٠. المعجم العربي نشأته وتطوره — د/ حسين نصار — دار مصر للطباعة/ القاهرة — من دون تاريخ.
٨١. معجم المصطلحات النحوية والصرفية — محمد اللبدي— مؤسسة الرسالة/ بيروت — ط/ الأولى ١٩٨٥م.
٨٢. المعجم الوسيط - إبراهيم مصطفي، وآخرون — تح/ مجمع اللغة العربية دار الدعوة — د، ت.
٨٣. المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية — د/ عبد الفتاح سليم— دار المعارف/ مصر — ط/ الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٨٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري — تح د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله - دار الفكر/ بيروت — ط/ السادسة ١٩٨٥م.
٨٥. المفتاح في الصرف - عبد القاهر الجرجاني — تح د/ علي توفيق الحَمَد - مؤسسة الرسالة / بيروت — الطبعة/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٨٦. المفصل في صنعة الإعراب - الزمخشري — تح د/ علي بو ملحم - مكتبة الهلال/ بيروت — ط/ الأولى ١٩٩٣م.

٨٧. المقارنة بين علم اللغة التقابلي وتحليل الأخطاء – يوكي سوريا دارما – مجلة"lisanu ad–dhad" العدد (٢) أبريل ٢٠١٥م.
٨٨. الممتع الكبير في التصريف – ابن عصفور الإشبيلي – مكتبة لبنان – الطبعة/ الأولى ١٩٩٦م.
٨٩. مناهج التصويب اللغوي – د/ نعمة رحيم – مجلة المورد/ الجمهورية العراقية، دار الحرية/ بغداد – المجلد السادس العدد الأول ١٩٩٧م.
٩٠. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني– ابن جني – دار إحياء التراث القديم.
٩١. المنهج التقابلي وتحليل الأخطاء – د/ بدر بن علي العبد القادر– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٦هـ.
٩٢. النشر في القراءات العشر – شمس الدين ابن الجزري – تح/ علي محمد الضباع – المطبعة التجارية الكبرى.
٩٣. نظرية تحليل الأخطاء في التراث العربي – د/ جاسم علي جاسم – بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٧٩)، السنة (٤٣) ٢٠١٠م.
٩٤. النحو المصفى – د/ محمد عيد – مكتبة الشباب – د، ت.
٩٥. نظرية علم اللغة التقابلي في التراث العربي – د/ جاسم علي جاسم، ود/ زيدان علي جاسم – العدد: ٨٣– ٨٤ – جمادى الآخر ١٤٢٢هـ/ سبتمبر ٢٠٠١م – السنة الحادية والعشرون/ مجلة التراث العربي بدمشق.
٩٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ السيوطي ـ تح / عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية ـ مصر.
٩٧. الوظيفة الدلالية في ضوء مناهج اللسانيات – د/ سامي عوض، وهند عكرمة – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٨) العدد (١) ٢٠٠٦م.

## References


1. atjah fy thlyl alakhta' la y'etmd 'ela almnhj altqably - jak rytshardz - t'eryb/mhmwd esma'eyl syny weshaq mhmd alamyn- bhth mn slslh bhwth altqabl allghwy wthlyl alakhta'- d, t.
2. alakhta' alsha'e'eh fy alklam lda tlab allghh al'erbyh alnatqyn blghat akhra drash wsfyh wthlylyh – d/ 'ebdal'ezyz al'esyly – rsalh majstyr fy m'ehd t'elym allghh al'erbyh/ jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh 1405h.
3. alakhta' allghwyh alsha'e'eh fy ktabat aldarsyn fy bramj t'elym allghh al'erbyh alnatqyn blghat akhra drash mydanyh – hwyda alhsyny – rsalh majstyr bklyh altrbyh jam'eh almnswrh 1988m.
4. adb alkatb - abn qtybh aldynwry – th/ mhmd aldaly - m'essh alrsalh – d, t.
5. aladb almqarn - d / th nda - dar alnhdh al'erbyh / byrwt 1975m.
6. artshaf aldrb mn lsan al'erb - abw hyan alandlsy - th/ rjb 'ethman mhmd – mraj'eh d/ rmdan 'ebd altwab - mktbh alkhanjy/alqahrh – t/ alawla 1418h/ 1998m.
7. ershad alsalk ela hl alfyh abn malk - brhan aldyn ebrahym bn mhmd bn aby bkr bn aywb bn qym aljwzyh - th d/ mhmd bn 'ewd bn mhmd alshly - adwa' alslf/ alryad – altb'eh/alawla 1373h /1954m.
8. ass t'elm allghh wt'elymha - h. dwjlas brawn - trjmh: d/ 'ebdh alrajhy, wd/ 'ely 'ely ahmd sh'eban - dar alnhdh/ byrwt 1994m.
9. ass 'elm allghh al'eam – maryw bay – trjmh d/ ahmd mkhtar 'emr– t/ althalthh 1983m.
10. alaslwb drash lghwyh ehsa'eyh – d/ s'ed mslwh - 'ealm alktb/ alqahrh – t/ althalthh1992m.
11. alaswl fy alnhw - aby bkr mhmd bn shl bn alsraj – th d/ 'ebd alhsyn alftly - m'essh alrsalh/ byrwt – t/ althalthh 1988m.
12. ala'elam - khyr aldyn alzrkly - dar al'elm llmlayyn – t/ alkhamsh 'eshr - ayar / mayw 2002m
13. alaqtrah fy aswl alnhw – jlal aldyn alsywty - dbth w'elq 'elyh/ 'ebd alhkym 'etyh, raj'eh wqdm lh/ 'ela' aldyn 'etyh - dar albyrwty/ dmshq – t/ althanyh 1427h/ 2006m.
14. enbah alrwah 'ela anbah alnhah - jmal aldyn abw alhsn 'ely bn ywsf alqfty – th/ mhmd abw alfdl ebrahym - dar alfkr al'erby/ alqahrh, wm'essh alktb althqafyh/ byrwt – t/alawla, 1406h/ 1982m.
15. awdh almsalk ela alfyh bn malk – th/ fkhr aldyn qyadh - dar aljbl/ byrwt – t/ alkhamsh ١٩٧٩m.
16. bhwth wdrasat fy allsanyat al'erbyh – 'ebd alrhmn alhaj salh – mnshwrat almjm'e aljza'ery allghh al'erbyh/ aljza'er 2007m.
17. bhwth wmqalat fy allghh - d/ rmdan 'ebd altwab - mktbh alkhanjy – t/ thalthh 1415h/ 1995m.
18. bghyh alw'eah fy tbqat allghwyyn walnhah - jlal aldyn alsywty – th/ mhmd abw alfdl ebrahym - almktbh al'esryh - lbnan/ syda.
19. alblghh ela aswl allghh - abw altyb mhmd sdyq khan alqnẃjy – th/ shad hmdan ahmd alsamra'ey (rsalh majstyr mn klyh altrbyh llbnat - jam'eh tkryt beshraf alastad aldktwr ahmd khtab al'emr) – d, t.

20. alblghh fy trajm a'emh alnhw wallghh - mjd aldyn alfyrwzabada - dar s'ed aldyn lltba'eh walnshr waltwzy'e – t/ alawla 1421h/ 2000m.
21. albyan waltbyyn – aljahz – th/ 'ebd alslam harwn - mktbh alkhanjy/alqahrh - t/ alsab'eh 1418h/1988m.
22. taj al'erws mn jwahr alqamws – mhmd mrtda alzbydy - thqyq mjmw'eh mn almhqqyn - dar alhdayh.
23. tthqyf allsan wtlqyh aljnan - abw hfs 'emr bn khlf bn mky alsqly – th/ mstfy 'ebd alqadr 'eta - dar alktb al'elmyh – t/ alawla – d, t.
24. thlyl alakhta' fy alt'ebyr alshfwy balttbyq 'ela m'ehd dar alslam alhdyth kwntwr jawa alshrqyh (bhth tkmyly lnyl drjh almajstyr fy t'elym allghh al'erbyh – jam'eh mwlana malk ebrahym aleslamyh alhkwmyh bmlanj/ jmhwryh endwnysya) lltalb/ mhmd khyr aldyn 2008/ 2009m.
25. althlyl altqably "ahdafh wmstwyath" - frydh mwlwj - almjlh aldwlyh lldrasat allghwyh waladbyh al'erbyh, almjld 1 al'edd 2, 2019m.
26. thlyl alkhtab wt'elym mfrdat al'erbyh llnatqyn bghyrha – d/ wlyd al'enaty – mjlh albsa'er – mjld 13, al'edd 2, rby'e alawl 1431h/ 2010m.
27. tshyh altshyf wthryr althryf - slah aldyn khlyl bn aybk alsfdy – th/ alsyd alshrqawy - mktbh alkhanjy/ alqahrh – t/ alawla 1407h/ 1987m.
28. tshyh alfsyh wshrhh - abn durustwyh – th d/ mhmd bdwy almkhtwn - almjls ala'ela llsh'ewn aleslamyh/alqahrh 1419h/ 1998m.
29. alttwr allghwy mzahrh w'ellh wqwanynh- d/ rmdan 'ebd altwab – mktbh alkhanjy/ alqahrh – t/ althanyh 1997m.
30. tqwym allsan - jmal aldyn abw alfrj aljwzy - th d/ 'ebd al'ezyz mtr - dar alm'earf – t/ althanyh 2006m.
31. thdyb allghh - abw mnswr alazhry – th/ mhmd 'ewd mr'eb - dar ehya' altrath al'erby/ byrwt – t/ alawla 2001m.
32. althdyb bmhkm altrtyb – abn shhyd alandlsy (aljm'e byn ktaby lhn al'eamh llzbydy) – th d/ 'ely hsyn albwab – mktbh alm'earf llnshr waltwzy'e/ alryad – altb'eh/ alawla 1420h/ 1999m.
33. aljahz ra'ed 'elm allghh alttbyqy fy altrath al'erby – d/ jasm 'ely jasm – mjlh al'elwm alensanyh – jam'eh mhmd khydr bskrh /aljza'er – al'edd (27/ 28) nwfmbr 2012m.
34. aljdwl fy e'erab alqran alkrym - mhmwd bn 'ebd alrhym safy - dar alrshyd/ dmshq, wm'essh aleyman/ byrwt – t/ alrab'eh 1418h.
35. hrkh altshyh allghwy fy al'esr alhdyth - d/ mhmd dary hmady 1850 – 1978m – mnshwrat wzarh althqafh wale'elam al'eraqyh/ slslh drasat 1980m.
36. alkhsa'es - abn jny - alhy'eh almsryh al'eamh llktab – t/ alrab'eh - d,t
37. alkhta fy thlyl alakhta' - jaklyn shakhtr – trjmh d/ albdrawy zhran, dmn ktab: 'elm allghh alttbyqy fy almjal altqably - dar alafaq al'erbyh/ alqahrh - t/ awla 2008m.
38. drasat adbyh fy 'esr bny amyh – d/ 'ely alkhtyb – dar alm'earf/ msr – d, t.
39. drasat fy 'elm allghh – d/ kmal mhmd bshr - dar ghryb lltba'eh walnshr waltwzy'e/ alqahrh – d, t.
40. drh alghwas fy awham alkhwas - alqasm bn 'ely bn mhmd alhryry – th/ 'erfat mtrjy - m'essh alktb althqafyh/ byrwt – t/ alawla 1418h/1998m.
41. dywan alakhtl – shrhh/ mhdy mhmd nasr aldyn – dar alktb al'elmyh/ byrwt – altb'eh/ althanyh 1414h/ 1994m.

42. dywan almbtda walkhbr fy tarykh al'erb walbrbr wmn 'easrhm mn dwy alshan alakbr - 'ebd alrhmn bn khldwn – th/ khlyl shhadh - dar alfkr/ byrwt – t/ althanyh 1408h/ 1988m.
43. alr'eayh ltjwyd alqra'h wthqyq lfz altlawh – mky bn aby talb alqysy – t/ ahmd hsn frhat - dar 'emar/ alardn – t/ althalthh 1417h/ 1996m.
44. alzyadat 'ela ktab eslah lhn al'eamh balandls – abw bkr alzbydy – drash/ 'ebd al'ezyz alsawry - mtbw'eat mrkz jm'eh almajd llthqafh waltrath/ dby – t/ alawla 1415h/ 1995m.
45. sr sna'eh ale'erab - abn jny - dar alktb al'elmyh/ byrwt - t/ alawly 1421h/ 2000m.
46. alshafyh fy 'elm altsryf - abn alhajb alkrdy – th/ hsn ahmd al'ethman btsrf - almktbh almkyh/ mkh almkrmh – altb'eh/ alawla 1415h/ 1995m.
47. shrh ma yq'e fyh altshyf walthryf – abw hlal al'eskry – th/ 'ebd al'ezyz ahmd – mktbh mstfy albaby alhlby/ alqahrh – altb'eh/ alawla 1383h/ 1963m.
48. shrh almfsl - abn y'eysh - 'ealm alktb/ byrwt.
49. shrh nhj alblaghh – abw hamd 'ez aldyn bn aby alhdyd - th/ mhmd abwalfdl ebrahym - dar ehya' alktb al'erbyh 'eysa albaby alhlby wshrkah -h d, t.
50. alshah taj allghh wshah al'erbyh - esma'eyl bn hmad aljwhry – th d/ ahmd 'ebd alghfwr 'etar - dar al'elm llmlayyn/ byrwt - altb'eh/alrab'eh 1407h /1987m.
51. al'erb fy sqlyh - drash fy altarykh waladb – d/ehsan 'ebas - dar althqafh/ byrwt – t/ alawla 1975m.
52. al'erbyh drasat fy allghh wallhjat walasalyb – ywhan fk – trjmh/ 'ebd alhlym alnjar - almrkz alqwmy lltrjmh 2014m.
53. 'elm allghh alttbyqy fy altrath al'erby aljahz nmwdja – mjlh drasat, al'elwm alensanyh walajtma'eyh, almjld ((40, al'edd (2( snh 2013m.
54. 'elm allghh alttbyqy wt'elym allghh al'erbyh – d/ 'ebdh alrajhy - dar alm'erfh aljam'eyh/alesskndryh 1995m.
55. al'eyn – alkhlyl bn ahmd – th d/ mhdy almkhzwmy, d/ ebrahym alsamra'ey - dar wmktbh alhlal – d, t.
56. 'eywn alakhbar - abn qtybh aldynwry - dar alktb al'elmyh/ byrwt 1418h.
57. alfa'eq fy ghryb alhdyth walathr - alzmkhshry – th/ 'ely mhmd albjawy, wmhmd abw alfdl ebrahym - dar alm'erfh/ lbnan – t/ althanyh.
58. frw'e allsanyat alttbyqyh wmjalatha – mjlh alathr– mjlh aladab wallghat alajnbyh – jam'eh qasdy mrbah wrqlh klyh aladab wallghat/ aljz'er – d, t.
59. fswl fy allghh walnqd - d/ n'emh rhym al'ezawy– almktbh al'esryh/ bghdad – t/ alawla ١٤٢٥h/ ٢٠٠٤m.
60. alqyas alkhat'e wathrh fy alttwr allghwy- d/ 'ebd al'ezyz mtr- mjlh alhy'eh almsryh al'eamh lltalyf walnshr/ msr, alsnh altas'eh, al'edd (١٠٥), sbtmbr ١٩٦٥m
61. alktab – sybwyh – th/'ebd alslam harwn - mktbh alkhanjy/alqahrh – t/ althalthh 1408h/ 1988m.
62. lhn al'eamh fy dw' aldrasat allghwyh alhdythh - d/ 'ebd al'ezyz mtr - aldar alqwmyh lltba'eh walnshr/ alqahrh ١٣٨٦h/ ١٩٦٦m.
63. lhn al'eamh walttwr allghwy – d/ rmdan 'ebd altwab – mktbh zhra' alshrq/ alqahrh – t/ althanyh 2000m.
64. lhn al'ewam – abw bkr alzbydy – th d/ rmdan 'ebd altwab – mktbh alkhanjy/ alqahrh – t/ althanyh 1420h/ 2000m.

65. allhn fy allghh al'erbyh tarykhh wathrh – d/ ywsf ahmd almtw'e – jam'eh alkwyt.
66. lsan al'erb - abn mnzwr - dar sadr/ byrwt – t/ alawla.
67. allghat alajnbyh t'elymha wt'elmha – d/ nayf khrma, wd/ 'ely hjaj – slslh 'ealm alm'erfh (126) shwal 1408h/ ywnyw 1988m.
68. allghh al'erbyh wmkantha fy eqlym khwarzm - hnd hsyn th- mjlh adab almstnsryh, klyh aladab/ al'edd (5).
69. lhjat alymn qdyma whdytha ahmd hsyn shrf aldyn mtb'eh aljblawy 1970m.
70. ma ja' 'ela f'elṫu waf'eltu bm'ena wahd m'elf 'ela hrwf alm'ejm - abw mnswr aljwalyqy – th/ majd aldhby - dar alfkr/ dmshq.
71. almhkm walmhyt ala'ezm - abw alhsn 'ely bn sydh – th/ 'ebd alhmyd hndawy – dar alktb al'elmyh/ byrwt – t/ alawla 1421h/2000m.
72. almdars alnhwyh – d/ ahmd shwqy 'ebd alslam dyf - dar alm'earf/ msr mn dwn tarykh.
73. almdkhl ela tqwym allsan – abn hsham allkhmy – th d/ hatm alsalh aldamn – dar alsham aleslamyh/ byrwt – altb'eh/ alawla 1424h/ 2003m.
74. almdkhl ela 'elm allghh wmnahj albhth allghwy - d/ rmdan 'ebd altwab - mktbh alkhanjy /alqahrh – t/ althalthh 1417h/ 1997m.
75. msharq alanwar 'ela shah alathar - 'eyad bn mwsa alyhsby - almktbh al'etyqh, wdar altrath.
76. almshklat alswtyh fy t'elm allghh al'erbyh llnatqyn bghyrha jam'eh almdynh al'ealmyh anmwdj - e'edad d/ dkwry masyry, walastadh/ smyh df'e allh ahmd alamyn - dwlh malyzya wzarh alt'elym al'ealy almalyzyh/ jam'eh almdynh al'ealmyh, wkalh albhwth walttwyr 'emadh albhth al'elmy mjlh almjm'e snh 2012m.
77. mshklat allghh al'erbyh – d/ mhmwd tymwr– mktbh aladab/ alqahrh – d, t.
78. msnfat allhn waltthqyf allghwy hta alqrn al'eashr alhjry- d/ ahmd mhmd qdwr – mnshwrat wzarh althqafh fy aljmhwryh al'erbyh alswryh/ dmshq 1996m.
79. m'eany alqran we'erabh – llzjaj - alzjaj - 'ealm alktb / byrwt – t/ alawla 1408h/ 1988m.
80. alm'ejm al'erby nshath wttwrh – d/ hsyn nsar – dar msr lltba'eh/ alqahrh – mn dwn tarykh.
81. m'ejm almstlhat alnhwyh walsrfyh – mhmd allbdy– m'essh alrsalh/ byrwt – t/ alawla 1985m.
82. alm'ejm alwsyt - ebrahym mstfy, wakhrwn – th/ mjm'e allghh al'erbyh dar ald'ewh – d, t.
83. alm'eyar fy altkht'eh waltswyb drash ttbyqyh – d/ 'ebd alftah slym– dar alm'earf/ msr – t/ alawla 1411h/ 1991m.
84. mghny allbyb 'en ktb ala'earyb - abn hsham alansary – th d/ mazn almbark, wmhmd 'ely hmdallh - dar alfkr/ byrwt – t/ alsadsh 1985m.
85. almftah fy alsrf - 'ebd alqahr aljrjany – th d/ 'ely twfyq alhḿód - m'essh alrsalh / byrwt – altb'eh/ alawla 1407h/ 1987m.
86. almfsl fy sn'eh ale'erab - alzmkhshry – th d/ 'ely bw mlhm - mktbh alhlal/ byrwt – t/ alawla 1993m.
87. almqarnh byn 'elm allghh altqably wthlyl alakhta' – ywky swrya darma – mjlh"lisanu ad-dhad" al'edd (2) abryl 2015m.

88. almmt'e alkbyr fy altsryf - abn 'esfwr aleshbyly - mktbh lbnan – altb'eh/ alawla 1996m.
89. mnahj altswyb allghwy – d/ n'emh rhym – mjlh almwrd/ aljmhwryh al'eraqyh, dar alhryh/ bghdad – almjld alsads al'edd alawl 1997m.
90. almnsf labn jny, shrh ktab altsryf laby 'ethman almazny- abn jny - dar ehya' altrath alqdym.
91. almnhj altqably wthlyl alakhta' – d/ bdr bn 'ely al'ebd alqadr– jam'eh alemam mhmd bn s'ewd aleslamyh 1436h.
92. alnshr fy alqra'at al'eshr - shms aldyn abn aljzry - th/ 'ely mhmd aldba'e - almtb'eh altjaryh alkbra.
93. nzryh thlyl alakhta' fy altrath al'erby – d/ jasm 'ely jasm – bhth mnshwr fy mjlh mjm'e allghh al'erbyh alardny, al'edd (79), alsnh (43) 2010m.
94. alnhw almsfa – d/ mhmd 'eyd - mktbh alshbab – d, t.
95. nzryh 'elm allghh altqably fy altrath al'erby – d/ jasm 'ely jasm, wd/ zydan 'ely jasm - al'edd: 83- 84 - jmada alakhr 1422h/ sbtmbr 2001m - alsnh alhadyh wal'eshrwn/ mjlh altrath al'erby bdmshq.
96. hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e alsywty th / 'ebd alhmyd hndawy almktbh altwfyqyh msr.
97. alwzyfh aldlalyh fy dw' mnahj allsanyat – d/ samy 'ewd, whnd 'ekrmh - mjlh jam'eh tshryn lldrasat walbhwth al'elmyh - slslh aladab wal'elwm alensanyh almjld (28) al'edd (1) 2006m.